الفصل الثاني

جوانب من قصّة النفط الليبى

(حتى بداية الستينات)

مباحـــث الفصل الثانـــي

جوانب من قصّة النفط الليبى

(حتى بداية الستينات)

* مرحلة ما قبل الاستقلال
* منذ الاستقلال .. حكومة المنتصر
* قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣
* قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥
* لجنة البترول
* حركة منح الامتيازات البترولية
* بعض وقائع النشاط البترولي
* محاولة الاتفاق مع " أنريكو ماتـّاي "
* الشركات الأمريكية تساند بن حليم
* إجهاض محاولة الاتفاق مع " ماتـّاي "
* مشاكل الشركات مع المستخدمين الليبيّين
* قانون عوائد البترول
* ضغوط يهودية
* اكتشاف البترول

* مضايقات لشركات البترول
* مساعي هامر المبكـّرة
* من "لجنة البترول" إلى "وزارة شؤون البترول"
* تعديلات قانون البترول
*مؤتمرات البترول العربية
* الانضمام إلى منظمة أوبيك
* حركة منح عقود الامتياز من جديد
* عبد الله عابد والنشاط البترولي
* شركة البترول الوطنية الليبية
* رجال أعمال عرب
* رجال سياسة وتجارة وبترول
* منافسة أمريكية أوروبية
* تعاون الخارجية الأمريكية مع شركات البترول
* المزيد من النشاط البترولي
* إنتاج البترول وتصديره وعائداته

الفصل الثاني *
جوانب من قصّة النفط الليبي (حتى بداية الستينات)
مرحلة ما قبل الاستقلال

ترجع أول إشارة لوجود النفط في ليبيا إلى عام ١٩١٤ حينما انبعثت غازات " الميثان " من إحدى الآبار التي جرى حفرها بحثاً عن المياه قرب " **سيدي المصري** " بمنطقة طرابلس، ثمّ تكرّرت العملية في منطقتي " **زليطن** " و " **سهل الجفارة** " خلال **العشرينات**، وفي كل من " **تاجوراء** " و " **سهل الجفارة** " مرة ثانية خلال **الثلاثينات** من القرن الماضي. [١]

لقد برهن انبعاث هذه الغازات الهيدرو كربونية عن احتمال وجود البترول في طبقات الأرض الليبية، ومن ثمّ فقد كثّفت سلطات الاحتلال الإيطالي في ليبيا جهودها في عمليات المسح الجيولوجي والدراسات، وبرز خلال هذه المرحلة اسم البروفيسور الإيطالي " أرديتو ديزيو " Ardito Desio (من جامعة تورينتو الإيطالية) كشخصية علمية متخصصة في هذا المجال، وقام بنشر **خريطة جغرافية** [٢] لليبيا في عام ١٩٣٣، كما قام في العام التالي بالإشراف على إنجاز **مسح جيولوجي** شامل لليبيا.

وفي عام ١٩٣٧ قامت شركة " **أجيب** " Agip [٣] المملوكة للحكومة الإيطالية، بإرسال فريق للمسوح الجيولوجية إلى ليبيا حيث قام هذا الفريق بالتعاون مع البروفيسور (ديزيو) بإعداد خريطة قسّمت البلاد إلى اثنتى عشرة منطقة، وكان واضحاً من تلك المسوح والدراسات أن منطقة **حوض خليج سرت** كانت الأكثر ترشيحاً لوجود البترول الخام في طبقاتها الأرضية. وفي أبريل/نيسان من العام التالي (١٩٣٨) قامت الشركة ذاتها بحفر **أول بئر استشكافية** في منطقة "جامع الترك" بطرابلس، كما قامت بحفر عدّة آبار أخرى في شمال غرب ليبيا (إقليم طرابلس)، غير أن النتائج لم تكن مشجّعة.

وفي العام ١٩٣٩ قامت السلطات الإيطالية في ليبيا بإعداد تقرير شامل قدّمته إلى **موسوليني** حول إمكانات وظروف الاكتشافات البترولية في البلاد. غير أنه على الرغم من هذه

---

* هذا الفصل والفصل الذي سبقه يعتبران بمثابة التمهيد للجزء الثاني من هذا الكتاب بمختلف مجلداته.

١ " جغرافية المملكة الليبية " تأليف الدكتور عبد العزيز طريح شرف. مطبعة المصري. الإسكندرية ١٩٦٣. ص. (٦٠٢). راجع أيضاً مقال " قصة النفط في ليبيا " . مجلة " الوطن " الليبية المعارضة. السنة الثالثة، العدد (١٢) مايو/أيار – يونيو/ حزيران ١٩٨٣.

٢ لم يجر إعداد أية خريطة مماثلة لليبيا منذ ذلك التاريخ حتى العام ١٩٦٤ عندما قامت هيئة المسوح الجيولوجية الأمريكية U.S. Geological Survey بالتعاون مع الشركات النفطية العاملة في ليبيا بإعداد خريطة جديدة للبلاد.

٣ الشركة الإيطالية العامة للبترول Agencia Generale Italiana Petrolieme. راجع كتاب " العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك) " ، تأليف الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان . من منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع و الإعلان. طرابلس. الطبعة الأولى ١٩٨٣.

النشاطات واكتشاف بعض مظاهر البترول والغاز في أماكن متعددة من ليبيا إلا أن الإيطاليين لم يتمكنوا من مواصلة عمليات البحث والتنقيب وانصرفوا عنها بسبب قلّة إمكاناتهم المالية، وقصور خبرتهم في شؤون البترول، فضلاً عن إعطائهم الأولوية للاهتمام بالزراعة وبرامج الاستيطان في ليبيا، ثمّ انشغالهم بمشاكل التحضير للحرب العالمية الثانية. وقد أدّى اندلاع العمليات العسكرية لتلك الحرب، وانغماس إيطاليا فيها إلى جانب دول المحور، إلى توقّف كافة نشاطات البحث والاستكشاف عن البترول في ليبيا.[٤]

وكما هو معروف، فإن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن هزيمة دول المحور ومن بينها إيطاليا وانتصار دول الحلفاء، الأمر الذي أدّى إلى أن تصبح برقة وطرابلس تحت **إدارة بريطانية** وأن يصبح إقليم فزان تحت **إدارة فرنسية**. وكان ذلك إيذانا بوضع نهاية للوجود الإيطالي في ليبيا ولكل آمال إيطاليا البترولية فيها.

وفور وضع بريطانيا ليبيا تحت إدارتها العسكرية، قامت **الخارجية الأمريكية**، بالنيابة عن شركات البترول الأمريكية، بتوجيه استيضاح إلى الخارجية البريطانية، في ضوء ما توفّر لديها من معلومات حول اعتزام الأخيرة منح **الشركات البريطانية** امتيازات للتنقيب عن البترول في الأراضي الليبية، وقد طلب هذا الاستيضاح تأكيد الحكومة البريطانية عمّ إن كانت الشركات الأمريكية سوف تُعطي الفرصة المناسبة للاشتراك في عمليات التنقيب عن البترول الليبي وتسويقه ؟[٥]

وجاء الردّ البريطاني على الاستيضاح الأمريكي، **بالإيجاب** على النحو التالي[٦] **" نؤكّد للخارجية الأمريكية أن مصالح الشركات الأمريكية سوف تحظى بمعاملةٍ عادلة، على أساس المعاملة بالمثل في ليبيا وفي غيرها "** . وقد لوحظ في الصياغة النهائية لردّ الخارجية البريطانية استبدال كلمة " With Equality " بمعني " بمساواة " بكلمة " Equitable " بمعنى عادلة في وصف المعاملة المذكورة.[٧]

غير أن **الوقائع**، الخاصّة بتلك الحقبة، تفيد بأن الإمكانات البترولية في ليبيا لم تحظ بدراسات جدّية خلال فترة الإدارة البريطانية، فعلى الرغم من أنه كانت لدى الجيولوجيين فكرة عامة حول جيولوجيا شمال أفريقيا، إلا أن الظروف العالمية والمحلية لم تكن تسمح بالشروع في استثمارات بترولية هامّة.

---

٤ راجع على الخصوص " F. C. Waddams. The Libyan Oil Industry " من منشورات The John's Hopkin's University Press بلندن وبلتيمور. الطبعة الأولى ١٩٨٠، وكتاب " أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦ – ١٩٦٩ " ، تأليف د. علي أحمد عتيقة. من منشورات دار الطليعة. بيروت لبنان. الطبعة الأولى ١٩٧٢ م، ورسالة الماجستير في مادة التاريخ من إعداد Aghil M. Barbar بعنوان " Political Change In Libya, A Study In The Decline of the Traditional Ruling Elite " . جامعة جورج تاون بواشنطن. ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٤. (غير منشورة باللغة الانجليزية).

٥ الوثيقة البريطانية السرّية الموجودة بالملف رقم FO 371/976.

٦ شاركت عدّة إدارات بريطانية في صياغة هذا الرد وأدخلت عليه الكثير من التعديلات.

٧ الوثيقة البريطانية السرّية في ١٩٤٣/٣/٢٥، الموجودة بالملف رقم FO 371/976.

فمن جهة، كانت فترة حكم تلك الإدارة انتقالية، وطبقاً لما يعرّف بمقررّات (لاهاي) لسنة ١٩٤٠، فإنه لم يكن مسموحاً للإدارة البريطانية بأن تمنح أية امتيازات أو حقوق تنقيب عن البترول " في أقاليم ما وراء البحار " .[٨]

ومن جهة أخرى، فقد كان هناك جملة من الظروف الأخرى غير المواتية، من بينها **الغموض الذي كان يلفّ المستقبل السياسي لليبيا** [٩]، وانتشار **ألغام الحرب** العالمية الثانية في شتى المناطق الليبية [١٠]، أضف إلى ذلك ضآلة الدراسات السابقة حول المقدّرات البترولية فيها، فضلاً عن تزايد الاكتشافات البترولية الجديدة في منطقة الشرق الأوسط.

وتفيد الوقائع المتعلّقة بتلك الحقبة أن **الإدارة البريطانية** في ليبيا قامت في عام ١٩٤٧ بطرد فريق مكوّن من ثلاثة خبراء نفطيين بعثت بهم شركة **استاندرد أويل أوف نيو جرسي الأمريكية** Standard Oil of New Jersey (إحدى الشقيقات السبع) [١١] لاستطلاع إمكانات ليبيا البترولية في ضوء سابق إطلاعهم على الوثائق الإيطالية.

ومن جهة أخرى، فقد قامت الإدارة البريطانية ذاتها بمنح تراخيص استطلاع أولية عن البترول في ليبيا إلى كل من **شركة البترول البريطانية (ب. ب.) وشركة (شل) البريطانية/الهولندية** [١٢]. كما قامت السلطات الفرنسية (التي كانت تتولّى إدارة إقليم فزان) بمنح تراخيص لشركات فرنسية لإجراء عمليات استطلاع في جنوب البلاد.

ورغم ذلك، فقد ظلّت الجهود المبذولة خلال هذه الحقبة، في مجال دراسة واستكشافات البترول في ليبيا، **محدودة جداً**، حيث لم ترَ الشركات المعنيّة مصلحة لها، بسبب الظروف التي سلفت الإشارة إليها، في القيام بأي أعمال تنقيب هامّة. [١٣]

---

٨ كتاب الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان. م. س. الصفحة (١٤٧).

٩ راجع الفصل الثالث " على طريق الاستقلال .. المخاض العسير " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٠ أورد كتاب " The Prize, The Epic Quest for Oil, Money & Power " تأليف Daniel Yergin من منشورات Simone & Schuster، نيويورك. الطبعة الانجليزية الأولى ١٩٩١ " أن الصحراء الليبية كانت تحتوي على (٣) ملايين لغم أرضي من مخلّفات الحرب العالمية الثانية مدفونة تحت الرمال " . الصفحة (٥٢٨).

١١ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٢ مذكرات مصطفى بن حليم رئيس وزراء ليبيا الأسبق " صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي " . بريطانيا. الطبعة الأولى ١٩٩٢. ص. (٣١٨).

١٣ كتاب الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان .م. س. ص. (١٤٧).

منذ الاستقلال .. حكومة المنتصر

أمام الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور الذي كانت عليه ليبيا عشيّة حصولها على الاستقلال في ١٩٥١/١٢/٢٤ [١٤]، حرصت أول حكومة لدولة الاستقلال (حكومة المنتصر ١٩٥١/١٢/٢٤ – ١٩٥٤/٣/١٥) على أن تبحث عن أي مخرج ينقذ الدولة الوليدة من ضائقتها المالية والاقتصادية الخانقة، وبدا أن البترول هو إحدى بوارق الأمل التي يجب وضعها في الاعتبار.

ومن جهتها، فإن شركات البترول التي عملت في البلاد بموجب تراخيص من الإدراة البريطانية في ليبيا (١٩٤٣ – ١٩٥١) قد سعت للحصول على امتيازاتٍ من حكومة المنتصر للتنقيب عن البترول في البلاد.

" وعلى الرغم من ضعف الجهاز الحكومي في الدولة الوليدة، إلا أنه كان هناك وعي بأن أوضاع النفط الدولية بصورة عامة وفي الشرق الأوسط بصفةٍ خاصّة كانت أوضاعاً بالغة التعقيد وكثيرة المشاكل " [١٥]، كما أن المساوئ التي نجمت عن **احتكار عددٍ محدود من شركات** البترول العاملة في منطقة الشرق الأوسط **للبلاد بأكملها**، وما تولّد عن ذلك من مشاكل ذات أصداء عالمية، لم يكن بمشجّع لحكومة المنتصر على الإستجابة لطلب الشركات المذكورة ومنحها تلك الامتيازات.

---

١٤ راجع فصل " ليبيا عشيّة الاستقلال " بالمجلد الأول/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٥ راجع د. شكري غانم " النفط والاقتصاد الليبي ١٩٥٣ – ١٩٧٠ " . من منشورات معهد الإنماء العربي. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص. (١١).

قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣

على الرغم من أن حكومة **محمود المنتصر** كانت ترغب في تنظيم العمليات النفطية على **أساس قانون عام** بدلاً من إتّباع **طريقة منح الامتيازات الفردية** التي كانت سائدة في بقية دول الشرق الأوسط [١٦]، إلا أنها قررّت **عدم التعجّل** بإصدار " قانون البترول " وذلك بتأثير عاملين أساسيين:

أولهما: الأوضاع المضطربة التي سادت عالم النفط في مطلع الخمسينات من القرن الماضي. [١٧]

ثانيهما: أن عملية إعداد قانون شامل للنفط قد يستغرق وقتاً طويلاً ومشاورات معقّدة مع حكومات الولايات في ظلّ الدستور الاتحادي الذي وزّع الاختصاص فيما يتعلّق بشؤون البترول بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات [١٨] (المادة ٣٨ من الدستور).

غير أنه لما كانت حكومة المنتصر حريصة على اتخاذ **الخطوات التمهيدية الضرورية** التي تكفل المحافظة على استمرار اهتمام شركات البترول بليبيا، وتتيح الفرصة في الوقت ذاته للبدء في الاستطلاعات الأولية إلى حين صدور قانون شامل للبترول، فقد سارعت إلى إصدار **قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣.**

كان مشروع **قانون المعادن** قد قدّم إلى البرلمان الليبي للمناقشة وللتصديق عليه خلال النصف الأول من العام ١٩٥٣. وتفيد الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية أن الملك إدريس عبّر للبرلمان عن تحفّظاته حول دستورية بعض مواد مشروع القانون (المتعلقة بتوزيع العوائد والإتاوات التي تدفعها الشركات، بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات المعنية) [١٩]. وقد تمكّن مجلس النواب من إقرار مشروع القانون في **١٩٥٣/٨/٦**، كما تمّت إجازته من قبل مجلس الشيوخ في السابع عشر من الشهر ذاته، وتمّ إصدار القانون في **١٩٥٣/٩/٥.** [٢٠]

ويقع **قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣** في ثماني مواد. وقد نصّ في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن:

" كل ما في الأراضي الليبية من معادن ملك للدولة الليبية " .

---

١٦ كان هذا هو النظام السائد في دول العراق والمملكة العربية السعودية والبحرين والكويت.

١٧ راجع د. شكري غانم. م. س. ص. (١١ – ١٩).

١٨ مذكرات مصطفى بن حليم .م. س. ص. (٣١٠ – ٣١١).

١٩ راجع التقرير رقم (٤٢) المؤرّخ في ١٩٥٣/٧/٢٤، الملف رقم 773.00. وقد وردت الإشارة إلى موقف الملك المتحفّظ على لسان وزير العدل (الشيخ عبد الرحمن القلهود) خلال مناقشة البرلمان الليبي لمشروع قانون البترول يوم ١٩٥٥/٤/١٨. راجع مضبطة الجلسة السابع عشرة لمجلس النواب المنعقدة بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/٤/١٨ برئاسة عبد المجيد كعبار. الهيئة النيابية الأولى. دور الانعقاد الرابع. ص. (٧٨٤).

٢٠ نُشر القانون بالعدد رقم (٧) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٩/٨ م.

كما أوضحت الفقرة الثانية من المادة ذاتها أن لفظة " **معادن** " تعني جميع المواد التي لها قيمة اقتصادية، وتشكل جزءاً من الأراضي أو تستخرج منها طبيعة بما في ذلك **النفط والغاز الطبيعي**.

كما نصّت المادة ذاتها على أنه لا يجوز لأحدٍ أن ينقب عن هذه المعادن أو يستخرجها أو يستثمرها أو يحصل عليها إلا بموجب ترخيص أو احتكار يمنح بمقتضى أحكام القانون.

وقامت حكومة المنتصر في التاريخ نفسه لصدور القانون بنشر إعلان [٢١] يحمل الرقم **١٤ لسنة ١٩٥٣** أوضح استعداد الحكومة لقبول **طلبات التراخيص** للاستطلاع على النفط.

وقد اشترط هذا الإعلان في المتقدمين بالطلبات أن يكونوا من شركات البترول المعروفة والمستعدّة للقيام بأعمال الاستطلاع والقادرة عليها.

كما نصّ الإعلان أن تكون التراخيص الممنوحة **للاستطلاع فقط** بما في ذلك المسح الجوّي والدراسات السطحية في المناطق التي يشملها الترخيص. وقد أعطى الإعلان لطالب التراخيص الحرّية في تحديد المساحة التي يرغب في الاستطلاع فيها.

وقد حدّد هذا الإعلان صراحة أن **امتيازات مباشرة أعمال التنقيب** الأخرى لا تمنح إلى أن يصدر قانون البترول الذي نصّ الإعلان على أنه سيصدر لاحقاً ويشمل امتيازات مباشرة أعمال التنقيب، وأن التراخيص الممنوحة للاستطلاع لا يترتّب عليها أية حقوق للحصول على امتيازاتٍ نفطية مهما كانت نتيجة الدراسات والعمليات الاستطلاعية التي تتوصّل إليها الشركة الحائزة على الترخيص. [٢٢]

وفي سياق اهتمام الحكومة الليبية بتنفيذ قانون المعادن، تعاقدت مع **خبير هولندي** هو المستر هوغنهيز A. J. J. Hogenhuis الذي سبق له العمل مع شركة رويال دتش للبترول Royal Dutch Petroleum Co. ومع الحكومة الهولندية، وقد وصل إلى طرابلس يوم ١٩٥٣/١٠/٦ كمدير لشئون المعادن. [٢٣]

وفي ظلّ هذا القانون حصلت **تسع شركات نفط** عالمية على تراخيص استطلاع بتاريخ ١٩٥٣/١١/٧ هي [٢٤] :

١- شركة موبيل أويل (عن طريق شركة موبيل أويل الكندية – فرع ليبيا).
٢- شركة استاندرد أويل أوف نيو جيرسي (عن طريق شركة أسّو استاندرد – ليبيا).
٣- شركة شل (عن طريق شركة أنجلو ساكسون للنفط).

---

٢١ نُشر القانون بالعدد رقم (١٨) من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة الصادر في سبتمبر/أيلول ١٩٥٣.

٢٢ راجع مذكرات بن حليم. م. س. ص. (٣١١) ود. شكري غانم. م. س. ص. (٢٠ – ٢١) ود. عبد الرازق المرتضى سليمان. م. س. ص. (٢١).

٢٣ راجع التقريرين الأسبوعيين المشتركين للبعثة الأمريكية بطرابلس رقمي (٧١) و (٧٢) المؤرّخين في ٢، ٩ من أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٣. الملف (W) 773.00.

٢٤ د. شكري غانم. م. س. ص. (٢١ – ٢٣) ود. عبد الرازق المرتضى سليمان . م. س. ص. (١٤٨).

٤- الشركة الفرنسية للبترول (عن طريق شركة توتال).
٥- الشركة البريطانية للبترول ب. ب. (عن طريق شركة استكشاف دارسي أفريقيا المحدودة).
٦- شركة أويزيس أويل ليبيا (وهي تابعة لشركة أوهايو أويل، بالإضافة إلى كونها الشركة العاملة نيابة عن شركة أميرادا للبترول وشركة كونتيننتال أويل وشركة ماراثون).
٧- شركة الزيت الأمريكية عبر البحار المحدودة (بوصفها الشركة العاملة نيابة عن شركة النفط الآسيوية لكاليفورنيا وشركة تكساكو أويل عبر البحار).
٨- شركة نلسون بنكر هانت.
٩- شركة الزيت الليبية الأمريكية.

وشرعت هذه الشركات في أعمال الاستطلاع الجيوليوجية. وقد ساعدت نتائج هذه العمليات الشركات المذكورة في اختيار المناطق التي طلبت، فيما بعد، عقودها النفطية فيها. كما ساعدت أعمال المسح الأولى التي قامت بها هذه الشركات على زيادة المعلومات النفطية عن ليبيا واهتمام شركات أخرى بالبلاد. [٢٥]

وتجدر الإشارة إلى أن قانون المعادن المذكور قد تغلّب على **الوضع الدستوري** الذي شكّلته المادة (٣٨) من الدستور [٢٦] بالنسبة لموضوعي **" سلطة إعطاء التراخيص "** و **" أيلولة العوائد والإتاوات "** وذلك بمنح **الولاة** حقّ إصدار رخص التنقيب مع حقّ **وزير الاقتصاد الوطني** في الاعتراض قبل إصدار القرار. أما العوائد والإتاوات المترتّبة على التراخيص، فقد نصّ قانون المعادن على أن يتمّ توزيعها حسب اتفاق يجرى بين الولاة وبين وزير الاقتصاد الوطني.

كما تجدر الإشارة إلى أن **الحكومة البريطانية** كانت حريصة على أن تحصل لشركتي **(ب. ب.)** و **(شل)** البريطانيتين على معاملةٍ متميّزة عرفت بـ **" حقّ الأولوية "** على بقية الشركات (الأمريكية والأوروبية) في الحصول على تراخيص الاستطلاع الممنوحة في ظلّ قانون المعادن، وفي تحديد المناطق التي ترغب في الحصول على تراخيص بشأنها. وكانت حجّة الحكومة البريطانية في المطالبة بهذه المعاملة المميّزة لشركتيها أنهما قامتا (دون غيرهما) أثناء حقبة الإدارة البريطانية في ليبيا ببذل جهود وإنفاق أموال كثيرة في أبحاثهما عن البترول فيها. وقد ووجهت هذه المطالبة البريطانية بمعارضة شديدة من الحكوميتن الأمريكية والفرنسية وشركائهما. وقد فشلت الحكومة البريطانية [٢٧] في أن تضمّن - عبر مستشاريها القانونيين - قانون المعادن المذكور أي نصّ يجيز تلك المعاملة المتميّزة للشركات البريطانية، كما فشلت في

٢٥ انظر المرجعين السابقين . ص. (٢١)، (١٤٨) على التوالي.
٢٦ جعلت المادة المذكورة الاحتكارات والامتيازات والثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها من الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات (الفقرات ٤، ٥).
٢٧ لم تتوقف مساعي الحكومة البريطانية عبر سفارتها ورجال الشركتين من أجل الحصول على " حقّ الأولوية " عند إعداد مشروع قانون البترول كما سنرى في المبحث التالي.

أن تحصل من رئيس الوزراء المنتصر ووزير المالية الدكتور علي نور الدين العنيزي على أية وعود أو تنازلات بهذا الخصوص، وانتهجت حكومة المنتصر مـا عُـرف بـسياسة " **البـاب المفتوح** " لدى تطبيقها لقانون المعادن ومنحها لتراخيص الاستطلاع في ظلّـه.

وقد استمر العمل بقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ والتراخيص الممنوحة بموجبـه قرابـة سنتين.

قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥

بدأت عملية إعداد هذا القانون خلال حكومة محمود المنتصر بإعداد **مسودّة** لمشروع قانون جرى استلهام نصوصه من عددٍ من التشريعات الباكستانية والتركية والعقود البترولية السارية في منطقة الشرق الأوسط. وقد تمّ عرض هذا المشروع على شركات البترول العاملة في ليبيا بمقتضى تراخيص الاستطلاع الصادرة طبقاً لقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ فضلاً عن عددٍ من الشركات الراغبة في الحصول على امتيازاتٍ جديدة.

أعدّت **المسودّة الأولى** لمشروع قانون البترول بواسطة لجنة من المستشارين الأجانب بإشراف المستشار البريطاني ويليام ديل William Dale الذي كان يشغل منصب رئيس دائرة التشريع في الحكومة الليبية. ومن الواضح أن هذه المسودّة حرصت على إعطاء شركات البترول البريطانية **أولوية خاصّة**، الأمر الذي أثار اعتراض وتحفّظات كل من الحكومتين الأمريكية والفرنسية وبقية الشركات العاملة في ليبيا. [٢٨]

يقول مصطفى بن حليم في مذكراته [٢٩] :

" .. بل إن مستشاري الحكومة الليبية الغربيين حاولوا توريط الحكومة الليبية فأدرجوا في مشروع قانون البترول الأول الذي وزّع على شركات البترول نصّاً غامضاً يقبل **بمبدأ الأولوية** ".

ويضيف بن حليم:

"والأدهى والأمرّ، هو ما أطّلعت عليه مؤخّراً في الوثائق السرّية لوزارة الخارجية البريطانية بما كان بينها وبين سفارتها في ليبيا وشركتي البترول البريطانيتين والمستشار القانوني للحكومة الليبية (ويليام ديل) من تنسيق وتعاون وثيق لتوريط الحكومة الليبية (حكومة المنتصر) لكي تعطي حقّ الأولوية للشركتين البريطانيتين".

كما يضيف في موضع آخر [٣٠] :

" وتكشف وثائق وزارة الخارجية البريطانية النقاب عن التعاون الذي كان قائماً بين ممثلي الشركتين البريطانيتين والمستشار الانجليزي الذي كان يعمل رئيساً لدائرة التشريع في الحكومة الليبية ويتولى إعداد قانون البترول الجديد."

وبعد أن يؤكّد بن حليم [٣١] :

" بل إن هذه الوثائق تكشف النقاب عن محاولاتٍ مخجلة من قبل الحكومة البريطانية والمستشار القانوني العتيد وشركتي البترول البريطانيتين **لتوريط**

---

٢٨ راجع على سبيل المثال التقارير الأسبوعى المشتركة المرسلة من البعثة الأمريكية في ليبيا ذات الأرقام ٣٩٢، ٤١٣، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٤٣ المؤرّخة في ٥ مارس/آذار، ٢ أبريل/نيسان، ١٦ أبريل/نيسان، ٨ مايو/أيار من العام ١٩٥٤ على التوالي. الملف (W) 773.00.

٢٩ ص. (٣١٩) من هذه المذكرات.

٣٠ المرجع السابق .ص. (٣٢١).

٣١ المرجع السابق . ص. (٣٢١).

الحكومة الليبية وحملها على قبول مبدأ الأولوية " ..

فإن بن حليم يشهد لرئيس الوزراء محمود المنتصر ولوزير المالية في حكومة الأخير الدكتور علي نور الدين العنيزي [٣٢] بأنهما قاوما واستعصيا على كافة المناورات والضغوط البريطانية في هذا الاتجاه.

" وتدعوني الأمانة إلى ذكر أن رئيس الوزراء محمود المنتصر، ووزير المالية الدكتور علي العنيزي لم يخضعا للضغط البريطاني بل تهرّبا من إعطاء أي وعدٍ محدّد بقبول إعطاء الشركات البريطانية حقّ الأولوية. " [٣٣]

"وللحقيقة والأمانة التاريخية، فإن الواضح من الوثائق البريطانية أن الحكومات الليبية السابقة (حكومتي المنتصر والساقزلي) كانت تناور وتراوغ من أجل رفض طلب الشركتين البريطانيتين حتى تتهرّب من قبول مبدأ الأولوية المذكور. " [٣٤]

لا غرو إذ أن تثير **المسودّة الأولى** لمشروع قانون البترول الليبي اعتراض وتحفّظات كل من الحكومات الأمريكية والفرنسية وبقية الشركات (غير البريطانية) العاملة في ليبيا.

وأمام هذه الاعتراضات والتحفّظات، سارعت حكومة مصطفى بن حليم (التي كانت قد تشكّلت في ١٩٥٤/٤/١١) إلى تشكيل لجنة مختلطة برئاسة المستشار **أنيس القاسم** [٣٥]، ضمّت إلى جانبه ثلاثة خبراء [٣٦] أجانب يمثّلون الحكومة الليبية و (١٧) عضواً يمثّلون الشركات الأجنبية. [٣٧]

---

٣٢ أشادت بعض الوثائق الأمريكية بموقف الدكتور علي العنيزي في هذا الصدد. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للبعثة الأمريكية ذا الرقم (٤٢٩) المؤرّخ في ١٦ أبريل/نيسان ١٩٥٤، والتقرير رقم (٤٤٧) المؤرّخ في ١٩٥٤/٥/١٥. الملف (W) 773.00.

٣٣ مذكرات بن حليم . ص. (٣١٢).

٣٤ المرجع السابق. ص. (٣٢٢).

٣٥ **أنيس القاسم** محام من أصل فلسطيني كان مستشاراً قانونياً بوزارة العدل. يقول بن حليم عنه في مذكراته " جعلته منذ أوائل عهدي في رئاسة الوزارة مسئولاً عن التفاوض الأولي مع شركات البترول حول مسودّة مشروع قانون البترول وتصحيح أحكام ذلك القانون .. ثمّ أوكلت إليه فيما بعد الإشراف على إعداد قانون جديد للبترول يتمشّى مع سياسة وزارتي الجديدة " . ص. (٣١٢).

٣٦ **هؤلاء هم:** المستشار هوجينهيز A. J. J. Hogenhuis (هولندي الجنسية)، والمستر بيت هارد إيكر Pitt Hardacre (المستشار المالي للحكومة الاتحادية)، والمستر بايك (Pyke) الذي عمل كمستشار اقتصادي ومالي بالبعثة البريطانية في ليبيا حتى ١٩٥٣/١٠/٢، والمستر أندروز Andrews المستشار البريطاني بوزارة العدل.

٣٧ كان ممثلو الشركات في هذه الاجتماعات (١) عن شركة **سوكوني** كل من: دكتور صفير (A. Sfer) والمستر سكوت (Scott) والمستر تورات (Tourat) والمستر كيوبينز (Cubbins)، (٢) عن شركة **استاندرد نيو جرسي:** المستر تمبل (Temple) والمستر بينت (Benett)، (٣) عن الشركة **الفرنسية** للبترول: المسيو ديسبين (D' Espaigne) والمسيو دوبوني كانيه (Dupony Canet)، (٤) عن شركة **كونكراد** للزيت: المستر برالي (Braly) والمستر لاجير (Lager)، (٥) عن الشركة **الأمريكية للزيت** عبر البحار: المستر فان بنشوتين (Van Benschoten) والمستر لوجان (Logan)، (٦) وعن شركة **شل** (أنجلو ساكسون) المستر سافيل (Savill) والمستر لاش (Lush).

وكان من الخطوات المبكّرة الأخرى التي قام بها بن حليم استبقاؤه **الدكتور علي نور الدين العنيزي** وزيراً للمالية في التشكيلة الأولى لوزارته، حيث واصل الدكتور العنيزي – بهذه الصفة – إشرافه على سياسة الحكومة البترولية التي كان من أبرز معالمها يومذاك إعداد مشروع قانون البترول الجديد.

يصف بن حليم بمذكراته **موقف الدكتور العنيزي** قائلاً [٣٨]:

" لقد وقف العنيزي بجانبي بحكمةٍ وأمانة، مؤازراً بقوةٍ وصلابة، متعاوناً بإخلاص وتجرّد. آزرني بصدقٍ وقوةٍ وكياسة في مواجهة المناورات البريطانية التي كانت تسعى لانتزاع حقّ الأولوية في الحصول على الامتيازات البترولية، وساهم في مقاومة تلك الضغوط بالمراوغة والمكر أولاً ثمّ بالرفض الحازم في آخر المطاف " .

ويبدو أن مساعي **الحكومة البريطانية** من أجل الحصول على " **حق الأولوية** " لشركاتها البترولية في ليبيا لم تعرف التوقف، حيث تشير الرسالة السرّية المؤرّخة في ١٩٥٤/٥/٢٩ المرسلة من المستر هـ. هـ. توماس H. H. Thomas بالبعثة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية [٣٩] أن السفير البريطاني في ليبيا المستر **كير كبرايد** Kirkbride تحدّث في تلك الفترة مع رئيس الوزراء بن حليم حول هذا الموضوع وأن الأخير أبدى تعاطفه مرة أخرى حول وجهة النظر البريطانية وتعهّد بأن يرفعها إلى مجلس الوزراء.

أمّا **الشركات البريطانية** ذاتها، فمن الواضح أن محاولاتها في هذا الصدد لم تعرف لا الحدود ولا الأصول حيث تكشف الرسالة السابقة في الفقرة السادسة منها أن المستر موريس لاش [٤٠] M. Lush، بالاتفاق مع مدير شركة دارسي ب. ب. المستر بريدجمان Bridgman (أثناء مرور الأخير بطرابلس)، سأل السفير البريطاني كيركبرايد عمّ إن كان بالإمكان إثارة موضوع " حق الأولوية " مع الملك إدريس. غير أن السفير كيركبرايد اعترض على القيام بذلك بحجّة أنه متأكّد بأن الملك إدريس سوف يمتعض لمثل هذا الإجراء الذي سيعتبره تدخّلاً غير مشروع وغير لائق في الموضوع هو، على أي حال، من اختصاص الحكومة وليس الملك.

كما تفيد الرسالة ذاتها أن السفير البريطاني نصح بشدّة المستر لاش بعدم السعي إلى مقابلة الملك، كما أشار أن الملك ذو مشاعر حسّاسة فيما يتعلّق بالخصومات التجارية، إذ أنه يعاني من مضايقات أفراد عائلته ومنافستهم التجارية، وسوف يستاء بلا شك بشأن أي اقتراح يُطرَح عليه للتدخّل في أية خصومة أنجلو – أمريكية.

---

٣٨ ص. (٣١٢) من المذكرات.

٣٩ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية T 1531/13 ١٥٣١/١٨/٥٤.

٤٠ المستر لاش M. Lush كان أول حاكم عسكري بريطاني لإقليم طرابلس (١٩٤٣). وقد اختارته شركة (شل) ممثلاً لها في ليبيا. وقد طلبت " لجنة البترول " في عام ١٩٥٦ من شركة شل سحبه من البلاد بسبب تدخّلاته. راجع مذكرات بن حليم. م. س. ص. (٣٢٩).

ويورد بن حليم في مذكراته [41] أنه توقف، في طريق رحلته إلى واشنطن خلال شهر يوليو/تموز ١٩٥٤، لمدّة يومين بلندن وأن وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية يومذاك المستر " **سلوين لويد** " دعاه خلالهما للغداء، وأن من بين المواضيع التي أثارها الوزير البريطاني معه طلب الشركات البريطانية الحصول على حقّ الأولوية، كما يضيف بأن البريجادير " **موريس لاش** " تبعه إلى لندن وحاول انتزاع وعدٍ منه بهذا الموضوع، ويورد بن حليم:

" .. ولكنني اتبعت في كلتا الحالتين سياسة المجاملة ومزيجاً من الوعود الجوفاء والتمنيات المطاطة. كل هذا كسباً للوقت حتى نصل إلى مرحلةٍ حاسمة نعلن فيها سياستنا الحقيقية دون لبس أو غموض. "

وقد حرص بن حليم، أثناء زيارته لواشنطن [42] خلال شهر يوليو/تموز ١٩٥٤، على الاتصال بشركات البترول في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أورد في مذكراته[43] :

" بعد انتهاء محادثاتي مع الرئيس أيزنهاور ومساعديه، قمت، وبرفقة الدكتور على العنيزي (كان وزيراً للمالية وكان ضمن أعضاء الوفد الليبي) بزيارة لولايات أوكلاهوما وتكساس ولوزيانا، حيث قمنا بزياراتٍ مكثفة لحقول البترول في تلك الولايات الغنية بالبترول، كما ناقشت بإسهابٍ كبار رجال تلك الصناعة، **وفهمت منهم بكلّ صراحة ودون لبس أنهم على استعداد لبذل جهودٍ كبيرة ورصد أموالٍ وفيرة للبحث والتنقيب عن البترول في ليبيا، شريطة أن نضمن لهم معاملة أساسها العدل والإنصاف والمنافسة الحرّة النظيفة. كما فهمت فهماً لا لبس فيه أن الشركات الأمريكية، سواء منها الكبرى أو المستقلة، لن تقبل بأي نوع من الأولوية لأية شركة مهما كانت جنسيتها.** "

إثر عودة بن حليم من زيارته الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، شرع في عقد اجتماعات **اللجنة المشتركة** بين ممثلي الحكومة برئاسة الدكتور أنيس القاسم وممثلي شركات البترول في طرابلس [44]، كان أولها في ١٩٥٤/١١/١ وتوالت الاجتماعات اليومية بعد ذلك قرابة شهر. وأسفرت تلك الاجتماعات عن إدخال مجموعة من التعديلات على نصوص مشروع القانون على نحو يراعي ملاحظات الشركات وتحفظاتها. [45]

---

٤١ م. س. ص. (٣٢١).

٤٢ وهي الزيارة التي تمّ الاتفاق فيها مع الحكومة الأمريكية حول الاتفاقية الليبية – الأمريكية بشأن قاعدة ويلس والتي تمّ التوقيع عليها يوم ١٩٥٤/٩/٩ في بنغازي. راجع فصل " مصطفى بن حليم .. والاتفاقية مع أمريكا " بالمجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٣ م. س. ص. (٣٢٣).

٤٤ هي أربع شركات أمريكية وشركتان بريطانيتان وواحدة فرنسية كما سلفت الإشارة. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٤٤) المؤرّخ في ١٩٥٤/١١/٦ ذا الرقم الإشاري (١٠٦)، الملف (W) 773.00.

٤٥ د. عبد الرازق المرتضى سليمان . م. س. ص. (١٥٠)، ومذكرات بن حليم. م. س. ص. (٣١٦ – ٣١٧).

في ضوء هذه التعديلات والملاحظات، جرى إعداد **مشروع قانون جديد للبترول** بمعرفة الدكتور أنيس القاسم، عُرض أمام مجلس الوزراء الذي أوكل دراسته للجنة وزارية [٤٦]، وقامت هذه اللجنة بإدخال تعديلاتٍ طفيفة عليه وإعادته إلى مجلس الوزراء لإقراره في شكله النهائي.

ويشير التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١١) المؤرّخ في ١٩٥٥/٣/١٤ [٤٧] أن مجلس الوزراء أجاز مشروع القانون بشكل نهائي يوم ١٩٥٥/٣/١٠، حيث ستجرى بعد ذلك إحالته على الملك إدريس للموافقة عليه بشكل مبدئي قبل إحالته إلى مجلس الأمّة لمناقشته وإقراره.

وقد تضمّن التقرير المذكور ملاحظة سرّية مفادها أن السفارة علمت بأن رئيس الوزراء بن حليم قد تغلّب بالمراوغة على أية معارضة جديدة لمشروع القانون داخل مجلس الوزراء بإرسال وزير من اثنين معارضين في مهمّة رسمية إلى طبرق وممارسة ضغطٍ شخصي على الآخر.

" Embassy informed that prime minister circumvented further opposition in Council of Ministers by sending one of two opposing members to Tobruk on official mission and by Exerting personal pressure on other "

وقد أفاد التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١٥) المؤرّخ في ١٩٥٥/٤/٩ [٤٨] أن الحكومة الليبية دعت شركات البترول في ليبيا إلى اجتماع أبلغتها خلاله بالتعديلات التي أدخلت على مشروع قانون البترول قبل عرضه على البرلمان، وقد علّق التقرير أن التعديلات بالرغم من أنها تبدو كثيرة إلا أنها طفيفة على ما يبدو وأن أيا من الشركات الأمريكية لم تـُبدِ انزعاجا بسببها. وأضاف التقرير في ملاحظةٍ سرية أنه جرى إبلاغ السفارة بأن رئيس الوزراء سوف يرعى بنفسه تقديم مشروع القانون إلى البرلمان في محاولةٍ منه لضمان تمريره قبل عطلة **شهر رمضان** التي تبدأ في ١٩٥٥/٤/٢٣.

مشروع القانون أمام البرلمان

ضمّن رئيس الوزراء بن حليم خطاب العرش الذي ألقاه أمام **مجلس الأمّة** بطرابلس يوم ١٩٥٤/١٢/٩ إشارة إلى قانون البترول الذي تزمع حكومته إصداره جاء فيها:

" ورغبة من الحكومة في استغلال ما قد يوجد من ثروةٍ بترولية في البلاد، سمحت لعدّة شركاتٍ عالمية بالبحث عن هذه الثروة، وقد أعدّت حكومتي مشروع قانون خاصّ بالبترول واستعانت في وضعه بالخبراء القانونيين لتلك

٤٦ ضمّت هذه اللجنة أيضاً خبراء قانونيين وفنيين. راجع التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٤). التقرير مؤرّخ في ١٩٥٥/١/٢٢ ويحمل الرقم الإشاري (176)، الملف .773.00 (W)

٤٧ التقرير يحمل الرقم (٢٤٩) بالملف .773.00 (W)

٤٨ التقرير يحمل الرقم (٢٨٣) بالملف .773.00 (W)

الشركات فجاء من أحدث التشريعات المتبعة في العالم، كما كان ضامناً لمصلحة البلاد ومشجّعاً للشركات في عملها " . [٤٩]

وقد جاء في مشروع ردّ " **لجنة الردّ على خطاب العرش** " [٥٠]، الذي أعدّ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٣٠ وطُرح على المجلس للمناقشة والإقرار، فيما يخصّ هذا القانون:

" ويشارك المجلس حكومتكم رغبتها باستغلال ما قد يوجد من ثروةٍ بترولية في البلاد ويوافق على السماح لعدّة شركاتٍ عالمية للبحث عن هذه الثروة في نطاق القانون الخاصّ بالبترول الذي أعدّته حكومتكم واستعانت في وضعه بالخبراء القانونيين لتلك الشركات. ويأمل المجلس أن يكون هذا القانون من أحدث التشريعات المتبعة في العالم، وسيجد فيه ما يضمن مصلحة البلاد ويشجّع الشركات على مواصلة أعمالها. " [٥١]

ويتبيّن من مطالعة مضبطة **الجلسة الرابع عشرة** لمجلس النواب المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/٤/٤ [٥٢] أن رئيس الوزراء بن حليم أحال بموجب رسالة مؤرّخة في ذلك التاريخ وموجّهة إلى كلّ من رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب مشروع قانون البترول.

وقد تلا السكرتير النيابي للمجلس (النائب يحي بن مسعود) رسالة رئيس الوزراء التي جاء فيها[٥٣] :

رسالة بمشروع قانون البترول

حضرة المحترم رئيس مجلس الشيوخ الموقّر
حضرة المحترم رئيس مجلس النواب الموقّر – طرابلس

بعد التحية:
أتشرف بأن أحيل إلى مجلسكم رفقة هذا صورة من مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥ وصورة من مذكرة تفسيرية له.

ويسرني أن أفيدكم أنه رغبة في أن يكون المشروع محقّقاً للمصلحة العامة ومستوفياً للشروط الفنية المتوافرة في صناعة البترول فقد بذلت الحكومة جهداً وعناية بالغين لكي تخرجه مشروعاً تتضمّن نصوصه كلّ ما من شأنه أن يشجع

---

٤٩ ص. (٨) من مضبطة الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية الأولى المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٤/١٢/٩ م.

٥٠ تشكّلت لجنة الردّ على خطاب العرش من النائب المهدي بريش رئيساً والنائب خليفة عبد القادر مقرّراً، والنواب محمد الزقعار ومحمود بو شريدة وعبد السلام بسيكري ومصطفى المنتصر وسالم بن حسن أعضاء.

٥١ ص. (٨٥) من مضبطة الجلسة الرابعة لدور الانعقاد العادي الرابع للهيئة النيابية الأولى المنعقدة علناً بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/١/١٣ م.

٥٢ ص. (٥٢٩ – ٥٣٤) من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب.

٥٣ ص. (٥٣١) من المضابط المذكورة.

الشركات العالمية للبترول على البحث على هذه الثروة في جميع أنحاء البلاد في الوقت الذي أحكمت هذه النصوص ضماناً لحقوق الدولة وفائدة البلاد. ولهذا حرصت الحكومة على التشاور مع الشركات العالمية التي أرسلت فنّييها وخبراءها للتداول مع فنّيي الحكومة وخبرائها وقد تمّ الاتفاق بينهم على هذا المشروع بعد شهر من الاجتماعات اليومية المتتالية في طرابلس.

ثمّ توافر مجلس الوزراء على دراسته وشكّل لذلك لجنة فنّية خاصّة من موظفي الحكومة المختصين برئاسة أحد الوزراء، وأقرّه مجلس الوزراء بعد ذلك في صيغته النهائية مدخلاً عليه من التعديلات ما يتفق وسياسته الدولية.

كما أن المشروع قد عُرض على الجهات المختصّة في الولايات فوافقت عليه بالإجماع. ولا يخفى على مجلسكم الموقر أن القوانين البترولية هي قوانين فنية للغاية ودقيقة جداً وتتكامل نصوصها فيما بينها. كما لا يخفى على المجلس الموقر أن المصلحة العامة تقتضي أن تبادر شركات البترول إلى البدء في أعمال التنقيب لما في ذلك من أملٍ كبير في النهوض باقتصاديات البلاد فيما إذا وفقت الشركات في أبحاثها. ولهذا فإن الإسراع في البتّ في هذا المشروع وإقراره من مجلس الأمة الموقر أمر في غاية الخطورة والأهمية لا سيّما وأن التأخير قد يؤدي إلى إنصراف الشركات إلى البلدان المجاورة التي ثبت وجود البترول فيها.

وإني عظيم الأمل في أن يقرّ مجلس الأمة الموقر هذا المشروع في أقرب فرصة، وأن يعطيه الأولوية على مشاريع القوانين الأخرى.

وتفضلوا حضرتكم بقبول فائق الاحترام.

(مصطفى بن حليم)
رئيس مجلس الوزراء

كما علّق **رئيس الوزراء** على رسالته أمام المجلس بقوله:

بإحالة مشروع القانون هذا إلى مجلسكم الموقر تكون الحكومة قد وفّت بما التزمت به في خطاب العرش من مشاريع، وفي الرسالة التي تليت على حضراتكم الآن بيّنت الظروف التي تدعو إلى **الإستعجال** والتعاون بين المجلس والحكومة، إلا أنني أرجو ألا يفهم كلامي هذا على أنه تعجيل للمجلس أو ضغط من الحكومة عليه للإسراع في مثل هذا القانون الهام، ولكنه كبيان لحقيقة واقعة، فهو **قانون شديد الأهمية بالغ الخطورة والبلاد في أمسّ الحاجة لأن تراه تحت التطبيق لما تواجهه من أزمات اقتصادية خصوصاً في هذا العام نتيجة الجفاف**، لذلك أرجو المجلس الموقر أن يتخذ من الإجراءات ما هو كفيل بأن ينظر هذا المشروع بصفة الاستعجال ... " [٥٤].

٥٤ ص. (٥٣٢) من المضابط المذكورة.

وقد تصدّى للدعوة التي وجهّها رئيس الوزراء إلى مجلس النواب بالنظر إلى مشروع قانون البترول على وجه الاستعجال اثنان من مجلس النواب هما النائب **عبد العزيز الزقلعي** والنائب **مفتاح عريقيب**. وقد جاء على لسان الأول منهما **الزقلعي**:

" تكرّر الحكومة طلبات الاستعجال للنظر في مشاريع القوانين مراراً، وقد جاء في كلمة رئيس الحكومة أنه لم يطلب هذا الاستعجال إلا لما للقانون من أهميّة ونظرا لحالة البلاد الاقتصادية وكرّرت الرئاسة الآن هذا الطلب بالنسبة لقانون التصفية، فأرجو سيدي الرئيس أن يمكننا من دراسة هذه المشاريع الهامة بروية وإمعان لما لها من قيمة. وملاحظتي على مشروع قانون البترول أنني لا أمانع في إعطائه صفة الاستعجال إلا أنني لا أوافق على أن يكون الانتهاء من دراسته **قبل حلول شهر رمضان المبارك** [٥٥] الأمر الذي يريده حضرة رئيس الوزراء، كما أنني أنبّه الحكومة إلى وجوب الإقتداء بما سبق أن اتخذته غيرها من الدول من قوانين مثل هذا المشروع حتى تستنير اللجنة [٥٦] بتلك القوانين والتشريعات البترولية، وهذا بالطبع يتطلّب من اللجنة أن تعطي الموضوع أهميّة ووقتاً لتدرسه الدراسة الكافية. " [٥٧]

أما النائب **مفتاح عريقيب** فقد أضاف بهذا الخصوص:

" عوّدتنا الحكومة دائماً أن تختار الفرص المناسبة لها حتى تطلب دراسة القوانين باستعجالٍ وسرعة. وما دامت لهذا القانون الذي سيعرض على المجلس أهميّته وقيمته، فإنني أضيف رأيي إلى رأي زميلي عبد العزيز الزقلعي في أنه يحتاج لدراسة وافية وإمعان نظر وهذا لا يأتي في وقت قصير، وكذلك الميزانية العامة والاستثنائية [٥٨]، فهما تحتاجان أيضاً لدراسةٍ وتدقيق ولا يمكن الموافقة عليهما بنظرة خاطفة. وبالجملة فلا يمكن المجلس أن يفرغ من دراسة المشاريع الثلاثة قبل حلول شهر رمضان إذ لم يبقَ إلا أسبوع واحد إذا استثنينا العطلات والمواسم، فأرجو الحكومة أن تعطي المجلس الوقت الكافي حتى يدرس هذه المشاريع، ويرجع في مشروع قانون البترول إلى ما تعمل به الدول الأخرى في مثله. "

وقد عقب **رئيس الوزراء** على مداخلتي النائبين بقوله:

" حضرة النائب المحترم عبد العزيز الزقلعي فسّر كلامي بما لا أقصد، وقد علّق حضرة النائب المحترم مفتاح عريقيب على هذا التفسير ولا علم لي بهذا، **لم أقل ولم أطلب من المجلس الموقّر أن ينتهي من بحث هذه المواضيع قبل**

---

٥٥ كانت هذه الجلسة يوم ١١ من شعبان ١٣٧٤ هـ، ومن الواضح أن النائب الزقلعي كان على علم بعزم رئيس الوزراء على أن ينتهي إقرار مشروع قانون البترول قبل نهاية شهر رمضان.

٥٦ يقصد لجنة المالية والاقتصاد المنبثقة من مجلس النواب التي سيحال عليها مشروع القانون.

٥٧ ص.(٥٣٣ – ٥٣٤) من المضابط المذكورة.

٥٨ كان مشروعاها معروضين على المجلس في الفترة نفسها.

حلول شهر رمضان [٥٩]، ولم ترد على لساني كلمة رمضان. وكل ما طلبته من المجلس الموقّر أنني رجوته أن يعطي هذه القوانين صفة الاستعجال فينظرها بكلّ دقة واستعجال وليس في هذا أي معنى من معاني الإهمال التي وصفنا بها حضرة المحترم الزقلعي. أما الرجوع إلى القوانين المتبعة في البلاد الأخرى في مثل هذه الأمور، فقد سبق أن رجعت إليها الحكومة وهي مستعدّة لأن تزوّد المجلس الموقر بما يطلبه من بيانات. وأخيراً تصحيحاً في التواريخ لما ذكر النائب المحترم مفتاح عريقيب من أنه لم يبقَ على حلول شهر رمضان إلا أسبوع واحد، أقول له إنه مازال على حلوله (١٩) يوماً، وبعد ذلك أترك الكلمة للمجلس " . [٦٠]

ويتضح من مطالعة مضبطة الجلسة الرابع عشرة أن مداخلتي النائبين عبد العزيز الزقلعي ومفتاح عريقيب لم تحولا دون أن يطبع الاستعجال أسلوب معالجة البرلمان لمشروع قانون البترول، فقد قرّر المجلس في تلك الجلسة إحالة مشروع القانون المذكور على **لجنة المالية والاقتصاد** [٦١] كي تتولّى دراسته وتقديم تقريرها عنه إلى المجلس.

وقد قامت لجنة المالية والاقتصاد بالمجلس بدراسة مشروع قانون البترول المحال إليها مستعينة بمندوبٍ عن إدارة التشريع بوزارة العدل وقدّمت تقريرها إلى مجلس النواب الذي تلاه عليه مقرّرها النائب **عبد السلام بسيكري** خلال جلسة المجلس السابع عشرة المنعقدة بمدينة طرابلس يوم الاثنين ٢٤ من شعبان ١٣٧٤ هـ . الموافق ١٨ من أبريل/ نيسان ١٩٥٥ [٦٢] برئاسة **عبد المجيد كعبار** [٦٣]. وجاء في تقرير اللجنة [٦٤] :

تقرير لجنة المالية والاقتصاد عن مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥

درست لجنة المالية والاقتصاد مشروع قانون البترول لسنة ١٩٥٥ المحال إليها – عن طريق الرئاسة – من مجلس الشيوخ الموقّر بعد أن أقرّه ووافق عليه.

٥٩ من الواضح أن رئيس الوزراء كان يناور هنا ويرواغ دون التصريح بالحقيقة.

٦٠ ص. (٥٣٣ – ٥٣٤) من المضابط السابقة.

٦١ وفقاً للوائح الداخلية للبرلمان كان يوجد به **سبع لجان هي** لجنة الردّ على خطاب العرش واللجنة التشريعية الدستورية ولجنة المالية والاقتصاد ولجنة المحاسبة ولجنة الدفاع والشؤون الخارجية ولجنة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية والمواصلات والأشغال، وقد جرى العمل على انتخاب أعضاء هذه اللجان من أعضاء مجلس النواب في مطلع كل دور انعقاد للهيئة النيابية. وقد ضمّت لجنة **المالية والاقتصاد** خلال دور الانعقاد العادي الرابع كلاً من النواب؛ اسماعيل بن لامين (رئيساً) وعبد السلام بسيكري (مقرّراً) وأبي بكر نعامة ومفتاح عريقيب وخليفة عبد القادر ومحمد الطاهر العالم وسليمان الزني (أعضاء).

٦٢ تقع مضبطة الجلسة السابع عشرة في ص. (٧٦٠ إلى ٧٩١) ضمن مضابط دور الانعقاد الرابع (١٣٧٤ هـ-١٩٥٥/٦٤ م.) للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب (١٩٥٢ – ١٩٥٦).

٦٣ ضمّت **هيئة** المكتب في تلك الدورة، إلى جانب رئيس مجلس النواب عبد المجيد كعبار، كلاً من النواب صالح بويصير والسنوسي حمادي (وكلاء) وعبد السلام بسيكري (سكرتيراً) ويحي بن مسعود (سكرتيراً) ومحمود بو شريدة ونوري بن غرسة (مراقبين).

٦٤ ص. (٧٦٢ – ٧٦٤) من المضابط.

وتجدر الإشارة بأن هذه اللجنة قد رأت من المصلحة الاستعانة بمندوب عن إدارة التشريع في وزارة العدل ليقوم بإطلاعها على التطورات والإجراءات التي سبقت وسايرت وضع هذا المشروع الهام في مختلف المراحل منه، وللإستيضاح عمّا جاء في بعض مواده من تعبيراتٍ فنية.

وقد أوفدت وزارة العدل الأستاذ أنيس القاسم للقيام بهذه المهمة فكان خير مساعد للجنة في إمكان دراسة هذا القانون – مادة مادة مع ملحقيه – في فترةٍ تعتبر قصيرة نسبياً وقد حدا باللجنة الإسراع في دراستها لهذا المشروع هو ما تعتقده من أن أي تأخير في ظهوره إلى حيّز التنفيذ ستنجم عنه أضرار ملموسة، بينما ستجني البلاد من تطبيقه نتائج وفوائد طيبة.

وهنا ترى لجنة المالية والاقتصاد أن تشير – نتيجة للمعلومات التي استقتها – بأن المشروع الليبي لم تفته المهمّة الكبرى التي تكتسبها مادة البترول من حيث التنقيب عليها واستخراجها، فهي زيادة على ما فيها من المصلحة المادية التي ستجنيها البلاد – سواء أثناء فترة الاستطلاع أو مدة التنقيب، وبنوع خاص فيما لو وفق في إيجاد كميات تجارية منه – فإن تنظيم تشريعها يحتاج إلى دقة كبيرة وبعد نظر واستقصاء كبير والاستعانة بأوفق النظم المماثلة الحديثة مع العمل على تلافي ما يكون قد ظهر في هذه التشريعات من نقص وغموض نتيجة لوضعها موضع التنفيذ ونتيجة لما طرأ على سياسة البترول العالمية من اتجاهات وتطورات جديدة، وللتدليل على العناية القصوى والتحرّي الشديد اللذين بذلتهما الحكومة في هذا المضمار يكفي أن نذكر بأن هذا التشريع قد استغرقت دراسته في اللجان ومع الخبراء أكثر من ثلاث سنوات، إذ قد بدئ في وضعه منذ سنة ١٩٥٣. وإزاء هذا تبدو لنا مدى الأهمية والخطورة والحيطة التي استعملتها الحكومة عند سنّها لهذا القانون، وإنه ليمكننا أن نقول بأن السلطة التنفيذية الاتحادية لم تحتط لأي تشريع ليبي سابق ما أحتاطته لهذا التشريع، وما ذلك إلا لما تعلمه من أن أي تساهل أو نقص فيه قد يكون له من النتائج والآثار ما لا تحمد عقباه.

هذا، وقد كانت اللجنة حريصة كلّ الحرص على أن تستعين في دراستها لمشروع هذا القانون بالإطلاع على تشريعات الدول العربية المماثلة للمقارنة بها. لكن ثبت لها أخيراً بأن أكثر الدول العربية لم تكن لها قوانين للبترول قائمة بذاتها بل كل ما لها هي عقود امتياز مع الشركات التي تعمل في بلادها كالوضع في المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين، أما في مصر فقد كان وضع بها قانون للبترول، وهو إن كان يحكم الوضع نظرياً إلا أن طريقة استفادة البلاد من تطبيقه كانت عقيمة الأمر الذي اضطرّت معه السلطات المصرية أخيراً إلى إعطاء عقود الامتياز بموجب قوانين خاصّة.

وأنه ليسرّ اللجنة بأن تذكر بصدد هذا القانون هو أنها بعد أن درسته مادة مادة وبعد الاستيضاحات والبيانات التي زوّدها بها مندوب الحكومة بخصوص كل مادة

تقريباً، ونظراً لما ظهر لها – من سلامة هذه المواد وتمشيا مع الدستور واستيفاء القانون واستيعابه لكلّ صغيرة وكبيرة حتى تلك الاحتمالات بعيدة الوقوع– بعد هذا كله وبعد دراستها أيضا للملحقين التابعين للقانون ووجودهما أنهما لا يتنافيان مع نصّ القانون وروحه ترى من واجبها أن تطلب بالإجماع من المجلس الموقّر إقرار هذا القانون والموافقة عليه كما جاء من مجلس الشيوخ الموقّر.

وإن اللجنة قبل أن تختم تقريرها هذا لترى أن تتقدّم بتوصية ذات أهمية انساق إليها البحث عند دراسة الفقرة (١١) من المادة (٩) وهي تتعلّق بأن يوصي المجلس الحكومة عندما تضع مشروع قانون نزع الملكية بأن تضمنه نصّاً على حقّ صاحب الأرض الذي نزعت ملكيتها لأغراض المنفعة العامة في استرداد الأرض عند انقضاء هذه المنفعة وذلك على أن يدفع ثمناً عادلاً لها.

وأخيراً تتعشّم اللجنة أن يتفضّل المجلس فيوجّه إلى الحكومة هذه التوصية، آملة في نفس الوقت أن تعيرها السلطة التنفيذية بدورها ما تستحقه من العناية والاهتمام.

والله وليّ التوفيق.

مقرّر اللجنة — عن رئيس اللجنة

عبد السلام بسيكري — عبد السلام بسيكري — طرابلس في ١٩٥٥/٤/١٤. "

ويتضح من مطالعة مضبطة جلسة مجلس النواب المذكورة أن المجلس ناقش مواد مشروع قانون البترول المعروض عليها مادة مادة، كما يتضح أن عدداً من أعضاء المجلس ساهموا مساهمة فعّالة في إثراء النقاش حول هذا المشروع، هم النواب عبد العزيز الزقلعي وصالح بويصير ورمضان الكيخيا ومصطفى المنتصر ومصطفى ميزران وعلى تامر ومراجع الرخ ومحمد وهيب الزقعار وخليفة عبد القادر ومفتاح عريقيب ويحي بن مسعود ومصطفى بن عامر ومحمود أبو شريدة.[٦٥]

كما شارك من جانب الحكومة في الردّ على استيضاحات النواب كلّ من رئيس الوزراء مصطفى بن حليم ووزير المالية الدكتور على نور الدين العنيزي ووزير العدل الشيخ عبد الرحمن القلهود.

ولم تقتصر مناقشات النواب واستفساراتهم حول مشروع القانون على الأبعاد المحلية بل تجاوزتها إلى **الأبعاد القومية** حيث طرح **النائب مصطفى المنتصر** خلال الجلسة سؤالاً يتعلّق بموقف مشروع القانون من إمكانية أن تقوم إحدى شركات البترول العاملة في ليبيا من تصدير البترول الليبي إلى إسرائيل وما إذا كانت نصوص القانون تمنع ذلك[٦٦] ؟ وقد أكّد وزير المالية الدكتور العنيزي في ردّه أن القانون يتضمّن ما يحقّق ذلك.[٦٧]

٦٥ ترتيب الأسماء هو حسب ورودها بمضبطة الجلسة.

٦٦ ص. رقم (٧٨٦) من المضبطة.

٦٧ راجع ما ورد في التقرير الأسبوعي المشرك للسفارة الأمريكية (الأسبوع رقم ١٧) المؤرّخ في ١٩٥٥/٤/٢٣ ذا الرقم (٢٩٨) الملف (W) 773.00. ويتضح جليا ممّا ورد في هذا التقرير أن الشركات الأمريكية كانت تستعجل موافقة البرلمان على مشروع قانون البترول وإصداره.

كما يتبيّن من مطالعة المضبطة أن المجلس تبنّى اقتراح لجنة المالية والاقتصاد بتضمين القانون المطروح نصّاً يعطي الحقّ لصاحب الأرض الذي نزعت ملكيتها لأغراض المنفعة العامة في استرداد الأرض عند انقضاء هذه المنفعة وذلك على أن يدفع ثمناً عادلاً لها.

كما يبيّن أن مواد فروع القانون عرضت للتصويت عليها مادة مادة، ثمّ بعد الفراغ من دراسته **أجرى التصويت عليه بالأسماء** وكانت النتيجة أن وافق عليه **(٣٧)** نائباً ولم يعارضه أحد بينما امتنع أربعة عن التصويت [٦٨] هم:

- النائب **خليفة عبد القادر** بسبب عدم تلاوة المجلس للملحقين المرفقين بمشروع القانون.
- النائب **مصطفى بن عامر** لأن القانون يحتوي على موادٍ فيها لبس وغموض.
- النائب **عبد العزيز الزقلعي** لأن المجلس لم يتمكّن من الإطلاع على قوانين أخرى للمقارنة ولعدم إعطاء المجلس الوقت الكافي لدراسة القانون دراسة وافية.
- والنائب **مصطفى ميزران** لعدم تلاوة الملحقين بالقانون.

أما **مجلس الشيوخ** [٦٩] فيتضح من مطالعة مضبطة الجلسة السابع عشرة المذكورة [٧٠] أنه سبق له أن أقرّ مشروع القانون ووافق عليه قبل إحالته على مجلس النواب [٧١].

وفي ٢٨ من شعبان ١٣٧٤ هـ الموافق ٢١ من أبريل/نيسان ١٩٥٥ صدر مرسوم ملكي **بقانون البترول رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٥** على أن يعمل به بعد إنقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية [٧٢]، كما نصّ في الفقرة الثانية من المادة الأخيرة منه والتي تحمل الرقم (٢٥) على أن يبطل العمل بقانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ (فيما يتعلّق بالبترول) ابتداءً من تاريخ العمل بقانون البترول على أن تظلّ التراخيص الممنوحة بمقتضى قانون المعادن نافذة إلى أن تنتهي مدّتها.

ملكية الدولة للبترول

نصّت الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون البترول لسنة ١٩٥٥على:

٦٨ كان النائب القذافي سعد في إجازة. كما اعتذر عن حضور الجلسة النواب الكيلاني الضريريط ومحمد يحي وعبد القادر البدري والطاهر العالم وسليمان الزني. كما غاب عن التصويت كلّ من النواب اسماعيل بن لامين ونوري بن غرسة وسالم بن حسن وسعيد العربي أبو سن ومحمد عبد القادر بريدان وميلود عبد الله.

٦٩ ضمّ مجلس الشيوخ يومذاك إلى جانب رئيسه الشيخ علي العابدية كلا من الشيوخ أبي بكر أحمد، رفيق المهدوي، حسين عبد الملك، خليل العريضة، أحمد راسم كعبار، سالم المنتصر، محمد بن عثمان، صالح خربيش، الطاهر الأزهري، عبد الكافي السمين، عبد الحميد العبار، أبي القاسم بادي، على القره مانللي، علي القطرون، مبروك عريبي، محمد شليد، محمد المنصوري، حميدة المحجوب، خليل ناصوف، علي بن محمد الشريف، وعوض لنقي.

٧٠ ص. (٧٦٢) من المضابط.

٧١ يفيد التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاص بالأسبوع رقم (١٦) المؤرّخ في ١٩٥٥/٤/١٦ أن مجلس الشيوخ وافق على مشروع قانون البترول خلال الجلسة التي عقدها يوم الخميس الموافق ١٩٥٥/٤/١٤. التقرير رقم (٢٨٧). الملف 773.00 (W).

٧٢ نشر قانون البترول في الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة الصادرة بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٩ وأصبح ساري المفعول اعتباراً من ١٩٥٥/٧/١٩ م.

"يعتبر ملكاً للدولة الليبية جميع البترول الموجود في ليبيا بحالته الطبيعية في طبقات الأرض".

وفي الواقع فإن هذه الفقرة كانت تأكيداً للمبدأ نفسه الذي سبق أن أقرّه قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ (الذي صدر خلال حكومة محمود المنتصر) حيث نصّت المادة الأولى منه على أن **" كل ما في الأراضي الليبية من معادن ملك للدولة الليبية "** وأن لفظة **" معادن "** تعني **" جميع المواد التي لها قيمة اقتصادية وتشكل جزءاً من الأراضي أو تستخرج منها طبيعة، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي "** .

وكان المشرّع الليبي، في إقراره لهذا المبدأ، منسجماً مع ما استقرّ عليه الفقه الإسلامي قديما وحديثاً [٧٣] . كما أن معظم الدول تقريباً تعمل بهذا المبدأ عدا الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أن من يملك الأرض يملك ما في باطنها. [٧٤]

وقد تناول الدكتور **عبد الرازق المرتضى سليمان** في كتابه " العلاقات النفطية في دول الدومن (الأوبيك) " [٧٥] هذا الموضوع حيث جاء فيه:

" .. وفي هذا المجال، تبنّى (قانون البترول الليبي) ما يعرف **بالنظام الدومينالي** أو نظام الملكية العامة للثروات النفطية. وهو بهذا يعزف عن القاعدة العامة في الملكية كما أرساها القانون المدني الليبي والقائمة على ما يسمّى **بنظام الالتصاق** .. فطبقاً للمادة ٢/٢١٨ من القانون المدني الليبي " .. ملكية الأرض تشمل ما فوقها وما تحتها، إلى الحد المفيد في التمتّع بها، علوّاً أو عمقاً ... "

" ولا يتردّد **عدد من الدول** في هذا النظام (نظام الالتصاق) في مجال المعادن، بما فيها النفط، وهكذا تمتدّ ملكية المالك العقاري (مالك السطح) إلى ما في باطن أرضه من ثروات .. " " على أن **الولايات المتحدة** (وإلى حدّ ما **كندا**) ظلّت أكثر هذه الدول تمسّكاً وإخلاصاً لنظام الالتصاق "

" وبمرور الزمن ، وبروز الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط ، تكاثرت القيود على نظام الالتصاق، إن لم يُجهز عليه كلية أمام رغبات الدول في السيطرة على قطاع، ترى حيويته لصالح المجتمع بأسره ... "

---

٧٣ راجع على سبيل المثال في هذا الخصوص:
- " اقتصادنا " للعلامة محمد باقر الصدر. دار المعارف للمطبوعات. بيروت/لبنان. الطبعة العشرون ١٩٨٧ م. ص. (٤٦٨ – ٤٨١). " العدالة الاجتماعية في الإسلام " لسيد قطب. دار الشروق. القاهرة وبيروت. الطبعة الحادية عشرة ١٩٨٨ م. ص. (٩٦).
- " النظام الاقتصادي في الإسلام " لتقي الدين النبهاني. دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الرابعة ١٩٩٠ م. ص. (٢١٣ – ٢١٧).
- " الاقتصاد الإسلامي – مقوماته ومنهاجه " للدكتور إبراهيم الدسوقي أباظة. من مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٣ م. ص. (٨١ – ٨٣).

٧٤ دكتور شكري غانم م. س. ص. (٢٥).

٧٥ م. س. فصل " ملكية الحقول النفطية في الإقليم البري " .ص. (٩١ – ١٠٩).

" ولم تكتفِ دول كثيرة أخرى بتقليص نظام الالتصاق، بل ذهبت إلى العزوف عنه معترفة للدولة وحدها بالحقوق المنصبة على الثروات المعدنية .. فقرّرت **بريطانيا** بموجب الإجراءات النفطية المتخذة سنة ١٩٣٤ م (Petroleum Act.) أيلولة الحقوق المتصلة بجميع المواد الهيدرو كربونية (سائلة، غازية أو صلبة) إلى التاج، وقد سلكت دول أخرى أعضاء في اتحاد الأمم البريطانية (الكومنولث) المسلك ذاته: أستراليا، الباكستان والهند " .

كما يشير المؤلف إلى أنه حتى **الولايات المتحدة الأمريكية** أخذت تحدّ من نطاق تطبيق " نظام الالتصاق " :

" وهكذا، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظلّت على تشبثّها بهذا النظام، فإنها قد اتجهت بعد ذلك في السنوات الأخيرة إلى تضييق نطاق تطبيقه. وذلك عن طريق ظهور واتساع ملكيات عقارية حكومية هامة تعود إلى الحكومة الاتحادية أو لولاياتها، كلّ على حدة، فقد بلغت ملكية الدولة الاتحادية في سنة ١٩٦٦ ما يقرب من **ربع الأراضي المخصّصة لأعمال التنقيب النفطي**، يضاف إلى ذلك **منطقة الجرف القاري** (ما بعد البحر الإقليمي) بكاملها. أما **المناطق النفطية الواقعة في البحر الإقليمي** فتعود للولايات الساحلية المعنية. فإذا أضفنا لكلّ هذ الجزء الأكبر من جزيرة ألاسكا (Alaska)، الواقعة شمال غرب البلاد، ثمّ ما يسمّى **بالأراضي الهندية**، أمكننا ملاحظة مدى توسّع الملكية العقارية العامة، وبالتالي انكماش المناطق الخاضعة لنظام الالتصاق " .

ثمّ يشير المؤلف إلى **عيوب** " نظام الالتصاق " بقوله:

" ولعلّ من أهمّ العيوب التي دفعت الدول إلى تحديد نطاق هذا النظام أو الإحجام عنه ما ينتهي إليه من تجزئة الثروات المعدنية من ملكيات فردية محدّدة. إن من شأن هذه التجزئة، تمزيق الإمكانيات النفطية وإعاقة قيام الدولة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنظيم طرق استغلالها بما يتفق والمصلحة الوطنية عامّة " .

ثمّ يختم الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان هذا الفصل من كتابه بالقول:

" وأخيراً فقد أخذت بالنظام الدومنيالي (ملكية الدولة) جميع الدول الجديدة والنامية، أيا كانت مذاهبها السياسية والعقائدية من إيران حتى العراق، من العربية السعودية حتى جمهورية الجزائر .. فللنفط أهمية اقتصادية لا يمكن معها لبلدٍ نام أن يتركه لمبادرات الأفراد ... " [٧٦].

---

٧٦ دعا العقيد القذافي خلال الخطاب الذي ألقاه مساء يوم ٢٠٠٣/٦/١٣ أمام ما يسمّى بمؤتمر الشعب العام بمدينة سرت إلى خصخصة قطاع النفط، وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة لذلك المؤتمر أصدرت قراراً يحمل الرقم (١٠) لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٩/٨/٥ بشأن إعادة تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط ورد بالمادة (٤) منه ما نصّه: " تبقى المواد النفطية والمواد الهايدروكربونية الموجودة في باطن أرض الجماهيرية وفي مياها الإقليمية وجرفها القارّي ملكا للدولة ولا يجوز للغير أن يكتسب عليها حقوقا بالتقادم" .

وفي هذا الاتجاه نفسه سار المشرّع الليبي سواء عند إصدار قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ أو سلفه قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣.

ولا ينبغي أن تفوت الإشارة في هذا المقام إلى بعض ما ورد في **مذكرات مصطفى بن حليم** الذي صدر في عهد حكومته قانون البترول المذكور. فقد أورد بن حليم في تلك المذكرات وتحت عنوان " **البترول ملك الأمة الليبية** " ما نصّه [٧٧]:

" بعد الإنتهاء من وضع مشروع القانون من قبل الاجتماع المشترك، عرض المشروع على مجلس الوزراء فوافق عليه، بعد إدخال تعديلاتٍ طفيفة. ثمّ جرى عرضه على مجلسي النواب والشيوخ وتمّت الموافقة عليه وإصداره بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢١ بعد مناقشاتٍ حادّة وصعوبات كثيرة أثارها تمسك نوابٍ يمثلون بعض القبائل مطالبين لقبائلهم بالحق في جزءٍ من الثروة البترولية، بل إن بعض أولئك النواب نادى بمطلب ملكية الأشخاص والقبائل لجميع ما يعثر عليه في أراضيهم من ثرواتٍ معدنية أو بترولية، وأيدّوا وجهة نظرهم هذه بما هو جارٍ في الولايات المتحدة حيث يمتلك الأفراد جميع ما يعثر عليه في أراضيهم من بترول. ومن السهل على القارئ تصوّر ما كان قد يحدث لو قبلنا بهذا المطلب من تفاوتٍ خطير في توزيع الثروة في الوطن. لذلك فقد قاومنا ذلك المطلب بكلّ قوة واستعملنا في ذلك من الحيل والمكر والمناورات والضغوط قدراً كبيراً حتى تمكّنا من تثبيت مبدأ ملكية الدولة لجميع ثروات الوطن البترولية " .

وللأسف فإن الفقرة السابقة تحمل تجنّياً على الحقيقة من جانبين:

أولهما: أنها تغفل أن " **مبدأ ملكية الأمة للبترول** " ولسائر المعادن الموجودة في باطن الأرض الليبية قد سبق إقراره وتثبيته في المادة الأولى من قانون المعادن رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ الذي سبق إصداره **خلال حكومة محمود المنتصر.**

ثانيهما: أن **الاتهامات** التي كالها بن حليم إلى عددٍ من النواب، زعم أنهم كانوا يمثلون بعض القبائل مطالبين لقبائلهم بالحقّ في جزءٍ من الثروة البترولية، هي **اتهامات ظالمة ولا أساس لها من الصحة.** وفضلاً عن أنه لم يقدّم في مذكراته أي دليلٍ يثبت تلك المزاعم، فإن المطالع لمضبطة الجلسة السابع عشرة لدور الانعقاد الرابع للهيئة النيابية الأولى لمجلس النواب، التي جرى خلالها مناقشة مشروع قانون البترول (انعقدت بمدينة طرابلس يوم ١٩٥٥/٤/١٨)، لا يعثر على شاهدٍ واحد يدعم صحّة ما ادّعاه بن حليم بحقّ أولئك النواب، بل سيعثر على ما يناقض تلك الادّعاءات ويفنّدها. فقد ورد في مضبطة تلك الجلسة على لسان أحد النواب (النائب **خليفة عبد القادر** عن منطقة المرج القبلية) ما نصّه:

---

٧٧ ص. (٣٢٦) من المذكرات.

" إن جميع البترول الموجود في ليبيا يعتبر ملكاً للدولة، ولا يوجد من تسوّل له نفسه أن يطالب بملكية ما قد يوجد في أرضه من بترول ... " [٧٨]

عيوب قانون البترول ومزاياه

لقد ثار الكثير من الجدل حول قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، قبل صدوره ومنذ صدوره [٧٩] . فقد جرى **انتقاده** على أساس أنه جاء حافلاً بكمّ من المزايا التي لم يسبق لمستثمر أن حصل عليها. كما أن مزاياه المالية، بصورةٍ خاصّة، تجاهلت أقل اعتبارات التوازن الضروري بين مصلحة البلاد من جهة والحوافز الكفيلة بتشجيع الاستثمارات الأجنبية من جهةٍ أخرى. ومن جانبٍ آخر، فإن الحكومة دافعت عن هذا القانون بأنه قانون استكشاف وتنقيب بالدرجة الأولى، وأن المزايا التي يحتويها تبدو ضرورية لإغراء شركات البترول حتى تُقبل على استثمار مبالغ كبيرة في عمليات التنقيب عن البترول وبخاصّة أن الدراسات المتوفّرة لديها عن احتمال وجود البترول لم تكن مشّجعة لتقدّم الشركات التي تجاهلت دخول ليبيا لسنواتٍ طويلة. وفضلاً عن ذلك، فإن الحكومة تستطيع فيما بعد، وفيما لو جرى العثور على البترول في أراضيها، أن تعيد النظر في نصوص هذا القانون بما يتلاءم ومصلحة البلاد.

وأيا ما كان من شأن هذه الانتقادات ودرجة وجاهتها، فلا ينبغي التردّد في تسجيل عددٍ من **النقاط الإيجابية** بحقّ هذا القانون:

١- فليبيا تعتبر الدولة الأولى، في منطقة الشرق الأوسط والعالم الثالث، التي قامت بإصدار قانون متكاملٍ خاصّ بالبترول منذ بداية عمليات التنقيب، مع ما يتبع ذلك كله من مظاهر ممارسة السيادة على ثروة البلاد الطبيعية. [٨٠]

٢- بصدور قانون البترول، أصبح في ليبيا تشريع يوضح إطار الصناعة النفطية، وينظّم العلاقة بين الشركات المنتجة والدولة. ولقد اعتبر قانون البترول الليبي **أول تشريع نفطي** متكامل يصدر في منطقة الشرق الأوسط. [٨١]

٣- نصّ هذا القانون في صلبه على **تثبيت مبدأ ملكية الدولة** لجميع ثروات الوطن البترولية.

---

٧٨ ص. (٧٧٥) من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة البرلمانية الأولى.

٧٩ راجع في هذا الخصوص كلاً من:
- مذكرات بن حليم م. س. ص. وعلى الأخص ص. (٢٣٤ – ٣٢٨).
- د. شكري غانم م. س. ص. (٢٥ – ٥٥).
- د. عبد الرازق المرتضى سليمان م. س. ص. (١٥١).
- د. علي أحمد عتيقة م. س. ص. (٢٩ – ٥٧).
- كتاب The Prize. م. س. ص. (٥٢٨) بالإنجليزية.

٨٠ الدكتور عبد الرازق المرتضى سليمان . م. س. ص. (١١).

٨١ الدكتور شكري غانم. م. س. نقلاً عن هنري كتان: تطوّر عقد الامتياز في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مدرسة باركر للقانون الأجنبي والمقارن ١٩٦٧. نيويورك. صفحة (٢١) بالانجليزية.

٤- نصّ هذا القانون، على خلاف ما كان جارياً في معظم بلدان العالم النفطي – وبخاصّة الشرق الأوسط، على **تحديد مساحات المناطق** التي يجوز منحها في حالة كلّ عقد من عقود الامتياز وفقاً للمنطقة التي يقع الامتياز فيها، كما نصّ على تحديد **الحدّ الأقصى للعقود** التي يمكن منحها في كلّ منطقة أو قسم من الأقسام النفطية في البلاد [٨٢]. وقد كان هذا النص بمثابة التقنين لسياسة " **الباب المفتوح** " التي أعلنت الحكومة عن انتهاجها في مجال منح عقود امتياز البترول. **وقد حال هذا النصّ بالفعل دون احتكار عددٍ محدود من الشركات الكبيرة** (وبخاصّة تلك النشطة في منطقة الشرق الأوسط) [٨٣] لعمليات التنقيب في ليبيا، كما سمح بدعوة **عددٍ كبير** من الشركات البترولية للتنافس حول التنقيب عن البترول في أراضيها. وقد كان من النتائج التي ترتّبت على تطبيق هذا النصّ السماح لعددٍ من **الشركات المستقلّة** دخول ميدان التنقيب عن البترول [٨٤]. وقد أعطت هذه الحالة للحكومة الليبية ميّزة خاصّة عند تعاملها مع هذا الحشد من الشركات.

٥- لم يكتفِ هذا القانون بتحديد **الحدّ الأقصى لعدد العقود ومساحات المناطق** التي يجوز الجمع بينها في آنٍ واحدٍ، ولكنه سعى أيضا إلى إدخال **قيود أخرى** على حرّية الشركات تمثّلت بشكلٍ خاصّ فيما سمّي بشرط " **التخلي التدريجي** " [٨٥]. ويقوم هذا الشرط على إلزام الشركة المالكة لعقد الامتياز بتخفيض المساحات الممنوحة لها على فتراتٍ زمنية معيّنة حدّدت في ثلاث مراحل متعاقبة. والهدف من هذا الشرط هو حثّ الشركات الممنوحة عقود امتياز على القيام بعمليات الاستكشاف وعدم تجميد مناطق نفطية واسعة دون بذل جهود تنقيبٍ حقيقية بها. وقد مكّن تطبيق هذا الشرط الحكومة الليبية من استرداد أجزاء هامّة من قطاعها النفطي الأمر الذي مكّنها من إعادة التصرّف فيها بمنحها لشركات بترولية جديدة.

---

٨٢ قسّمت المادة التاسعة من هذا القانون الإقليم الوطني إلى أربعة أقسام نفطية كبرى، كما حدّدت عدد العقود التي يجوز منحها في كلّ قسم من هذه الأقسام في وقتٍ واحدٍ، والمساحة التي يجوز منحها في كل حالة من الحالات، بحيث لا تتجاوز **العقود** الممنوحة لكلّ شركة (٣) امتيازات في كلّ من المناطق الأولى والثانية و(٤) في كلّ من المناطق الثالثة والرابعة، وبحيث لا يزيد إجمالي **المساحة** الممنوحة لأي شركة عن (٣٠) ألف كلم٢ في المناطق الأولى والثانية و (٨٠) ألف كلم٢ في المناطق الثالثة والرابعة. ومع ذلك فإن هذا القانون لم يمنع من دخول شركتين أو أكثر في مشاركة من أجل الحصول على عقدٍ من عقود الامتياز.

٨٣ ذلك أن هذه الشركات، خدمة لنشاطاتها في مناطق أخرى، قد لا تظهر حماساً لاستكشاف البترول في ليبيا، بل ربّما تذهب إلى حدّ محاربة هذه الاستكشافات.

٨٤ راجع مبحث " حركة منح الامتيازات البترولية " من هذا الفصل.

٨٥ عُرف هذا الشرط أيضا بشرط " التخلّي الإجباري " أو " الآلي " . وقد حدّدت المادة (١٠) من القانون هذه المساحات والمدد في كلّ قسم من الأقسام النفطية. ويصاحب هذا التخلّي تخفيضات مماثلة في الأعباء الفنية والمالية التي يلزم القانون صاحب العقد بها.

لجنة البترول

كما سلفت الإشارة، فإن الفقرات (٥)، (٦) من **الدستور الاتحادي** قد نصّت على توزيع الاختصاصات فيما يتعلّق بالاحتكارات والامتيازات وبالثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها (بما فيها البترول) بين الحكومة الاتحادية والولايات الثلاث. وقد ترتّب على تطبيق هذا النص أن تضمّنت المسودّة الأولى من مشروع قانون البترول، التي أعدّتها بواسطة المستشار الإنجليزي (ديل)، نصّاً بإنشاء **أربع جهات** مختصّة بشؤون البترول، ثلاثة منها ولائية والرابعة اتحادية.

يقول بن حليم (رئيس الوزراء آنذاك) في مذكراته [٨٦] :

" .. وفي الحال أدركنا الخطر على مصير البلاد الذي ينطوي عليه ذلك النصّ، بالرغم من أنه يتمشّى مع أحكام الدستور. فوجود هذه الجهات المتعدّدة، واستقلال كل ولاية بتنفيذ القانون في حدود ولايتها يؤدّي إلى التنافس فيما بينها، كما يؤدّي إلى استغلال شركات البترول لذلك التنافس لتحقيق مصالحها على حساب مصلحة الوطن، ويزيد من حدّة النعرة الإقليمية في مسألة من أخطر المسائل، ويحول في الوقت ذاته دون وجود سياسة بترولية عامة يلتزم بها الجميع تشريعاً وتنفيذاً، وإذا عثر على البترول في ولايةٍ دون أخرى، فإن هذه الاستقلالية تشجّع الاتجاهات الانفصالية في وطنٍ حديث الاستقلال يربط ولاياته الثلاث نظام اتحادي هشّ فضفاض. "

ثمّ يضيف:

" قرّرنا عوضاً عن ذلك أن تتولّى تنفيذ القانون **هيئة اعتبارية مستقلة** يعيّن أعضاؤها باتفاق بين الحكومة الاتحادية والولايات، ويصدر بتعيين الأعضاء مرسوم ملكي تعبيراً عن مكانة الهيئة واستقلاليتها. وتُعرف هذه الهيئة باسم " **لجنة البترول** " وتتولّى تنفيذ القانون نيابة عن كلّ ولاية من الولايات وتخضع قراراتها لمصادقة وزير الاقتصاد الاتحادي، وبذلك تزاول صلاحيات الولايات والحكومة الاتحادية في نفس الوقت " .

وتدلّ **الوقائع** على أن مشروع قانون البترول الذي عرضته حكومة بن حليم على مجلس النواب تضمّن في المادة الثانية منه النصّ على استحداث " **لجنة البترول** " وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها. ولم تلقَ هذه المادة، من حيث الفكرة والمبدأ، أي اعتراض عليها عند مناقشة المجلس المذكور لها. [٨٧]

---

٨٦ م. س. ص. (٣١٦).

٨٧ راجع ص. (٧٦٥ – ٧٦٦) من مضابط دور الانعقاد الرابع للهيئة البرلمانية الأولى لمجلس النواب.

وبعد مرور شهر من صدور قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، صدر مرسوم ملكي بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢١ بتعيين أول لجنةٍ للبترول والتي تشكّلت من كلّ من [٨٨]:

١- الدكتور أنيس مصطفى القاسم (رئيساً).
٢- محمد السيفاط (عضواً).
٣- الطاهر البشتي (عضواً).
٤- أبي بكر أحمد (عضواً).

وقد باشرت اللجنة فور تشكيلها مهمّتها في الإشراف على تنفيذ قانون البترول وممارسة الاختصاصات التي وكّلت إليها بموجبه وفي مقدّمتها اتخاذ **القرارات المتعلّقة بمنح عقود امتياز التنقيب عن البترول** [المواد (٤/١) من القانون] وإصدار **اللوائح** [٨٩] اللازمة لتنفيذ القانون.

---

٨٨ يلاحظ أن كلّ واحد من أعضاء هذه اللجنة ينتمي إلى إحدى الولايات الثلاث، أما رئيسها فهو من أصل فلسطيني.

٨٩ أصدرت هذه اللجنة خلال السنة الأولى من إنشائها أربع لوائح هي:
- اللائحة البترولية رقم (١) وقد صدرت بتاريخ ١٩٥٥/١/٦/١٦ ونشرت بالعدد (٧) من الجريدة الرسمية ١٩٥٥/٨/١٣.
- اللائحة البترولية رقم (٢) وقد صدرت بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٦ ونشرت بالجريدة الرسمية الصادرة يوم ١٩٥٦/١/١٠.
- اللائحة البترولية رقم (٣) وقد صدرت بتاريخ ١٩٥٥/١٠/٢٥ ونشرت بالعدد نفسه للجريدة الرسمية السابقة (الصادرة يوم ١٩٥٦/١/١٠).
- اللائحة البترولية رقم (٤) وقد صدرت بالتاريخ السابق نفسه ونشرت بعدد الجريدة الرسمية السابق نفسه.

حركة منح الامتيازات البترولية

يعتبر " **عقد الامتياز البترولي** " حجر الزاوية لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ حيث أنه أفرد له معظم مواده الخمس والعشرين. وقد تناول " **عقد الامتياز النمـوذجي** " الـذي أرفـق بالقانون تفاصيل أحكام ذلك العقد وحقوق صاحب عقد الامتياز والتزاماته. [٩٠]

وكما أشرنا، فقد كان من أبرز المهام المناطة بلجنة البترول الوليدة اتخاذ القرارات الخاصّـة بمنح التراخيص وعقود الامتياز للتنقيب عن البترول، وكان عليها بهذا الصدد، بادئ ذي بدء، أن تتلقـّى الطلبات من الشركات الراغبة في الحصول على عقود امتياز ومن ثمّ النظر في ضوء ما وضعه قانون البترول واللوائح من معايير وشروط ومن بينها الخبرة الفنيـة للـشركات الطالبـة وكفاءتها المالية مع مراعاة مصلحة البلاد العليا في جميع الأحوال. [٩١]

وحدّدت اللجنة منتصف ليلة ١٩٥٥/٧/٢٦ موعداً أقصى للشركات لتقديم طلباتها للحـصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول، ثمّ تولـّت النظر في العروض المقدّمة وأصدرت قراراتها بهذا الخصوص [٩٢] وأحالت القرارات على وزير الاقتصاد الوطني للاعتماد.

لقد قامت اللجنة بمنح عقود الامتياز الأولى بطريقة " **التكليف المباشر** " مع مراعاة أولويـة الطلبات في بعض الأحيان، وقد برّرت هذه الطريقة عملياً بالمرحلة التي تمرّ بها صناعة البترول في ليبيا في تلك الأونة، وما كان يحيط بمستقبلها من شكوك. ومع ذلك فقد كان لتلـك الطريقـة **عيوبها**، فهي تنطوي على إمكان الإرتشاء والمحاباة وتشجيع التواطؤ بـين مـصالح الـشركات المتقدمة للحصول على امتيازات، وهي فضلاً عن ذلك تحول دون قيام المنافسة بـين الـشركات وما قد يؤدّي إليه ذلك من حصول الدولة على أحسن العروض.

وتفيد الوقائع المتعلـقة **بالجولة الأولى** من منح الامتيازات البترولية أن أول عقـدي امتيـاز بترولييين جرى إبرامهما في ١٩٥٥/١١/٢٠ مع شركتي بترول **أمريكيتين**؛ الأولى هي **شـركة إسّو استاندرد ليبيا** (من الشركات الكبرى)، والثانية **شركة نيلسون بنكر هاتـت** (مـستقلة)، ثـمّ تبعتهما عقود مع بقية الشركات الرئيسية الأخرى التي عاصرت وساهمت في مناقـشة مـشروع قانون البترول.

ولم ينته شهر يناير/كانون الثاني من العام ١٩٥٦ إلا وكان عدد عقود الامتياز الممنوحة قـد بلغت (٤٧) عقداً. ومع نهاية عام ١٩٥٨ (وقبل اكتشاف النفط) بلغ عدد هذه العقود (٧٧) عقداً.

---

٩٠ د. عبد الرازق المرتضى سليمان. م. س. ص. (٢٠١ – ٢١٠).

٩١ مذكرات بن حليم .م. س. ص. (٣٢٧).

٩٢ يتضح من مطالعة مذكرات بن حليم أنه شارك اللجنة في اتخاذ بعض قراراتها على الأقـل. ص. (٢٣٧) من المذكرات. ويفيد تقرير سرّي بعث به السفير البريطـاني جراهـام بتـاريخ ١٩٥٦/٢/٧ أن شـركة Pan– Coastal Oil Co. التي كانت ضمن أوائل الشركات التي تقدّمت بطلبات الحصول على عقـود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا اختفت بالكامل من الصورة بسبب علاقاتها الإسرائيلية. التقرير يحمـل الأرقام الإشارية 27/1532/56، JT 1593/1. الملف FO 371/119776.

وقد اعتبر عدد العقود الممنوحة في ليبيا غير مسبوق ولا مثيل له في الصناعة النفطية العالمية. وقد غطّت تلك العقود ما يربو عن ٥٥% من مساحة البلاد، وكانت موزّعة على ست عشرة شركة، منها (٧) كبرى [٩٣] (رئيسية) والـ (٩) الأخرى مستقلّة [٩٤].

ويلاحظ منذ العقد رقم (٧٣) الذي جرى منحه في ١٩٥٧/١١/١٠ أن **" لجنة البترول "** سعت إلى حثّ الشركات الراغبة في الحصول على عقود امتياز أن تقدّم للحكومة الليبية مزايا وإغراءات تعاقدية إضافية تتجاوز ما جرى به التعامل مع الشركات في الماضي. كما يلاحظ في الوقت نفسه أن الشركات ذاتها كانت من جانبها حريصة على تقديم عددٍ من المزايا والإغراءات للحكومة الليبية حتى تتمكّن من الحصول على عقود امتياز. وقد انعكس هذا الأمر على شروط عقود الامتياز التي أبرمت منذ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٧ (حكومة كعبار). ويذهب البعض إلى أن المزايا والإغراءات التي انطوت عليها شروط هذه العقود ليست بذات شأن يذكر، كما أن البعض منها هو ممّا جرى العمل به فعلاً لسنواتٍ طويلة بالماضي في بلدان الشرق الأوسط. [٩٥]

مساع سوفييتية

سجّلت بعض الوثائق السرّية لوزارة الخارجية البريطانية مساع من قبل الاتحاد السوفييتي [٩٦] في مطلع عام ١٩٥٦ للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا. وقد أثارت هذه المساعي مخاوف كبيرة لدى الحكومتين البريطانية والأمريكية عبّرت عدّة مراسلات بينهما وبين كلّ واحدةٍ منهما وسفارتها في ليبيا، وقد ناقشت هاتان الحكومتان مختلف السبل التي يمكن بواسطتها الحيلولة دون حصول السوفييت على امتيازات نفطية في ليبيا [٩٧]. ومن الواضح أن هذه المساعي باءت بالفشل فالوقائع لم تسجّل تقدّم أية شركات نفطية سوفييتية بطلبات للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في ليبيا.

اتهامات بالرشوة

أشار بن حليم في مذكراته [٩٨] إلى أن بعض الشركات روّجت إشاعات ضدّ حكومته بسبب الملابسات التي صاحبت تكليف **" الشركة الليبية – الأمريكية للبترول "** الصغيرة بعقد امتياز

٩٣ أربع من هذه الشركات الكبرى أمريكية وواحدة بريطانية وواحدة بريطانية/هولندية وأخرى فرنسية.

٩٤ من هذه الشركات المستقلّة اثنتان ألمانيتان وواحدة إيطالية وواحدة فرنسية والبقيّة منها أمريكية.

٩٥ راجع كتاب F. C. Waddams . م. س. ص. (٧٨ – ٨١).

٩٦ أعلن في ١٩٥٥/٩/٢٥ عن إقامة علاقات دبلوماسية بين ليبيا والاتحاد السوفييتي. وقد ورد في التقرير الأسبوعي المشترك للسفارة الأمريكية المؤرّخ في ١٩٥٥/١١/٥ ذي الرقم (١٦٣) أن الملك إدريس أبلغ السفير الأمريكي تابن Tappin خلال استقباله له يوم ١٩٥٥/١١/١ أن قرار إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي اتخذ من قبل الملك وحده ليبيّن للعالم وللمصريين على وجه الخصوص أن ليبيا دولة مستقلة وليست خاضعة لنفوذ الأمريكان أو الإنجليز. وفي ١٩٥٦/١/٦ قدم المستر نيكولاي أي جنرالوف Nicolai I. Generalov كأول سفير للاتحاد السوفييتي لدى المملكة الليبية المتحدة.

٩٧ راجع الرسائل المتبادلة بين كلّ من وزارة الخارجية ووزارة الوقود والطاقة البريطانية والسفارة البريطانية في واشنطن خلال شهر يناير/كانون الثاني ١٩٥٦. الرقم الإشاري JT 1532/1، الملف FO 371/119775.

٩٨ م. س. ص. (٣٣٠).

للتنقيب عن البترول في منطقة " جردس العبيد " الواقعة في شمالي شرقي ولاية برقة، وكانت الشركات جميعها قد تزاحمت للحصول على امتياز التنقيب في هذه المنطقة لاعتقادها بأنها الأكثر ترشيحا لوجود البترول في باطنها.

وفي الواقع فإن ما روّجته تلك الشركات وجد أصداءه في عدد من التقارير والبرقيات التي صدرت عن البعثات الدبلوماسية الأجنبية، من ذلك ما ورد في **التقرير السنوي للسفارة البريطانية** عام ١٩٥٥ الذي أعدّه السفير البريطاني **والتر جراهام** Walter G. Graham بتاريخ ١٩٥٦/١/١٣ حيث ورد في الفقرة الأخيرة منه (ذات الرقم ٢٢) ما ترجمته [٩٩] :

" لقد استقبلت الشركات الكبيرة، بمزيج من الاستغراب والغضب، قرار " لجنة البترول " تخصيص كامل المنطقة التي كانت تُعد الأفضل (من قبل الشركات) إلى شركة فرنسية وأخرى تسمّى الشركة الليبية – الأمريكية للزيت، والأخيرة تضمّ شركة أمريكية صغيرة ومصالح بعض الليبيّين [١٠٠] . ونظرا لأن شروط طلبات الحصول على عقود الامتياز التي تقدّمها الشركات سرّية، فمن المستحيل معرفة الأسباب التي جعلت " لجنة البترول " تتخذ قرارها في مصلحة هاتين الشركتين. من المعروف أن الشركة الليبية – الأمريكية للزيت تعهّدت في طلبها بتطوير عمليات (التنقيب والحفر) بطريقة مغرية وأن تستثمر أموالا أكثر في مدّة أقصر من تلك التي عرضتها الشركات الكبيرة. ومع ذلك فإن الشكوك تحوم حول وجود مصالح شخصية أيضا. وكان ردّ الفعل من قبل الشركات الكبرى إزاء هذه المعاملة المتحيّزة هو التفكير في سحب عملياتها من ليبيا، غير أنها لم تتمكّن من الوصول إلى اتفاق بينها في هذا الشأن، وقرّرت جميعها في النهاية أن تقبل على مضض بالمناطق التي خصّصت لها. "

---

٩٩ التقرير يحمل الرقم الإشاري JT 1011/1، الملف FO 371/119707.

١٠٠ إذا صحّ هذا الادّعاء، فنأمل أن يقوم أحد الباحثين بكشف النقاب عن الأشخاص الليبيّين الذين كانوا شركاء في هذه الشركة (المؤلف).

بعض وقائع النشاط البترولي

يمكن الإشارة إلى الوقائع والبيانات التالية بشأن النشطات البترولي في ليبيا منذ بداية العام ١٩٥٦ وحتى اكتشاف البترول في منتصف العام ١٩٥٩ م:

- بدأ النشاط الميداني لعمليات الاستكشاف والمسح يأخذ مجراه بسرعةٍ فائقة منذ بدايات العام ١٩٥٦ كما يتضح من البيان التالي الذي يصوّر **عدد فرق عمليات المسح** المختلفة خلال السنوات ١٩٥٦ – ١٩٥٩ [١٠١]:

عدد الفرق شهرياً	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
فرق المسح الطبوغرافي	٥١	١٥٥	١٠٠	٨٤
فرق المسح الجيولوجي	٨١	١٥٥	٢٢٤	٢٠٠
فرق المسح التنقيبي المغناطيسي	١٤	٢٨	٤٧	٣
فرق قياس الجاذبية	٤٥	١١٠	١٣٨	٣٨
فرق المسح الزلزالي السيزمي	٢٧	١١٥	٢١٥	٣١٠
فرق التصوير الجوي	٢	٧١	١١	-,٣
فرق إزالة الألغام [١٠٢]	١٠٧	٣٥٢	٣٩١	٣٥٥

- جرى **حفر أول بئر استطلاعية** في البلاد في ١٩٥٦/٤/٣٠ عن طريق الشركة الليبية – الأمريكية للزيت في منطقة " جردس العبيد " (شمال شرق برقة) في عقد الامتياز رقم (١٨) وكانت البئر جافّة.
- تطوّرت **عمليات الحفر والتنقيب** خلال السنوات حتى اكتشاف البترول على النحو الذي يوضحه البيان التالي [١٠٣] :

---

١٠١ المصدر: وزارة شؤون البترول، ليبيا. نقلاً عن كتاب F. C. Waddams م. س. ص. (١٩٢).

١٠٢ كانت عمليات إزالة الألغام من أهم الأعمال التي قامت بها الشركات حتى يمكنها أن تباشر بقية نشاطها، وقد تراوحت التقديرات بشأن عدد الألغام التي كانت مزروعة في البلاد منذ الحرب العالمية الثانية بما يتراوح بين مليونين واثنى عشر مليوناً من الألغام، والأسوأ من ذلك أن الأماكن التي كانت الألغام مزروعة بها لم تكن معروفة على وجه التحديد ولم يتيّسر للحكومة الليبية الحصول على الخرائط الخاصّة بها من الدول التي زرعتها. د. شكري غانم. م. س. ص. (١١٣).

١٠٣ المصدر: وزارة شؤون البترول، ليبيا. نقلاً عن كتاب F. C. Waddams م. س. ص. (١٩٢).

عدد الآبار المحفورة	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
استكشافية	١	٤	٢٦	٣٢
تطويرية	–	–	١	٩
الأعماق المحفورة (آلاف الأقدام)	٩	٣٤	١٤٤	٣١٤

تطوّرت **أعداد العاملين** بشركات البترول في ليبيا على النحو التالي [١٠٤]:

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
ليبيّون	١١٥٠	٢٩٠٠	٤٦٠٠	٥٠٠٠
أجانب	٣٥٠	٨٥٠	١٣٠٠	١٨٠٠

تطوّر إجمالي **إنفاق شركات البترول** خلال السنوات ذاتها على النحو التالي [١٠٥] (بملايين الجنيهات الليبية):

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	الإجمالي
داخل ليبيا	–	٤	١٠	١٠	٢٤
خارج ليبيا	٤	٨	١٦	٢٣	٥١
الإجمالي	٤	١٢	٢٦	٣٣	٧٥

١٠٤ المرجع السابق ص. (٧٥)، (١٩٢).
١٠٥ المصدر نشرة مصرف ليبيا ووزارة شؤون البترول.

محاولة الاتفاق مع " أنريكو ماتّاي " [١٠٦]

وصل السنيور **"أنريكو ماتّاي"** إلى ذورة أصحاب القرار في شركة إيني (ENI) الإيطالية التي تدير شؤون كلّ شركات النفط [١٠٧] التي تشارك في ملكيتها الدولة الإيطالية، وعلى رأسها شركة أجيب (AGIP) المملوكة بالكامل للدولة الإيطالية. وأصبح ماتّاي يستأثر بالقرار البترولي الإيطالي منذ اختياره رئيساً للشركة الأم عام ١٩٥٣.

وقد بدأ اصطدام ماتّاي **بالمصالح البترولية الأمريكية** منذ أن وضع ثقله كله لمنع بيع شركة **أجيب** للقطاع الخاص [١٠٨]. وفي عام ١٩٥٦/١٩٥٧ نجح في إبرام عقد شراكة بين شركته **وشركة النفط الوطنية الإيرانية** على أساس مقاسمة الأرباح بينهما بنسبة **٧٥ %** لإيران و **٢٥%** لإيطاليا، فاحتجّ الأمريكان لدى طهران قائلين بأن هذا الاتفاق يزعزع استقرار الشرق الأوسط ويهدّد إمدادات النفط الذاهبة إلى أوروبا. ورغم الضغوط كلها فقد تمّ إبرام هذا الاتفاق في شهر أغسطس/آب ١٩٥٧ [١٠٩]، ووقع ماتّاي عام ١٩٥٧ اتفاقية مماثلة مع **مصر** وأخرى عام **١٩٥٨** مع **المغرب.** [١١٠]

ومن الأمور المثيرة التي أشار إليها بن حليم في مذكراته أنه دخل، أثناء ترؤسه للوزارة، في مفاوضاتٍ مع السنيور ماتاي (لم يحدد زمانها ولا مكانها ولا المشاركين فيها) من أجل الوصول إلى اتفاق مماثل معه في ليبيا.

يقول بن حليم في هذا الخصوص [١١١] :

" لقد كانت سياسة الحكومة، حتى قبل اكتشاف البترول، تهدف إلى تحسين شروط العقود لصالح الدولة الليبية كلما سنحت الفرصة لذلك، وبالفعل فقد صدرت عقود متعددة بشروط أفضل من العقود الأولى من الناحية المالية بوجه خاص، إلا أننا لم نستطع التغلب على مبدأ **مناصفة الأرباح** الذي كان قد استقر في البلدان المنتجة للبترول في الشرق الأوسط.

وسنحت الفرصة بظهور " **أنريكو ماتاي** " رئيس شركة " أجيب " الإيطالية في الميدان البترولي. فقد اتفق " ماتاي " مع الحكومة الإيرانية في أوائل سنة ١٩٥٧ [١١٢] على عقدٍ جديد تكون فيه نسبة الأرباح للحكومة الإيرانية ٧٥ %

---

١٠٦ راجع ما ورد حول هذه الشخصية في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٠٧ كانت شركة ENI تضمّ تحتها ٣٦ شركة تختصّ بالصناعة النفطية في إيطاليا.

١٠٨ د. سامي عصاصة " هل انتهت حرب الخليج ؟ دراسة جدلية في تناقضات الأزمة " . توزيع مكتبة بيسان. لبنان. الطبعة الأولى ١٩٩٤. ص. (٦٠ – ٦١).

١٠٩ كتاب " The Prize " .م. س. ص. (٥٠١ – ٥٠٥).

١١٠ د. سامي عصاصة م. س. ص. (٦١).

١١١ المذكرات م. س. ص. (٣٣٢ – ٣٣٥).

١١٢ يلاحظ أن بن حليم استقال من رئاسة الوزارة في ١٩٥٧/٥/٢٤، وكانت الفترة منذ بدايات عام ١٩٥٧ من عمر وزارته حافلة بالأزمات والمشاكل. راجع الجزء الأول من هذا الكتاب: الفصل الرابع من المجلد الثاني: " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة " .

والـ ٢٥% المتبقية لشركة أجيب. ولهذا فقد سارعت وأجريت إتصالات " بماتاي " وساعدني في ذلك صديق إيراني هو " السيد انتظام " رئيس شركة البترول الوطنية الإيرانية في ذلك الوقت، وهو الذي تفاوض مع " أنريكو ماتاي " نيابة عن الحكومة الإيرانية.

وبدأت مع ماتاي المفاوضات بعلم رئيس لجنة البترول ومشاركته في إعداد الوثائق اللازمة [١١٣]، ووصلنا إلى المراحل الأخيرة من الاتفاق غير أنني استقلت قبيل التوقيع على العقد مع شركة " أجيب " .

لم تكن أهمية محاولة الاتفاق مع شركة أجيب محصورة فقط في ميزة حصول ليبيا على ٧٥% من الأرباح مقابل ٢٥ % للشركة الإيطالية، بل إن الأهمية الخطيرة تكمن في هدف تحطيم مبدأ مناصفة الأرباح مع شركات البترول الذي كان أساسا للعقود البترولية في ليبيا والشرق الأوسط (كانت الدول المنتجة تتقاسم أرباح البترول مناصفة مع شركات البترول بعد استقطاع المصاريف)، ومن البديهي أن هذا لو تحقق سيعدّ سابقة خطيرة لا شك ستليها محاولة من الحكومة الليبية لتطبيقها على العقود السابقة، لذلك فقد كانت مفاوضاتنا مع أنريكو ماتاي محاطة بسرّية تامّة تجنـّباً لما قد تقوم به شركات البترول الأخرى من عراقيل وصعوبات لو علمت بتلك المفاوضات واشتمّت منها ما ستواجهه من سابقة خطيرة تفقدها جزءاً هاماً من أرباحها. "

ثمّ يزعم بن حليم في المذكرات ذاتها [١١٤]:

" لما تقدّم، وحرصاً على المصلحة الوطنية العليا فإنني بعد استقالتي أطلعت خليفتي (عبد المجيد كعبار) على تفاصيل مفاوضاتنا مع الشركة الإيطالية [١١٥]، شارحاً تفاصيلها ولافتاً نظره إلى الفوائد العظيمة التي كنا نتوقعها من وراء ذلك الاتفاق على عقود الامتيازات البترولية الأخرى، ونصحته بالمضيّ في تلك المفاوضات متعاوناً مع رئيس لجنة البترول الذي كان على علم تام شامل بكل تفاصيل تلك المفاوضات، وشدّدت على خليفتي أهمّية السرّية التامة محذراً إياه من العراقيل والصعوبات التي قد تقيمها شركات البترول الأخرى لو تسرّب لها سرّ مفاوضاتنا مع شركة " أجيب " . وأكـّد لي رئيس الوزراء الجديد تقديره لجهودي وإصراره على إتمام المفاوضات مع الشركة الإيطالية على نفس النهج الذي سرت عليه جملة وتفصيلاً.

---

١١٣ معنى هذه العبارة أن مشاركة رئيس لجنة البترول الدكتور أنيس القاسم في هذه المفاوضات قد اقتصرت على إعداد الوثائق فقط.

١١٤ ص. (٣٣٢ – ٣٣٣).

١١٥ لم يرد في أي موضع آخر من مذكرات بن حليم أنه أطلع خلفه كعبار على أي موضوع آخر يتعلق بالمصلحة الوطنية العليا (؟!).

ومع الأسف الشديد فإن شيئاً من هذا لم يحدث، بل بالعكس سرعان ما تسرّب سرّ مفاوضاتنا مع شركة أجيب إلى الشركات الأخرى فهبّت بمكرها ونفوذها ومؤامراتها لوأد المفاوضات مع شركة " أجيب " وتمّ لها ذلك في يسر وبأقل ثمن وعناء ... " .

الشركات الأمريكية تساند بن حليم

لقد تحدّث بن حليم في مذكراته [١١٦] عن مصادماته الكثيرة مع **شركات البترول في ليبيا**، وكيف أنه أقام سدّاً منيعاً حول " لجنة البترول " ورئيسها لحمايتهم من التدخّلات والضغوط، وكيف أنه كان يخشى العراقيل والصعوبات التي يمكن أن تضعها شركات البترول لو علمت بالمفاوضات السرّية التي كان يجريها مع الإيطالي " أنريكو ماتاي " من أجل التوصّل إلى اتفاق بين شركة " أجيب " والحكومة الليبية يحقق مقاسمة الأرباح بينهما على أساس ٧٥ % للحكومة الليبية و ٢٥ % للشركة الإيطالية، وكيف أن بعض هذه الشركات قد بثت دعاية خبيثة ضدّ حكومته، كما أنه وصف هذه الشركات بأنها كانت ذات " **مكر ونفوذ ومؤامرات** " .

وقد يكون ما ادّعاه بن حليم في مذكراته صحيحاً، ولكن اللافت للنظر أن بعض الوثائق السرّية للخارجية الأمريكية تكشف أن عدداً من المسؤولين الكبار في بعض الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا يومذاك كانوا حريصين على بقاء بن حليم على رأس الوزارة، كما قاموا بنقل رسائل منه إلى الخارجية الأمريكية، كما قاموا بزيارته في بيته بعد تركه للوزارة أو أثناء عمله كسفير لليبيا في فرنسا.

فمذكرة **المحادثة التليفونية** [١١٧] المؤرّخة في ١٩٥٧/٤/٣٠ تشير إلى أن المستر **ويليام ويتمان الثاني** William Witman II بالإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن تلقى مكالمتين هاتفيتين من نيويورك يومي ١٢، ٣٠ أبريل/نيسان ١٩٥٧، الأولى من المستر فينش Mr. Finch والثانية من المستر **ريتشارد لو** Mr. Richard Lowe من كبار المسؤولين في شركة **سكوني موبيل أويل** Scony Mobil Oil Co. [١١٨]، وقد أثار المسؤولان النفطيان الكبيران خلال هاتين المحادثتين الموضوعين نفسيهما؛ **الأول** يتعلق بالرغبة [١١٩] Desirability في إصدار بيان على مستوى عالٍ من الإدارة الأمريكية يعبّر عن تأييدها لسياسة الحكومة الليبية الحالية [١٢٠] في الشؤون الدولية:

The desirability of a high level American Government Statement supporting the present Libyan Government point of view in international affairs.

---

١١٦ م. س. ص. (٣٢٧ – ٣٣٥).

١١٧ المذكرة محفوظة بالملف المركزي للخارجية الأمريكية رقم 773.00.

١١٨ كانت هذه الشركة قد وقعت حتى يومذاك عشرة عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا، منها (٧) عقود في ١٩٥٥/١٢/٣١ وعقد واحد في ١٩٥٦/٥/٢ وعقد تاسع في ١٩٥٧/١/٢٦ والعاشر في ١٩٥٧/٢/٢٠ م.

١١٩ إن المقصود هنا هو على الأرجّح رغبة الشركة وليس رغبة بن حليم حيث أن العبارة وردت مبنية للمجهول.

١٢٠ وصف التقرير المشترك الذي أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٧/٤/٨ الخاص بالأسبوع رقم (١٤) في الفقرة الأولى منه أن رئيس الوزراء كان في تلك الاونة في حال صراع من أجل البقاء في منصبه. التقرير رقم (٣٧٤) الملف (W) 773.00.

أما الموضوع الثاني، فهو إمكان دعوة رئيس الوزراء بن حليم لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية.[١٢١]

وتفيد المذكرة أن المستر ويتمان أوضح لمحدّثه في المكالمة الثانية (المستر ريتشارد لو Mr. Richard Lowe) أن نائب الرئيس نيكسون أوضح خلال زيارته الأخيرة لطرابلس [١٢٢] تأييد الولايات المتحدة للحكومة الليبية. كما عبّر المستر ويتمان لمحدّثه عن رأيه بأن إصدار بيان في هذا الوقت قد لا يكون أمراً مرغوباً فيه. ومع ذلك، يظلّ على الدوام في حسبان الوزارة أن تلجأ إلى إصدار بيان آخر متى رأت أن الوقت مناسب لذلك وأنه يحقق المرجو منه. [١٢٣]

أما بالنسبة للموضوع الثاني (دعوة بن حليم لزيارة أمريكا رسمياً)، فتفيد المذكرة أن المستر ويتمان اعتذر لمحدّثه المستر (لو) عن إمكان تحقيق ذلك بسبب انشغال الرئيس أيزنهاور في تلك الفترة.

كما توجد **مذكرة محادثات** أخرى [١٢٤] جرت في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٩٥٧/٨/٢٢ وضمّت مندوباً عن وزارة الخزانة المستر بيكنر Mr. Beckner والمستر ويتمان وآخرين عن الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية الأمريكية إلى جانب كلّ من المستر براودفيت Mr. Proudfit والمستر جونز Mr. Jones عن شركة استاندرد أويل أوف نيو جيرسي Standard Oil of New Jersey [١٢٥] والمستر ميتزجر Mr. Metzger عن شركة كريول Creole Petroleum Company . وقد تبيّن من محضر المحادثات أن المستر **براودفيت** كان في زيارة لليبيا في **الرابع من يوليو/تموز ١٩٥٧** وأنه يرغب في مناقشة الوضع السياسي في ليبيا مع مسؤولي الإدارة الإفريقية في الوزارة. وقد أشار المستر براودفيت إلى أنه على الرغم من أن **بن حليم** كان قد ترك حينذاك رئاسة الوزارة إلا أن الأخير استقبله **في منزله**. وأضاف المستر براودفيت أنه، من خلال مشاهدته ذاك اليوم لعدد الوزراء الذين تردّدوا على منزل بن حليم، تولّد لديه انطباع بأن الأخير لم يخرج بتاتاً من الساحة السياسية الليبية.

" From the number of Libyan Cabinet Ministers who called on Ben Halim that day, Mr. Proudfit gained the impression that Bin Halim was, by no means, out of the Libyan political picture " .

---

١٢١ إننا نتصوّر أن هذين الموضوعين إما أن يكونا بإيعاز من بن حليم، الذي كان يومذاك يواجه العديد من الضغوط من قبل ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي ومن ورائه المصريون، أو أن يكونا قد نوقشا معه على الأقل من قبل مسؤولي الشركة الأمريكية.

١٢٢ كان نائب الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد قام بزيارة لليبيا يوم ١٩٥٧/٣/٢٥ قابل خلالها الملك إدريس.

١٢٣ سلفت الإشارة في الفصل الرابع بالمجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب إلى وجود ست وثائق أمريكية سرّية جداً تتعلّق بالفترة الأخيرة من عمر حكومة بن حليم (أبريل/نيسان – مايو/أيار ١٩٥٧) مسحوبة ولم يجر الإفراج عنها.

١٢٤ موجودة بالملف المركزي نفسه رقم (773.00).

١٢٥ كانت شركة استاندرد قد حصلت حتى يومذاك على (١٢) عقد امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا.

كما توجد مذكرة لمحادثاتٍ أخرى جرت في مقرّ وزارة الخارجية الأمريكية يوم ١٩٥٨/٧/١٠ [١٢٦] بين المستر براودفيت والمستر جونز (السالف الإشارة إليهما) وبين المستر جوزيف بالمر Joseph Palmer والمستر ويليام بورتر William J. Porter من الإدارة الإفريقية بالخارجية الأمريكية، وكان من بين ما ورد فيها أن المستر **براودفيت** زار خلال رحلته الأخيرة إلى ليبيا مصطفى بن حليم بمقر عمله الجديد في باريس، وأنه تحدّث معه حول الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، وأن بن حليم طلب منه نقل وجهات نظره إلى الخارجية الأمريكية.

---

١٢٦ موجودة بالملف المركزي رقم (773.00).

إجهاض محاولة الاتفاق مع " ماتـّاي "

أشرنا في مبحث سابق من هذا الفصل إلى محاولة رئيس الوزراء بن حليم الوصول إلى اتفاق بترولي مع السنيور " أنريكو ماتـّاي " رئيس شركة " أجيب " الإيطالية يتمّ بمقتضاه تقاسم الأرباح على أساس ٧٥ % للحكومة الليبية أسوة بما كان السنيور ماتـّاي قد فعله مع الحكومة الإيرانية (١٩٥٧).

وقد مرّ في الفصل نفسه كيف أن بن حليم أورد في مذكراته أنه أبلغ خلفه في رئاسة الوزارة عبد المجيد كعبار بتفاصيل المحادثات التي أجراها في عام ١٩٥٧ مع السنيور ماتـّاي في هذا الشأن وطلب منه متابعتها في سرّية وحذر.

كيف كان مآل المحاولة ؟

تورد الوقائع بأن السنيور ماتـّاي صرّح في ١٩٥٨/٤/٤ **" بأن الشركات الأمريكية كانت وراء الحيلولة بين شركته وبين الحصول على امتيازات نفطية في ليبيا في عام ١٩٥٧ "** .

وقد أوضح بن حليم حيثيات هذا الموضوع في مذكراته حيث جاء بشأنها [١٢٧] :

" وعندما تسرّب خبر المفاوضات السرّية الجارية بين الحكومة الليبية وشركة " أجيب " الإيطالية – وأودّ ان يعفّ قلمي عن ذكر تفاصيل تسريب ذلك السرّ – فإن مجموعة من الشركات الأمريكية التي شعرت بالخطر الداهم الذي يهدّد أرباحها في ليبيا، لو تمّت سابقة اقتسام الأرباح البترولية بين ليبيا وشركة أجيب على أساس ٧٥ % للدولة و ٢٥ % للشركة، أقول إن تلك المجموعة من الشركات الأمريكية استنجدت بنفوذ عبد الله عابد واتفقت معه نظير " ثمن بخس دراهم معدودة " على أن يحصل لها من لجنة البترول على عقد امتياز لنفس المنطقة التي كانت موضع المفاوضة مع شركة أجيب ؟!

وجاء عبد الله عابد ليبلّغ رئيس لجنة البترول أمراً شفوياً من رئيس الوزراء برفض طلب شركة " أجيب " للحصول على امتياز بترولي، وإعطاء نفس منطقة الامتياز إلى مجموعة من الشركات الأمريكية تقدّمت في نفس اليوم بطلب للحصول على ذلك العقد ! وأسقط في يد رئيس اللجنة المسكين ولكنه رفض تلقّي تعليمات من رئيس الوزارة عن طريق شخص غير مسؤول وغير مؤهّل لذلك (برغم نفوذه الطاغي). وبعد يومين استدعاه رئيس الوزراء إلى مكتبه وأفهمه أنه يودّ أن يجامل ويساعد عبد الله عابد بإعطاء، عقد امتياز المنطقة التي تطالب بها شركة " أجيب " للشركات الأمريكية التي يمثلها، ولفت رئيس الوزراء نظر رئيس اللجنة إلى نفوذ عبد الله عابد " الذي أصبح يعيّن ويقيل الوزراء " !

---

١٢٧. م. س. ص. (٣٣٤ – ٣٣٦)، مع ملاحظة أن الهوامش ليست موجودة بالمذكرات.

ولكن رئيس اللجنة رفض أمر رئيس الوزراء ولفت نظره إلى الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها الأساس الجديد الذي سيقوم عليه الاتفاق مع شركة أجيب، ولفت نظره كذلك إلى ردّ فعل هذا الاتفاق على العقود الموقّعة سابقا مع الشركات المختلفة، وختم كلامه بأنه كرئيس للجنة البترول لا يستطيع أن يتغاضى عن تلك الفوائد العظيمة التي يحتوي عليها أساس الاتفاق الجديد مع شركة أجيب، ولكن إذا أصرّ رئيس الوزراء على رأيه وقرّر أن مصلحة البلاد هي استبعاد شركة أجيب ومنح نفس المنطقة لمجموعة الشركات الأمريكية، فما على رئيس الوزراء إلا أن يوجه رسالة خطيّة بذلك إلى لجنة البترول، بصفته المسؤول الأول عن مصلحة البلاد العليا، ولجنة البترول ملزمة قانونا بمراعاة مصلحة البلاد العليا في القرارات التي تتخذها.

وأذكر أنني تحدّثت مع عبد المجيد كعبار رئيس الوزراء لتأييد رئيس اللجنة في هذا الموضوع، ولمته على موقفه المساند لعبد الله عابد المتعارض مع مصلحة الوطن وذكرته بالحديث الذي جرى بيننا بعد استقالتي والذي سبق الإشارة إليه، ولكن رئيس الوزراء ردّ بأنه تلقى توجيها سامياً بعدم التعامل مع الشركات الإيطالية (إنني أعتقد أن هذا الردّ لم يكن له أساس من الصحّة بل أعتقد أنه تبرير رخيص جاء به رئيس الوزراء لتغطية موقفه الضعيف أمام عبد الله عابد).

وبعد أيام من ذلك الاجتماع (أكتوبر ١٩٥٧) وردت للجنة البترول رسالة خطية من رئيس الوزراء تفيد أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي عدم منح عقود لشركات النفط الحكومية [١٢٨]، وحيث أن شركة " أجيب " حكومية فإن مؤدّى تلك الرسالة منع إصدار عقد امتياز لها. وإزاء تلك الرسالة لم يعد هناك مجال للتعامل مع الشركة الإيطالية. وأصبح لا مفرّ من إصدار العقد لمجموعة الشركات الأمريكية. وبذلك تمكنت الشركات الأمريكية من القضاء على محاولة رائدة جريئة لو تمّت في حينها لبدّلت الكثير من أسس عقود امتياز البترول في ليبيا.

وأذكر أن عبد الله عابد زارني في منزلي في تلك الفترة، وعندما لمته على أعماله الضارّة بالمصالح الوطنية وحذرته من عواقب التدخّل في شؤون البترول بهذه الطريقة السيئة [١٢٩] كان ردّه أن هذه تجارة وقد أحلّ الله التجارة وحرّم الربا !! ثمّ أردف راجيا أن أنصح صديقي " الفلسطيني " (يعني أنيس القاسم) أن يمتثل لأوامر أصحاب النفوذ، أو أن يحمل شنطته ويرحل من البلاد ! وعندما أبلغت " الفلسطيني " تلك الرسالة كان ردّه أنه جاهز للرحيل في أي وقت.

---

١٢٨ كانت الحكومة البريطانية تمتلك حصة كبيرة من شركة ب. ب. التي كانت قد حصلت على امتيازات بترولية في ليبيا عبر شركتها التابعة " دارسي " .

١٢٩ لم يحل هذا الأمر دون مشاركة بن حليم مع عبد الله عابد السنوسي في تأسيس **شركة البترول الوطنية** الليبية خلال شهر يوليو/تموز من عام ١٩٦١ كما سنرى في مبحثٍ لاحق.

ومن الأمور المضحكة المبكية أن شركة أجيب مُنحت في آخر الأمر عقودا بترولية في ليبيا [١٣٠] . وتفصيل ذلك، أن " أنريكو ماتاي " علم بذكائه أن رفض طلبه الأول في الحصول على عقد بترولي لم يكن سببه الحقيقي أن شركته شركة حكومية، بل إن السبب الحقيقي هو تضافر جهود الشركات الأمريكية مع عبد الله عابد السنوسي لاستبعاد شركة أجيب وإعطاء العقد لتلك الشركات. وفهم " ماتاي " أن عبد الله عابد أصبح هو صاحب الكلمة في منح عقود البترول في ليبيا !!

لذلك أسرع وأجرى اتصالاته به واتفق معه على أن تُمنح أجيب عقودا بترولية مقابل أن يتنازل " بنك دي روما " عن أغلبية أملاكه في بنغازي لعبد الله عابد مقابل ثمن اسمي زهيد.

وهذا ما تمّ فعلاً، فصدر قرار كتابي جديد من رئيس الوزراء يلغي القرار السابق ويسمح للشركات الحكومية بالحصول على عقود امتياز، ويشجّع لجنة البترول على إفساح المجال أمام الشركات الإيطالية !؟ " . [١٣١]

---

١٣٠ منحت " لجنة البترول " شركة (كوري) الإيطالية (التابعة لمؤسسة إيني ENI) امتيازاً بترولياً وقّعت عقده في ١٩٥٩/١١/١٩ م. (رقم الامتياز ٨٢). ويشير التقرير السرّي للسفارة الأمريكية رقم (٣٨٠) المؤرّخ في ١٩٦٠/٤/١٤ أن السفير الإيطالي في ليبيا Mondello لعب دوراً مهمّاً في هذه الصفقة. الملف (873.053).

١٣١ قتل ماتاي يوم ١٩٦٢/١٠/٢٧ عندما تحطمت طائرته الخاصّة وهي في طريقها من صقلية إلى ميلانو ولم تُعرف أسباب الحادث.

مشاكل الشركات مع المستخدمين الليبيّين

أشرنا من قبل إلى أن إجمالي عدد العمال والمستخدمين الليبيّين مع شركات البترول قد تطوّر من (١١٥٠) مستخدماً في نهاية عام ١٩٥٦ إلى (٢٠٠٠) مستخدماً في نهاية العام التالي [١٣٢]. وقد ترتّب على هذه الزيادة أن واجهت الشركات العديد من المشاكل مع هؤلاء المستخدمين، كما تعرّضت للكثير ممّا أطلقت عليه وصف " **المضايقات** " Harassments.

ففي الأول من ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٧ قام عدد من الليبيّين [١٣٣] العاملين مع شركات البترول بتقديم طلبٍ إلى مكتب العمل بنظارة الداخلية بولاية طرابلس يسمح لهم بتأسيس نقابة للعاملين في شركات البترول. وقد صرّح **عبد اللطيف الكيخيا** (أحد الموقعين على هذا الطلب) لمسؤولي شركة الموبيل أويل الكندية التي يعمل بها أن الهدف الوحيد من تأسيس هذه النقابة هو حماية الليبيّين العاملين في شركات البترول ضدّ التمييز الذي يمارس بحقهم لصالح أطراف جنسيات ثالثة، وأنهم ينوون الانضمام إلى الاتحاد العالمي لنقابات العمال الحرّة ICFTU والاتحاد العالمي لنقابات البترول International Oil Union Confederation وأنهم لا ينوون الارتباط بأية اتحاداتٍ شيوعية أو بالاتحاد العمالي الذي ترعاه مصر ACLUF.

وقد أشار تقرير مبكّر، أعدّته السفارة الأمريكية بشأن هذه التطورات بتاريخ ١٩٥٨/١/٦ [١٣٤]، إلى **المخاوف**، التي سادت منذئذٍ بين مسؤولي شركات البترول، من أن يؤدّي تأسيس هذه النقابة إلى المزيد من المتاعب التي تواجهها شركاتهم في ليبيا، وبخاصّة فيما يتعلّق بدعوى التمييز بين الليبيّين، وشكاوي الفصل التعسّفي، والمطالبات القضائية بالتعويض التي تعاني الشركات كثيراً منها (حتى قبل تأسيس هذه النقابة) مع لجنة البترول ومع مكاتب العمل في حكومات الولايات.

وقد توقّع التقرير ذاته أن تستمدّ النقابة المزمعة قوتها من **مصادر ثلاثة** هي:

(١) **قانون العمل** الجديد الذي تنتوي الحكومة إصداره، وهو بنظر الشركات قانون يحابي العمال وتنظيماتهم النقابية.

(٢) استمرار **زيادة استثمارات شركات البترول** من أجل البحث والتنقيب عن البترول في ليبيا، واكتشاف البترول فعلاً فيها.

(٣) **في حال قيام حكومة في ليبيا تكون معادية للغرب** بشكل جوهري في المستقبل(؟!)، فإن مثل هذه الحكومة سوف تعتمد على عناصر هذه النقابة في مواجهة شركات البترول.[١٣٥]

---

١٣٢ كان إجمالي عدد المستخدمين الأجانب بالمقابل (٣٥٠) مستخدماً في عام ١٩٥٦ و (٨٥٠) في العام ١٩٥٧.

١٣٣ هم **عبد اللطيف الكيخيا** (شركة موبيل أويل كندا) و**محمد الكاديكي وبشير فضل** (شركة موبيل أويل) و**محمد انديشة** (شركة أسّو) و**علي أبوزقيّة** (شركة شل).

١٣٤ التقرير يحمل الرقم (٢٤٣) بالملف 873.062

١٣٥ يلاحظ أن النظام الانقلابي منذ ١٩٦٩ اعتمد على عناصر هذه النقابة فعلاً ولكن ليس في مواجهة شركات البترول. (من الشخصيات التي اعتمد عليها انقلابيو سبتمبر منذ مرحلةٍ مبكّرة: د. محمود سليمان المغربي، أنيس الشتيوي، مصطفى المنتصر، عز الدين الغدامسي، وغيرهم).

في ١٩٥٨/٥/٣١ قامت حكومة ولاية طرابلس بتسجيل " **نقابة ومستخدمي شركات البترول** " ، وقد بلغ عدد أعضائها في منتصف شهر يونيو/حزيران من العام ذاته نحو (٦٠٠) عضو. وقامت النقابة الوليدة على الفور بتقديم طلبٍ للانضمام إلى The International Confederation of Petroleum Workers (ICPW) وهي منظمة عالمية لنقابات عمال البترول ومقرّها الرئيسي في مدينة (دينفر) بولاية (كولورادو) بالولايات المتحدة الأمريكية [١٣٦]. وفي مطلع شهر يونيو/حزيران من العام ١٩٥٨ قام المستر جروس Robert Gross بزيارة طرابلس وأعلن تضامن الاتحاد مع النقابة الوليدة.

ويؤكّد **تقرير** [١٣٧] أعدّته السفارة الأمريكية بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٠ أن قيام هذه النقابة ونشاطات رئيسها **عبد اللطيف الكيخيا** أثار مخاوف معظم مسؤولي شركات البترول العاملة في ليبيا، حيث أن هذه النشاطات أدّت إلى طرد عددٍ من الأجانب العاملين في شركات البترول بحجّة أنهم يمارسون تمييزاً ضدّ الليبيّين [١٣٨]. كما وجدت هذه النقابة ونشاطات رئيسها ترحيباً وتعاطفاً من بعض **الصحف** المحلية، وفي مقدّمتها صحيفتا " **الرائد** " (طرابلس) و " **الزمان** " (بنغازي).

وقد جاء في التقرير ذاته:

" من المنتظر أن ينجح الكيخيا ونقابته في المستقبل القريب، عن طريق أساليبه الفجّة، في تحسين أوضاع العمالة الليبية إلى حدّ ما لدى شركات البترول، مع احتمالاتٍ بأن يؤدّي ذلك، في الوقت نفسه، إلى انخفاض أداء هذه الشركات، وإلى ازدياد الشكّ وانعدام الثقة بين الشركات والنقابة. "

" لا يوجد شكّ في أن نشاطات الكيخيا أزعجت، بل أخافت، عدداً من شركات البترول الكبيرة التي شرعت سرّاً في مناقشة أمر سحب عملياتها بالكامل من ليبيا."

ثمّ يضيف التقرير:

" ومع التنامي التدريجي للأجواء السياسية والاقتصادية في ليبيا [١٣٩] وفي الشرق الأوسط [١٤٠]، فإن أساليب الكيخيا القائمة على الضرب المباغت، وتصريحاته المعادية للأجانب، تبدو عاملاً جديداً على طريق إقناع شركات البترول بأن المنطقة ليست مواتية لنشاطات اقتصادية مجزية على الأمد البعيد. "

١٣٦ كان هذا الاتجاه يضمّ نقابة إسرائيلية.

١٣٧ التقرير يحمل الرقم (١١) بالملف 873.062.

١٣٨ أشار التقرير على وجه التحديد لحالة موظفين كانا يعملان بشركة أسّو الأمريكية أحدهما يوناني الجنسية يدعى Manthos والآخر ايطالي يدعى Panni.

١٣٩ شهدت الفترة منذ خريف ١٩٥٧ أزمة كبيرة في علاقات حكومة السيد كعبار بالحكومة الأمريكية بسبب تردّد الأخيرة وشحّها في تقديم المساعدات الاقتصادية لليبيا. راجع فصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٤٠ شهدت هذه الفترة اضطرابات في كلّ من لبنان والأردن وسوريا والعراق والسودان.

وكردّ فعل على هذه الأجواء التي أثارها تأسيس هذه النقابة، و " **المضايقات** " التي ترتّبت على ممارساتها وعلى نشاطات رئيسها، قام وزير الخارجية الأمريكية **دالاس** بتوجيه تعليماتٍ سرّية منه بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٤ إلى السفارة الأمريكية في ليبيا، جاء فيها [١٤١]:

" علمت الوزارة من خلال تقارير وردتها من السفارة ومن **مصادر أخرى** بأن المضايقات المستمرّة التي تتعرّض لها شركات البترول الغربية العاملة في ليبيا أصبحت تشكّل معضلة، وأنه لا يوجد ما يدلّ على أن هذه الحالة بطريقها إلى التحسّن. "

" إن الوزارة تدرك أن **نقابة عمال ومستخدمي البترول** التي يرأسها **عبد اللطيف الكيخيا**، مسؤولة عن جزءٍ كبير من هذه المضايقات. وفضلاً عن ذلك، فإن تقارير حديثة تشير إلى أن **سفارة الاتحاد السوفييتي** في ليبيا نجحت في اختراق هذه النقابة، وبدرجةٍ أولى عن طريق كلّ من **علي أحمد الترهوني ومحمد بو راس** اللذين يعتبران من العناصر المسؤولة في النقابة. "

ويمضي وزير الخارجية الأمريكي **دالاس** في تعليماته السرّية لسفارته في ليبيا مؤكّداً:

" إن الوزارة مهتمّة بهذه الحالة، سواء فيما يتعلّق **بالمضايقات** التي تتعرّض لها شركات البترول الأمريكية في ليبيا، أو فيما يتعلّق بأهمية درجة احتمال **تقلغل الشيوعية** في النقابة المذكورة.

" إن الوزارة سوف تكون ممتنة أن تستلم من السفارة تقييمها لنوع **العلاقة** القائمة حالياً بين شركات البترول الغربية ونقابة عمال ومستخدمي شركات البترول الليبية، ولموقف **الصحافة والحكومة الليبية** بهذا الخصوص، مع تقييم السفارة للتقارير المتعلّقة بتغلغل الشيوعية في النقابة المذكورة، وكذلك **مقترحات** السفارة بشأن الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين هذه الحالة. "

وقد ردّت السفارة الأمريكية في ليبيا على تعليمات الوزير دالاس **بتقرير سرّي** مطوّل (ست صفحات) مؤرّخ في ١٩٥٩/٢/١١ بعنوان " **المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا** " [١٤٢] جاء فيه:

" عند تناول موضوع المضايقات المستمرّة التي تتعرّض لها شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا، فإن السفارة تلاحظ، بادئ ذي بدء، أن " **المسألة الوطنية** " تلعب نسبياً **دوراً ثانوياً** فيها "

---

١٤١ تحمل هذه التعليمات الرقم الإشاري CA 3849 وعنوان " المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا " ، وهي موجودة بالملف المركزي رقم 873.062

١٤٢ التقرير يحمل الرقم الإشاري (٢١٨) بالملف 873.062

" فالليبيّون، عموماً، يعتبرون الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً سهلاً لألعاب **" الثقة والابتزاز "** ، ويشعرون من عدّة جوانب أنه على الرغم من أن أمريكا قد لا تكون مؤيّدة للقضايا العربية (إسرائيل، الجزائر ..)، إلا أنهم يدركون في الوقت ذاته أن بلادهم يمكن أن تجني فائدة كبيرة من وراء وجود هذه الشركات ونشاطها ببلادهم.

ومن ثمّ فإن هذه المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا تبدو وليدة **مواقف فردية** لبعض المسؤولين بشأن معالجة عدد من الأمور التي تقع في دائرة اختصاصهم، وليست نتيجة **سياسة عامة** من جانب الحكومة (الاتحادية) أو الهيئات الولائية وغيرها من المؤسسات. وإن عبارة **" أنتم رجال البترول أغنياء جداً وبمقدوركم دفع المزيد "** هي الغالب استخدامها في التعبير عن هذه المواقف."

ثمّ يضيف التقرير:

" كما توجد **عوامل وتوجهّات أخرى** تتطوّر بتفاعل داخل ليبيا، وهي ذات تأثير على وضع شركات البترول ... من ذلك نموّ **" الروح الوطنية الليبية "** ، والتي تعبّر عن نفسها بشكلٍ رئيسي في التصميم على استبعاد الأجانب (من مختلف مجالات العمل في هذه الشركات) واستبدالهم بالليبيّين. ومن ذلك أيضاً الشعور لدى الليبيّين بأن **شركات البترول تقوم باستغلال ثروات ليبيا** بدلاً من النظر إليها على أنها تقوم بالمساهمة في تطوير الاقتصاد الليبي. وكذلك الشعور بأن **شركات البترول هي على درجة عالية من الثراء تمكّنها من تحمّل أي شئ.** ومن هذه العوامل أيضاً، الإصرار المتواصل من قبل الليبيّين، على عدم الاعتراف بضعف إمكاناتهم بأي شكل من الأشكال، ومنها أيضاً، جهل الليبيّين المطلق بالتأثير السلبي للإجراءات المتخذة من قبلهم على عمليات شركات البترول ومواقفها. "

" إن **الجزء الأكبر من الصعوبات التي تواجهها شركات البترول تنجم عن جهود السلطات الاتحادية والولائية في ليبيا والتي تهدف إلى تليب صناعة البترول.** وأن الاعتقاد السائد الآن لدى هذه السلطات هو أن الليبيّين يستطيعون شغل أي منصب أو وظيفة وأن الأمر لا يحتاج سوى لإعطائهم الفرصة. وفيما يعترف بعض المسؤولين الليبيّين، على نطاق خاص، بزيف هذا الاعتقاد، إلا أنهم لا يستطيعون اتخاذ أي إجراءٍ علني من شأنه أن يظهر أنهم يحابون الأجانب على حساب بني وطنهم. "

ويسهب بعد ذلك التقرير في شرح الكيفية التي تؤدّي بها **" سياسة التليب "** الآنفة والإجراءات المنبعثة عنها إلى كثير من التعطيل وإلى ارتفاع تكلفة عمليات شركات البترول، ثمّ يشير إلى توجّه آخر وعامل جديد بالعبارات الآتية:

" وعلى الرغم من أن الليبيّين يدركون أن نشاط البترول يسهم بشكلٍ كبير في الرواج الاقتصادي في بلادهم، إلا أنه لا يزال لديهم إصرار على الاعتقاد بأن هذه الشركات " **استغلالية** " . وكثيراً ما يتردّد الاتهام (في أوساط الليبيّين) بأن مصروفات هذه الشركات إنما يتمّ إنفاقها على المستخدمين الأجانب وعلى السلع الكمالية الخاصّة بهم. وقد ظهر هذا الاتهام خلال اجتماعات " **لجنة البترول** " الليبية التي انعقدت مؤخّراً (أواخر العام ١٩٥٨). ومن المنتظر **ممارسة المزيد من الضغوط** على الشركات من أجل تحقيق مزايا إضافية للمستخدمين الليبيّين في شكل زيادة في مستوى المهايا والأجور والتغذية (في معسكرات الشركات) والإجازات وفي وسائط النقل. "

كما يشير التقرير بعد ذلك إلى **موقف القيادات العمالية الليبية** والذي أسهم في خلق حالةٍ من عدم الرضا لدى المستخدمين الليبيّين عن أوضاعهم الوظيفية (لأسباب يصفها بأنها شخصية وغير موضوعية)، كما يشير من جهة أخرى إلى **موقف شركات البترول** الذي يبدو عازفاً عن إدخال تحسينات على معاملة المستخدمين الليبيّين بحجّة الاقتصاد في الإنفاق رغم أن هذه التحسينات مطلوبة ولها ما يبرّرها.

ثمّ يخصّص التقرير عدداً من من فقراته للتشريعات الليبية ذات الصلة بالنشاط البترولي، وعلى الأخصّ **قانون العمل** الصادر في ١٩٥٧/١٢/٥ وقانون البترول رقم **٢٥ لسنة ١٩٥٥**، وذلك على النحو التالي:

" كما هو الحال في معظم البلدان النامية [١٤٣]، فقد سعت ليبيا إلى تحقيق مستويات أعلى (في الأداء) من خلال إصدار " **تشريعات عصرية** " . لقد أطلع الليبيون على كثير من الممارسات التنظيمية في عددٍ من البلدان المتقدمة، وعادوا إلى بلادهم بإحساس مسيطر أنه ينبغي أن تكون لديهم هذه النظم المتطوّرة نفسها، وأن السبيل إلى تحقيق ذلك هو من خلال إصدار تشريعات في هذا الشأن. "

" غير أنه من الواضح أنه قد غاب عن هؤلاء (الليبيّين) إدراك تأثير الفروقات الهائلة في المستويات الفنية والتقنية، وبالكفاءة الإدارية والتنظيمية، والإمكانات والثروات الطبيعية. وفضلاً عن ذلك، فإن " **العمومية والغموض** " التي طبعت نصوص هذه التشريعات، وإعطاء رخصة الاجتهاد للموظفين المكلّفين بتنفيذها، قد أعاقت الفاعلية والبساطة اللتين استهدفتهما هذه التشريعات. "

" ومن ثمّ فمن المعتاد أن يشعر المرء بحالةٍ من الإحباط بسبب عدم إدراك عدد كبير من المسؤولين الليبيّين، إن لم يكن أغلبهم، مدى الصلاحيات التي يملكونها في تطبيق القوانين، ناهيك عن عدم درايتهم لكيفية استخدام هذه الصلاحيات سوى لخدمة مصالحهم الشخصية، وكيف أنهم يفضّلون تجاهل أية مشكلة قائمة بدلاً من البحث عن حلٍ لها، وبخاصّة إن كان من شأن الحلّ المطلوب أن يُغضب أي طرفٍ أو جهة. "

---

١٤٣ استخدم التقرير عبارة المتخلّفة (backwards).

"ومن الملاحظ أن المسؤولين الليبيّين المكلّفين بتنفيذ قانوني البترول والعمل في ليبيا، يُعدّون، وبشكلٍ مثير للدهشة، مجردّين من أية معرفة في هذه المجالات. وقد جرى تعيينهم في مناصبهم على أساس المحسوبية السياسية وليس على أساس الكفاءة، وهم فضلاً عن ذلك معيّنون بمحاباة أبناء وطنهم أكثر من مراعاة مبادئ الإدارة السليمة."

ويخلص التقرير في هذا الصدد إلى القول:

"ومن السهل تفسير المحصّلة النهائية لكافة هذه الممارسات بأنها تشكّل " **مضايقات متعمّدة ومستمرّة** " تستهدف شركات البترول، في حين أنه يمكن، في الحقيقة، إرجاعها إلى الحالة العامة التي تُدار بها الأمور في ليبيا."

ويمضي التقرير:

"وفي الواقع، فإن جميع شركات البترول في ليبيا، على درايةٍ وفهمٍ كاملٍ لطبيعة المشكلة، غير أنها لا تبدو على استعدادٍ لمعجالتها إلا بالقدر الذي تمليه حاجتها لاستمرار عملياتها ونشاطها."

"وإن الزيادة المستمرّة في تكاليف نشاط هذه الشركات، الناجمة عن التعطيل والتأخير اللذين تتعرّض لهما بسبب موقف السلطات الليبية، بدأت تفرض عليها أن تراجع باهتمام العائد الذي تحصل عليه مقابل استثماراتها في عمليات الاستكشاف. وقد أزف الوقت الذي يتوجّب فيه على هذه الشركات، بموجب عقود الامتياز المبرمة حديثاً مع الحكومة الليبية [١٤٤]، وفي هذا الصدد فإن كلّ تعطيل، وكلّ مشكلة مهما بدت ضئيلة، من شأنهما أن يعقدّا الأمور. وعلى الرغم من أن معظم الشركات على استعدادٍ لإنفاق ما هو ضروري، إلا أنها على غير استعداد لتقديم كلّ ما تتطلّبه شهيّة السياسيين النهمة. "

"وإن تعامل المستويات الدنيا من الموظفين الليبيّين مع شركات البترول يقوم على فكرة " **الآن .. وهنا .. وكيف أستفيد شخصياً** " ، ودون تقدير أو معرفة بالصناعة النفطية على نطاقها العالمي. وإن كل فرد ليبي يحاول من خلال تعامله مع هذه الشركات أن يحتال، بالطرق كلها، من أجل أن يحصل على أقصى ما بمقدوره الحصول عليه، إلى الحدّ الذي تضطرّ معه الشركات المعنية، في آخر المطاف، للجوء إلى المسؤولين الكبار فالأكبر من أجل إنقاذها. ولا ينتهي الأمر عادة إلا بمقابلة رئيس الوزراء، مع ملاحظة أن المشكلة القائمة ربّما دفعت بالشركات إلى مراجعة عملياتها وإعادة النظر فيها. وكثيراً ما تضطرّ هذه الشركات، من أجل التغلب على المشكلات التي تواجهها، إلى التلويح، بطريقة أو بأخرى، بوقف عملياتها في ليبيا. وفي الوقت ذاته، فإن **الصحافة** المحلية عادةً ما تلجأ إلى توجيه الانتقادات المريرة إلى الشركات بسبب عدم استجابتها لمطالب

---

١٤٤ الإشارة هنا إلى المادة (١٠) من قانون البترول المتعلّق بالتخلّي التدريجي من قبل الشركات عن المساحة الواقعة في عقد الامتياز الممنوح لها.

ورغبات المعنيين، ولا تتوقف عادة عن كيل هذه الانتقادات إلا بناءً على الأوامر التي تأتيها من الجهات العليا. "

وبعد أن خصّص التقرير عدداً من الفقرات لموضوع **الإتاوات** التي تدفعها الشركات الأمريكية للحكومة الليبية وما تواجهه في هذا الصدد مع الحكومة الأمريكية من حيث المعاملة الضريبية، تناول في فقرة أخرى منه الصعوبات التي يشكّلها **قانون العمل الليبي** للشركات على النحو التالي:

" ينطوي **قانون العمل الليبي** على عدّة مصادر يحتمل أن تكون حجر عثرة أمام الشركات وبصفة رئيسية المواد منه المتعلّقة **بالفصل التعسّفي** للعمال الليبيّين. فتقريباً كلّ عامل يجري فصله يلجأ إلى **نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول** الغرة (الوليدة) طالباً منها المساعدة في تقديم شكوى إلى المحاكم، بغضّ النظر عن أن معظم هذه الحالات يتمّ بحثها مع مكتب العمل في الولاية المعنية قبل وصولها إلى المحاكم. وتشعر الشركات عموماً بأن الأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم هي عادلة بالقدر الذي تسمح به الظروف، وبالرغم من أن أي شكّ يفسّر، وكما هو متوقع، في صالح الليبيّين. "

ثمّ يمضي التقرير بعد ذلك مخصّصاً أكثر من فقرة لدور **نقابة وعمال مستخدمي شركات البترول** في تأليب أعضائها ضدّ الشركات، ولمدى تعرّض هذه النقابة للتأثير الشيوعي، حيث يخلص إلى القول:

" لا يمكن التعبير بشكل قاطع عن **التأثير الشيوعي** على نقابة عمال ومستخدمي شركات البترول. **فعبد اللطيف الكيخيا**، على ما يبدو، يتأثر بشكل كبير بالنظرية الشيوعية، ويُعرف عنه أنه تدرّب في مجال الحركة العمالية تحت رعاية شيوعيين طليان. أما **علي أبو زقية**، وهو قيادي آخر في النقابة، فيُعتبر من العناصر المؤمنة بالشيوعية، وكذلك **محمد أبو راس**. أما البقية من النشطين ضمن المجموعة المحرّكة للنقابة، **كالهاشمي أبي خلال، ومصطفى غنيم وعبد الله شرف الدين وعلي البيطار**، فعلى الرغم من أنهم يبدون تلاميذ وأتباعاً منصاعين، إلا أنه ربّما يصدق عليهم الوصف بأنهم **انتهازيون** يبحثون عن السلطة والمركز، كما يظهر أنهم مصابون بحبّ العرب الهائل للتآمر والكيد والخداع. "

وبعد أن يصف تقرير السفارة الأمريكية موقف المسؤولين الليبيّين الرافض لأي نشاط ظاهر للشيوعية داخل الحركة العمالية في ليبيا، يتوقع في ظلّ الظروف الراهنة على الأقل، وبسبب غياب أية زعامات أو تنظيمات شيوعية قوية، أن تبتعد القيادات العمالية المذكورة (أبو خلال وغنيم وشرف الدين وبيطار) عن تأثير العناصر الشيوعية المعروفة [١٤٥].

أما عن دور **السوفييت** في مجال التأثير على الحركة العمالية الليبية وقياداتها فيشير التقرير:

" يبدو أن **السوفييت** قد نجحوا في تقديم التوجيهات للقيادات المتوقعة في مجال الحركة العمالية الليبية وذلك بشكل توزيع مطبوعات عن الحركات العمالية.

---

١٤٥ هذا ما حدث بالفعل منذ عام ١٩٥٩. راجع فصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

وفيما يبدو، فإن اتصالات السوفييت حتى الآن تمّت بشكل ظاهر ومعروف للسلطات الليبية إلا أنه من المنتظر أن تتمّ هذه الاتصالات في المستقبل بشكل أكثر حذراً ومهارة. "

وختمت السفارة الأمريكية تقريرها المطوّل عن " **المضايقات التي تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا** " بملاحظاتٍ وخلاصات جاء فيها:

- على الرغم من أن السفارة لا تستطيع أن تؤكّد وجود برنامج منظّم للتحرّش بالشركات الأمريكية العاملة في ليبيا ومضايقاتها، إلا أن هذه الشركات تميل إلى وصف ما تواجهه من إحباط نتيجة تعاملها مع المسؤولين، وما يطبع سلوك هؤلاء من غياب الكفاءة وجهل نسبي وتعنّت متزايد، بأنه من قبيل المضايقة المقصودة.
- **إن الشركات، من جانبها، تميل إلى تخفيض تكاليف عملياتها إلى أقلّ حدّ ممكن خدمة لمصالحها.**
- أن الليبيّين في عمومهم، مصرّون على جني أكبر قدر من المنافع الممكنة من وراء عمليات هذه الشركات ونشاطاتها.
- وبحكم أن المسؤولين الليبيّين هم أصحاب القرار في هذه المشاكل القائمة، فمن الطبيعي أن نرى أنهم يميلون إلى تفسير أي شكّ حولها لصالحهم.
- من الملاحظ أيضاً أن الليبيّين، بحكم تأثير شعور بالنقص لديهم زادته مظاهر إحساس متنام بالوطنية، أصبحوا أكثر تعصّباً وأقلّ مرونة وبخاصّة في مواجهة أي رفض من قبل الشركات لمطالبهم.
- لا يبدو أن هناك حلاً لهذه المشكلة العامة، ومن المتوقع أن تستمر الشركات في عرض مشكلاتها ذات الأهمية على أعلى المستويات في الحكومة الليبية وفي طلب مساعدتها، ومن المتوقع أيضاً أن تستمرّ هذه الدوائر في استقبال هذه الشكاوي خشية أن تلجأ الشركات إلى تخفيض إنفاقها أو إلى الإنسحاب كلية من ليبيا.
- لم تُقدم حتى الآن أية شركة من الشركات الباحثة عن البترول على إيقاف عملياتها أو إرجاع أي عقدٍ من عقود امتياز التنقيب إلى الحكومة الليبية، وذلك على الرغم من أهمية مثل هذه الخطوة وتأثيرها المحقّق في تعاملها مع هذه الشركات، وكذلك على الرغم من أن الثقة في اكتشاف كميات من البترول ذات عائدٍ مجز في ليبيا أخذت تتضاءل[١٤٦].
- إن المضايقات التي ينتظر أن تتعرّض لها شركات البترول في ليبيا مستقبلاً سيكون مصدرها القيادات العمالية، وسيكون مبعثها رغبة بعض هذه القيادات في إبراز أنفسهم كأبطال للحركة العمالية أكثر من رغبتهم الصادقة في خدمة المصالح العمالية أو حتى رغبتهم بالإضرار بمصالح شركات البترول.

---

١٤٦ تلاحظ نبرة التشاؤم التي كانت مسيطرة على معدّ هذا التقرير بشأن احتمالات وجود بترول في ليبيا رغم أن التقرير مؤرّخ في ١٩٥٩/٢/١١ أي قبل أربعة أشهر فقط من الإعلان عن اكتشافه فعلاً.

- ستكون " الجائزة " التي تتوقعها هذه " القيادات المنتظـرة " هـي النفـوذ والبـروز السياسي، وسوف تكون هذه القيادات على استعداد لقبول أيـة مـساعدة يقـدّمها لهـم السوفييت أو أية جهة أخرى تتعهّد لهم بتحقيق هذه النتائج (وإن معظم العناصر النشطة في الحركة العمالية على ما يبدو هم من النوع الانتهازي الباحث عن السلطة والنفـوذ وليسوا من الشيوعيين الذين يضعون مصلحة عقيدتهم الشيوعية فوق ذواتهم).
- من المنتظر أن تقوم السلطات الليبية بالحدّ من أية مضايقات تتعرّض لها هذه الشركات (والتي قد تتخذ شكل ضغوط قوية بشأن المطالبات والشكاوي) في المستقبل.
- على الرغم من أن أهداف السوفييت سوف تـُـخدم بالاضطرابات التي تنجم عن إثارة العمال بالأساليب التي تستهوي مثل هذه العناصر الانتهازية، إلا أنه من المنتظر، فـي ظلّ ضعف تنظيم الحركة العمالية الحالي، واهتمام الحكومة الليبية بهـذه الحركـة، ألا تتحقـّق هذه الأهداف في المستقبل المنظور.
- من المنتظر أن يجدّد السوفييت محاولاتهم السابقة في اختراق الحركة العمالية والسيطرة عليها ولكن بأساليب أكثر دهاءً وحذراً.
- من المتوقع في الوقت الراهن، أن تتجه العناصر الانتهازيـة فـي الحركـة العماليـة للارتباط بالاتحادات العمالية التي تؤيّدها الحكومة حيث أن ذلك يضمن لهـا الـشرعية والدعم المالي.

ثم تختم السفارة الأمريكية تقريرها المثير عن المضايقات والتحرّشات التـي تتعـرّض لهـا شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا، بعبارة جاء فيها:

" إن اهتمام الحكومة الليبية المستمر، وإشرافها المبطـّن على الحركة العمالية في بلادها، يبدوان أنجح ترياق للتأثير الشيوعي، كما أنه سوف يؤدّي إلى تخفيـف المضايقات التي يمارسها الانتهازيون. ومن ثمّ فإن السفارة توصـي بـأن تنـشط حكومة الولايات المتحدة في تأييد هذا الاهتمام الليبي الحكومي بالحركة العماليـة مؤكـّدة في الوقت ذاته، وكلما كان ذلك ممكناً، على المخاطر التي تترتـّب على أي تغلغل شيوعي[١٤٧] " .

---

١٤٧ لم يكن مستغرباً في ضوء ما جاء في هذا التقرير من ملاحظات وتوصيات وتحـذيرات أن ينعقـد يـوم ١٩٦٠/٢/١٧ في مدينة طرابلس اجتماع موسّع ضمّ مندوبين من أجهزة الشرطة فـي الولايـات الـثلاث للتنسيق بين جهودهم في ملاحقة نشاط العناصر الشيوعية في ليبيا.

قانون عوائد البترول

قبل نحو عام على اكتشاف البترول بكميات تجارية في ليبيا، أصدرت حكومة **عبد المجيد كعبار** (١٩٥٧/٥/٢٦ – ١٩٦٠/١٠/١٦) **قانون عوائد البترول رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨**. وقد نصّت المادة الثانية من هذا القانون على أن تؤدّي لجنة البترول **لكلّ ولاية** المبالغ التالية:

(أ) **ضريبة الدخل** الذي ينتج ضمن الحدود الإدارية للولاية.
(ب) **رسوم إصدار تراخيص الاستطلاع وعقود الامتياز** عن المناطق التي تدخل في الحدود الإدارية للولاية.
(ج) ثلث **الرسوم الأخرى** التي تحصّلها لجنة البترول بمقتضى قانون البترول.

أما المادة الثانية منه، فقد نصّت على توزيع المبالغ التي تحصّلها لجنة البترول **كإيجار أو أتاوة أو مبالغ إضافية** طبقاً لقانون البترول (المادة ١٥) على النحو التالي:

(أ) ٧٠ % تخصّص لشؤون الإعمار في ليبيا بواسطة مجلس الإعمار. [١٤٨]
(ب) ١٥ % للحكومة الاتحادية.
(ج) ١٥ % للولاية التي ستخرج البترول داخل حدودها الإدارية.

وقد صدرت مع القانون **مذكرة إيضاحية** بيّنت الأسباب والأهداف التي جعلت المشرّع الليبي يستحدث هذا القانون، وعلى الأخصّ فيما استوجبه بضرورة تخصيص ٧٠ % من الإيجارات والإتاوات والمبالغ الإضافية (عدا الرسوم وضريبة الدخل) التي تحصل عليها لجنة البترول من العوائد البترولية لمجلس الإعمار لإنفاقها على برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. **ولا شكّ في أن تلك الخطوة كانت رائدة ومتقدّمة، عبّرت عن عزم الحكومة وتوجهّها فيما يتعلّق بتوظيف عائدات البترول.** [١٤٩]

---

١٤٨ كان مجلس الإعمار قد تأسّس خلال حكومة بن حليم في عام ١٩٥٦ م.

١٤٩ كان العراق (الملكي) هو الدولة العربية الأخرى الوحيدة التي نصّت في تشريعاتها على وجوب تخصيص نسبة ٧٠ % من عائداتها البترولية لأغراض التنمية والإعمار.

ضغوط يهودية

أشار كتاب " اليهود في بلاد عربية – ليبيا " [١٥٠] إلى أن المنظمات والجمعيات اليهودية في العالم لجأت إلى شركات البترول الأمريكية والأوروبية العاملة في ليبيا وحثتها على ممارسة ضغوط على الحكومة الليبية بشأن معاملتها لليهود الليبيّين.

وتشير الوثيقة البريطانية السريّة المؤرّخة في ١٩٥٩/٤/٨ [١٥١] إلى اللقاء الذي جرى في مبني السفارة البريطانية بطرابلس بين المستر دي. سي. كاردين D. C. Carden (مسؤول المخابرات بالسفارة) وبين الدكتور س. فيّرارو S. Ferraro (بروتستانتي) وزوجته (كاثوليكية) اللذين حضرا من روما نيابة عن المنظمة اليهودية الإيطالية المعروفة باسم Boards of Guardians والمجلس اليهودي Jewish Congress في بريطانيا.

وأورد التقرير الذي أعدّه المستر **كاردين**، حول ما دار خلال ذلك اللقاء الذي تمّ يوم ١٩٥٩/٤/٣، إشارة إلى هذا الموضوع حيث جاء فيه:

> " لقد سألني المستر فيّرارو وزوجته على رأيي حول احتمال ممارسة ضغط على الحكومة الليبية عبر الأمم المتحدة، أو بديلاً لذلك، **عبر شركات البترول** التي يملك اليهود حصصاً فيها.. "
>
> يقول المستر كاردين:
>
> " لقد رددت على استفسارهما فيما يتعلق باقتراح شركات البترول لممارسة الضغط على الحكومة الليبية، بأن شركات البترول حرصت، كقاعدة عامة، على الابتعاد عن السياسة. وحسب علمي، فإن قانون البترول يحظر على الشركات التدخّل في الشؤون السياسية في ليبيا [١٥٢] وإلا فإنها تكون عرضة لإلغاء عقود امتيازها. ومن ثمّ فإنه يبدو لي ضرورة صرف النظر عن استخدام هذ البديل. "

ولا يُعرف على وجه اليقين ما إن كانت الهيئات والمؤسسات اليهودية العالمية قد صرفت النظر فعلاً عن فكرة اللجوء إلى شركات البترول التي يملك اليهود حصصاً في رأسمالها لممارسة ضغطٍ على الحكومة الليبية أم لا. إلا أنه من المؤكّد أن هذه الهيئات والمنظمات واصلت ممارسة ضغوطها على الحكومة الليبية عبر مختلف القنوات الأخرى

---

١٥٠ كتاب Renzo De Felice بعنوان " Jews In An Arab Land, Libya1835 – 1970 " من مطبوعات University of Texas Press، أوستن، الطبعة الأولى ١٩٨٥. ص. (٢٧٠ – ٢٧١).

١٥١ تحمل الأرقام الإشارية 1570/9/59، 1571/6 JT بالملف FO 371/138789.

١٥٢ نصّت الفقرة (٢) من المادة (٩) من قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ على أنه " يجوز للجنة قبل منح عقد الامتياز أن تكلّف الطالب بتقديم تعهّد مكتوب بالامتناع عن أي نشاط سياسي في ليبيا " ، كما نصّت الفقرة (٣) من المادة (١٩) من اللائحة البترولية رقم (١) " على الطالب الذي أخطر نهائيا بقبول طلبه أن يوقع على تعهّد بالامتناع عن أي نشاط سياسي في ليبيا " .

الإعلامية والدبلوماسية والشخصية [١٥٣]. ومن الأمثلة على ذلك المقالة المطولة التي نشرتها صحيفة الجويش أوبزرفر Jewish Observer البريطانية في أحد أعدادها الصادر في منتصف شهر سبتمبر/أيلول من العام ١٩٦٢ والتي وجهّت انتقادات عنيفة للنظام في ليبيا ولسياساته. وقد أثار نشر هذه المقالة استياء واحتجاج الحكومة الليبية. [١٥٤]

١٥٣ راجع ما ورد بمبحث " اليهود على الخط " بفصل " حكومة الصيد .. وتنامي الصراع الداخلي " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٥٤ راجع تقارير السفارة والخارجية البريطانية المتعلقة بهذا الموضوع ذات الأرقام الإشارية VT 1571/6 & 7 المؤرخة في ١٠/٤، ١٩/١١/١٩٦٢، الملف FO 371/165768 . FO 371/165788

اكتشاف البترول [١٥٥]

أشرنا من قبل إلى أن أول بئر تجريبية تمّ حفرها في البلاد في ١٩٥٦/٤/٣٠ كان عن طريق الشركة الليبية – الأمريكية في منطقة " جردس العبيد " (شمال شرقي برقة) بعقد الامتياز رقم (١٨) وظهر أن البئر جافة.

توالت بعد ذلك عملية حفر الآبار التجريبية في شتى الأقسام البترولية وتوالت معها اكتشافات وجود البترول ..

١- ففي ١٩٥٧/٩/٢٧ تفجّر البترول [١٥٦] من إحدى آبار **" حقل العطشان "** في منطقة عقد الامتياز رقم (١) التابع لشركة **أسّو** الأمريكية بالقرب من الحدود الجزائرية. وكان معدل الإنتاج اليومي للبئر خمسمائة وثمانية براميل (٥٠٨) بعمق ٢٢٠٠ قدم.

٢- وفي ١٩٥٨/٧/٢٧ اكتشفت شركة **أويزس** الأمريكية البترول في إحدى آبار **" حقل الباهي "** في عقد الامتياز رقم (٣٢) غربي ليبيا بمعدّل إنتاج (٥٠٠) برميل يومياً وعلى عمق (٥٨٤٠) قدماً.

٣- وفي ١٩٥٨/١٢/٢٦ اكتشفت شركة **س. ب. ت. ل.** الفرنسية البترول في إحدى آبار **" حقل عويد الطهارة "** في عقد الامتياز رقم (٤٩) جنوب غربي ليبيا بمعدّل إنتاجي (١٠٠) برميل يومياً على عمق (٤٥٨٠) قدماً.

لقد جاءت هذه النتائج مخيبّة لآمال شركات البترول. يقول **جون رايت** John Wright [١٥٧]:

" كان العام **١٩٥٨** أكثر الأعوام خيبة لآمال الشركات. فمع حلول ديسمبر (كانون الأول) كانت هذه الشركات قد أنفقت ما مجوعه (١٢) مليون دولار، كما أنها واصلت القيام بحفر الآبار على مدى (١٨) شهراً، وكانت المحصلة الوحيدة لهذا الوقت والجهد والمال هو الاكتشاف الذي تمّ في " حقل العطشان " و " حقل الباهي " .

" لقد بدأ اليأس يدبّ. وأكثر من شركة كانت على استعداد لإنهاء عمليات التنقيب التي كانت تقوم بها. وأصبح الجميع يتناولون دعابة مفادها أن ليبيا تتمتّع بأكبر ازدهار عرفه العالم في الآبار الجافة " Libya was enjoying, the biggest dry-hole boom the world has ever known.

كما يضيف مؤلف كتاب **" الجائزة "** في هذا الصدد:

---

١٥٥ تناولنا بإسهاب ردود الفعل لاكتشاف البترول في ليبيا في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٥٦ لم يتمّ إنجاز البئر إلا في ١٩٥٨/١/٢٠ .

١٥٧ كتاب " Libya, A Modern History " من منشورات Croom Helm . لندن وكانبيرا. الطبعة الأولى ١٩٨١. ص. (٢٢٢) بالإنجليزية.

" لقد كانت النتائج لعمليات التنقيب الأولى مخيبة للآمال. لقد شرعت شركة ب. ب. (B. B) البريطانية في التخلّص من محتويات مخازنها، والتنازل عن عقود إيجاراتها، وإخلاء المباني الخاصّة بمستخدميها في ليبيا، تمهيدا لوقف عملياتها بها. " [١٥٨]

غير أن هذه الصورة المتشائمة سرعان ما تبدّلت مع ربيع العام ١٩٥٩. فخلال شهر أبريل/نيسان من ذلك العام، اكتشفت شركة " **أويزس** " الأمريكية البترول في إحدى آبار " **حقل الظهرة** " في منطقة عقد الامتياز رقم (٣٢) شمال غربي ليبيا بمعدل إنتاج يومي بلغ (١٠٦١) برميلاً على عمق (٣٠٠٠) قدم.

ولم يمض بعد ذلك وقتٌ يُذكر حتى جاء أهم اكتشاف في صناعة البترول الليبي، عندما أعلنت " **لجنة البترول** " في ١٩٥٩/٦/١٣ [١٥٩] أن شركة " **أسّو استاندرد** " الأمريكية تمكّنت من اكتشاف البترول في البئر (ج – ٦/١) في " **حقل زلطن** " (منطقة الامتياز ٦) بالقرب من خليج " سرت " (على بعد نحو ١٠٠ ميل من البحر الأبيض المتوسط و٢٠٠ ميل جنوب بنغازي) حيث انساب البترول من النوع الجيد بمعدل (١٧٥٠٠) برميل يوميا من عمق (٥٥٠٠) قدم.

وقد تعزّز هذا الاكتشاف البترولي باكتشاف آخر حققته الشركة ذاتها، وتمّ الإعلان عنه في ١٩٥٩/٨/١٢، وهو المتعلّق بالبئر (زلطن ٢) في المنطقة نفسها، وبمعدل إنتاج يومي بلغ (١٥٠٠٠) برميل.

---

١٥٨ م. س. ص. (٥٢٨).

١٥٩ راجع التقرير المشترك للسفارة الأمريكية الخاصّ بالأسبوع رقم (٢٥)، وهو مؤرّخ في ١٩٥٩/٦/٢٠ ويحمل الرقم (٢٦٠) بالملف (W) 773.00. ومن الواضح أن الشركة قد اكتشفت البترول في البئر المذكورة قبل ذلك التاريخ ببضعة أسابيع على الأرجّح، ولا يستبعد أن تكون الشركة قد قرّرت تأجيل الإعلان عن هذا الاكتشاف، بسبب أهميته وخطورة دلالاته، إلى حين الانتهاء من اتخاذ جملة من التدابيروالاتصالات على مستوى الحكومة الأمريكية (وحلفائها) وعلى مستوى الحكومة الليبية. راجع على سبيل المثال، ما ورد بمذكرة المحادثات التي جرت بمبنى وزارة الخارجية بواشنطن يوم ١٩٥٩/٥/٢١ بين نائب مساعد وزير الخارجية للشؤون الإفريقية المستر ويليام بورتر W. J. Porter وبين المستشار بالسفارة البريطانية بواشنطن المستر بيرس كارتر Peers L. Carter والتي يُفهم منها أيضا أن السفير الأمريكي بليبيا المستر جونز هو على موعد للقاء بالملك إدريس يوم ١٩٥٩/٥/٢٣ لينقل إليه الأخبار بشأن هذا الاكتشاف البترولي الهام. المذكرة موجودة بالملف 773.00.

ثمّ توالت الاكتشافات البترولية خلال العام ١٩٥٩ على النحو التالي:

اسم الشركة	اسم الحقل	التاريخ	معدل الإنتاج اليومي بالبرميل
أسّو سرت	المبروك الأعظم	٧/٣٠	٥٠٠
جلفا	مغاغيت	٩/٧	٨٨٨
أموسيز	البيضاء	٩/٢٦	٣٦٥٠
ليبيا شل	بير تلاكشين	١٠/٣٠	٧٠٠
موبيل	آمال	١١/١	٩٠٠
أويزس	الظهرة – ب	١١/١٤	٣٦
أويزس	الواحة	١٢/٢٧	٢٢٦

وكان من أهم آثار هذه الاكتشافات المشجعة تقوية مركز ليبيا في ميدان عالم البترول وجلب المزيد من اهتمام الشركات إليها وكذلك انتقال ثقل النشاط بالتنقيب إلى منطقة خليج سرت والمناطق التي تقع شرقيّها.[١٦٠]

---

١٦٠ د. علي أحمد عتيقة. م. س. ص. (٣٧ – ٣٨)، و د. شكري غانم م. س. ص. (١٢٢ – ١٣١).

مضايقات لشركات البترول

تعرّضت شركات البترول في ليبيا للمزيد من الضغوط والمضايقات منذ اكتشاف البترول في منتصف عام ١٩٥٩. وإذ كان طبيعياً أن تزداد هذه الضغوط والمضايقات في ظلّ الروح الوطنية الليبية الجديدة التي برزت مع اكتشاف البترول ورغبة الليبيّين – على كافة الأصعدة الرسمية والشعبية – في الاستئثار دون سواهم بخيرات البترول لأنفسهم، فقد خفف من وقع هذه الضغوط على الشركات تنامي الأمل لديها في إمكان العثور على المزيد من الاكتشافات البترولية.

لقد جاءت الضغوط والمضايقات للشركات من مصادر شتى.

فمن جهة ازداد **عدد الليبيّين المستخدمين** في شركات البترول، فارتفع من (٢٠٠٠) مستخدم في عام ١٩٥٩ إلى (٨١٥٠) مستخدماً في العام ١٩٦٢، وتنامت مع هذه الزيادة في عددهم مشاكلهم، وتعاظمت شكواهم، وبخاصّة في ظلّ قانون العمل الجديد المنحاز إليهم، وموقف أجهزة الحكومة المتعاطفة معهم، **ونقابة** مستخدمي وعمال شركات البترول الباحثة أبداً عن دور لها.

ومن جهة ثانية، كان هناك **موقف الحكومة** (الاتحادية والولائية) بأجهزتها المختلفة الذي ازداد تصلّباً مع اكتشاف البترول. وتدلّ الوقائع الخاصّة بهذه الحقبة أن حكومتي كعبار والصيد أظهرتا رغبة واضحة في ممارسة المزيد من التدخّل في شؤون البترول وفي نشاط شركاته. من ذلك ما حدث **خلال حكومة عبد المجيد كعبار**[١٦١] والذي تمثّل في:

- إصدار الحكومة لقانون اتحادي في ١٩٦٠/٥/٢٤ يحظر على غير الليبيّين شراء أو امتلاك العقارات في ليبيا.
- إصدار قوانين ولائية تحدّ من استخدام الأجانب للعمل في ليبيا.
- إصدار قانون ولائي يقصر شغل وظيفة " ضابط الاتصال " بالشركات الأجنبية على الليبيّين وحدهم.
- تشكيل لجنة من قبل المجلس التشريعي في ولاية طرابلس لدراسة " الأخطار المترتّبة على تواجد الشركات الأجنبية في ليبيا " .
- إصدار لوائح جديدة تفرض رسوماً جمركية على واردات شركات البترول.
- تصريح وزير الاقتصاد الوطني بشأن منع شركات البترول في ليبيا من التعاقد مع أية شركات مقاولات أجنبية قبل إثبات ضرورة خدمات هذه الشركات للعمليات المتعلقة بالبترول وعدم وجود شركات ليبية يمكنها القيام بهذه الخدمات.

---

١٦١ راجع ما ورد تحت مبحث " الوطنية الصامتة " بفصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف البترول " في المجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

- دعوة البرلمان للحكومة في ١٩٦٠/٥/٢٢ إلى ممارسة المزيد من الرقابة على عمليات التنقيب عن البترول في البلاد والإشراف على إنتاج البترول الليبي وتسويقه وأخذ رأي الخبراء بشأن احتياطيات ليبيا البترولية.

من ذلك أيضا ما قامت به **حكومة محمد عثمان الصيد** حيث:

- أصدر وزير الاقتصاد الوطني في مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٠ قراراً نصّ على عدم جواز إعطاء تراخيص لأية شركات أجنبية للقيام بأعمال الحفر أو أية أعمال فنية أخرى من الباطن لشركات البترول قبل الحصول على إقرار كتابي من هذه الشركات الأخيرة بعدم وجود مؤسسات ليبية قادرة على تنفيذ هذه الأعمال. كما نصّ قرار الوزير على ضرورة إعطاء الأولوية في كافة هذه الأعمال للشركات التي يوجد ليبيون من بين شركائها أو في عملياتها.
- قرّرت الحكومة اعتباراً من ١٩٦١/٢/١ إخضاع جميع السلع والمواد التي تستوردها شركات البترول للرسوم الجمركية. [١٦٢]
- شرعت الحكومة منذ مطلع عام ١٩٦١ في الاستعانة بعددٍ من الخبراء في مجال البترول، وكان تعيينهم مثار تساؤلات واسعة في دوائر شركات البترول كما في السفارة الأمريكية في ليبيا. ومن هؤلاء وزير البترول العراقي الأسبق الدكتور نديم الباجقجي والخبير النمساوي فرانك هندريكس F. Hendryx الذي كان معروفاً بصلته القوية بوزير النفط السعودي الأسبق عبد الله الطريقي المعروف بلقب " الوزير الأحمر " .

وتصوّر الفقرات التالية، التي وردت في رسالة سرّية بعث بها السفير البريطاني في ليبيا المستر د. م. أتش **ريتشس** إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦١/١/٣١، بعض ما كانت تعانيه شركات البترول جرّاء طرد الحكومة الليبية لعددٍ من العمال الأجانب بتلك الشركات [١٦٣]:

" لقد كاتبتكم في رسالتي السابقة رقم ١٠١٣٥ المؤرّخة في ١٩٦٠/٥/٢٥ حول الموقف الليبي تجاه الأجانب (العاملين في ليبيا). ومنذ ذلك التاريخ وقعت حوادث عدّة تنمّ جميعها عن رغبة الليبيّين الجامحة في تأكيد ذواتهم .. إنني أودّ التقرير لكم في هذه الرسالة عن وجه آخر من عداء الليبيّين نحو الأجانب. وأعني به طرد الليبيّين لبعض مستخدمي شركات البترول الأجانب .. "

" فمنذ نوفمبر (تشرين الثاني، ١٩٦٠) قام الليبيون بطرد أربعة أمريكيين وبريطاني واحد من العاملين في شركات البترول .. وثلاثة من هؤلاء، من بينهم البريطاني، هم المسؤولون في **مجال النقل** الخاص بهذه الشركات. وكما سبق أن أشرت في تقارير ماضية، فإن هذا المجال (النقل) غدا حسّاسا وموجعا بالنسبة لليبيّين الذين كانوا يتوقعون أن يكون مجالاً سهلاً عليهم ارتياده وتحقيق الثراء

---

١٦٢ احتجّت الشركات في البداية على قرار الحكومة غير أنها اضطرّت في النهاية لأن تذعن له. راجع مذكرات محمد عثمان الصيد. م. س. ص. (١٤٦ – ١٤٩).

١٦٣ الرسالة تحمل الأرقام الإشارية JT 1531/3 , 10135/61 بالملف FO 371/155561.

السريع منه [١٦٤]. وقد أدّى عدم تحقيق هذه الآمال لدى بعضهم لردود فعل غاضبة، وإلى ضغوط على شركات البترول وانتقادات قاسية لها وللأجانب العاملين فيها **تردّدت على صفحات الجرائد وداخل البرلمان ...** "

ويضيف السفير البريطاني في رسالته موضّحاً:

" لقد أخبرني السفير الأمريكي (جونز) أنه قام بناءً على تعليمات من حكومته بالاحتجاج لدى الحكومة الليبية على عملية الطرد، كما أخبرني أن رئيس الوزراء (محمد عثمان الصيد) لم يكن متجاوباً بشكل كبير، ومع ذلك فقد ذكر (للسفير جونز) بأنه أمر بإجراء تحقيق شامل في نشاط إدارة المهاجرة (التي تقوم عادة بإصدار أوامر الطرد) وسوف يشمل التحقيق الحالات موضوع الرسالة .. "

ويمضي السفير ريتشس في رسالته موضحاً موقفه وما قام به إزاء هذا الموضوع:

" أما فيما يتعلّق بي، فإني لم أتحدّث مع الحكومة في هذا الموضوع، وذلك يرجع جزئياً إلى أن مدير شركة " **شل ليبيا** " ، التي يعمل بها الموظف البريطاني المطرود، لم يطلب مني التدخّل. وإنني أعتقد أن الشخص المعني لم يكن ذكياً في تعامله مع الليبيّين، كما أنني أعتقد أن المسؤولين بالشركة المذكورة يرون أن الأمر سوف يكون مفيداً أكثر في حال وصول الشكوى إلى الحكومة الليبية عن غير طريق السفارة. "

" وكما تعلمون، فإنني بذلت الكثير من أجل الإبقاء على المترجم العربي بالسفارة (الطيبي) [١٦٥]، وأخشى أن يتعرّض عدد من العاملين بالشركات البريطانية في ليبيا للطرد. وإنني أفضّل، ما لم تصلني منكم تعليمات بغير ذلك، أن أبقى بعيداً عن هذا الموضوع. وسوف أستخدم تقديري الشخصي للتوقيت الذي أختاره لإثارة هذا الموضوع مع رئيس الوزراء. "

ويستطرد السفير موضّحاً:

" ولابدّ أن أضيف أنه في جميع حالات الطرد التي جرت مؤخّراً، فإن الموظفين المطرودين منحوا أياما قليلة لمغادرة البلاد خلالها، كذلك فإن السلطات الليبية لم تقم بتوضيح أسباب طردهم.. ومع ذلك فقد استطعنا في حالة الموظف البريطاني المطرود (بولين Pullen) أن نؤمّن له وقتاً إضافياً تمكّن خلاله من إتمام أوضاعه قبل المغادرة. "

وختم السفير البريطاني رسالته هذه بالإشارة إلى حالات طردٍ أخرى تعرّض لها **الفرنسيون** العاملون في ليبيا فقال:

---

١٦٤ فرضت المساحات الشاسعة المترامية التي تتحرك فوقها شركات البترول استعمالاً واسعاً ومكثفاً لوسائل النقل بشتى أنواعها، ولم يكن ذلك يستدعي أية خبرة فنية خاصّة، كما كان مجزياً من الناحية المالية، وقد تحوّل إليه عدد كبير من التجار ورجال الأعمال الليبيّين بمن فيهم بعض السياسيين.

١٦٥ يظهر أن السلطات الليبية قامت بطرد هذا الشخص الذي يبدو أنه فلسطيني الأصل.

" ولابدّ من التأكيد على أن عمليات الطرد للمستخدمين الأجانب لم تقتصر على الأمريكان والبريطانيين، فقد قامت الحكومة الليبية خلال العام الماضي (١٩٦٠) بطرد عددٍ من الفرنسيين العاملين بشركة البترول الفرنسية. كما أنه، بين الفينة والأخرى، يتعرّض عدد من الفلسطينيين والإيطاليين للمصير نفسه. "

المصدر الثالث للضغوط والمضايقات التي تعرّضت لها شركات البترول خلال الحقبة تمثّل في موقف عدد من **رجال الأعمال الليبيّين** وأصحاب المطامع المالية والتجارية الخاصّة. فقد شهدت الفترة منذ عام ١٩٥٩ تحوّل عددٍ من التجار الليبيّين عن نشاطاتهم التقليدية في الاستيراد والتصدير أو المضاربة في العقارات إلى مجالات جديدة تتعلّق بخدمة شركات البترول كالنقل والتموين. كما أن عدداً من **السياسيين الليبيّين** اتجهوا خلال فترة ابتعادهم عن السلطة (وليس عن النفوذ)، بشكل عارض أو دائم، إلى ممارسة النشاط التجاري الخاص. وفضلاً عن هؤلاء، فقد وُجد عدد محدود من **رجال الأعمال الليبيّين ذوي النفوذ السياسي** بحكم صلتهم بالقصر ورجال الحكم (من أشهرهم عبد الله عابد السنوسي) الذين ولجوا بكلّ اندفاع ميدان الأعمال المتعلّقة بالبترول. وإذا كان نشاط بعض هذه الفئات يقع في سياق المنافسة التجارية الشريفة المعتادة، إلا أنه لا يوجد شكّ في أن ممارسات البعض الآخر منها لم يتسم بالنزاهة وكان أبعد ما يكون عن المنافسة التجارية الشريفة، وبخاصّة في حالة استغلالهم للنفوذ السياسي المباشر أو غير المباشر، القديم أو الحالي، لخدمة أغراض ومطامع تجارية خاصّة.

ولا تفوت الإشارة إلى مصدر آخر لما تعرّضت له شركات البترول العاملة في ليبيا من ضغوط ومضايقات، وهو **العناصر اليهودية الليبية**. فقد كانت هذه العناصر تواجه منذ عام ١٩٥٩ موجة كراهية متنامية ضدّهم من قبل الجماهير والنخب الليبية ومن جماعة من كبار التجار ورجال الأعمال الليبيّين الذين يطالبون بطرد اليهود من ليبيا بغرض التخلّص من مزاحمتهم لهم في التجارة.

وقد قامت هذه العناصر اليهودية بدورها بالإلتجاء إلى المنظمات اليهودية العالمية التي قامت بدورها بممارسة ضغط على الحكومات الغربية وشركاتها العاملة في ليبيا وبخاصّة في مجال البترول.[١٦٦]

---

١٦٦ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في فصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

مساعي هامر المبكـّرة

الدكتور أرماند هامر Armand Hammer من مواليد روسيا في عام ١٨٩٨، ويفخر بأنه من سلالة " اليهود المكابيين " Maccabees، وأن جدّه الأكبر كان يدعي " يهودا مكابي " Judah Maccabees وقد قاد إحدى ثورات اليهود. تخرّج هامر طبيباً في عام ١٩٢١. تمكّن عن طريق والده، ذي الميول الشيوعية، من الالتقاء بالزعيم الشيوعي " لينين " وعقد معه عدّة صفقات، حيث صار وكيلاً لسيارات " فورد " في روسيا، وامتلك امتياز أقلام الرصاص، وأقام محطات لتجارة الفراء السيبيري. وعندما وصل " ستالين " إلى السلطة في روسيا، هاجر هامر مع والده إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن جمع حاجياته من القطع الفنية الروسية التي باعها في أمريكا بملايين الدولارات.

أقام هامر علاقات مع قادة إسرائيل وزارها عدّة مرّات. وكان على علاقة وطيدة مع الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر [١٦٧]. كما عاد إلى روسيا، بعد موت ستالين، وعقد صفقات تجارية أيام نيكيتا خروتشوف، وصار الواسطة فيما بعد بين جميع قادة الاتحاد السوفييتي، الذين تعاقبوا على زعامته، وبين سبعة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن بمقدرو أحد غيره الوصول إلى الكرملين مثله. [١٦٨]

في عام ١٩٥٦، انتقل هامر إلى لوس أنجلوس. كان قد بلغ الثمانية والخمسين من العمر، وكان ثرياً، ويعتزم كالكثيرين من أمثاله التقاعد. كان قد اشتهر بمذاك بجمع القطع الفنية، وكان يملك محلاً لعرضها ويبحث عن وسيلة للتهرّب من الضريبة [١٦٩]. وقد شرع من أجل هذه الغاية، منذ بداية عام ١٩٥٧، في شراء أسهم في شركة أوكسيدنتال للبترول Occidental Petroleum التي كانت في حال مالية وشيكة على الإفلاس.

وفي شهر يوليو/تموز من العام ١٩٥٧، أصبح هامر المالك الأكبر لأسهم هذه الشركة واختير بالتالي رئيساً لمجلس إدارتها. وفي عام ١٩٦١ اكتشفت الشركة البترول في حقل يدعى لاثروب Lathrop بالقرب من وادي سكرامنتو Sacramento بولاية كاليفورنيا الأمر الذي أمّن للشركة وضعها المالي.

وبعد أيام قليلة من احتفالات تنصيب جون كنيدي رئيساً جديداً للولايات المتحدة (في ١٩٦١/١/٢٠)، كان هامر في طريقه إلى موسكو مكلّفاً بمهمّة من قبل الرئيس الأمريكي الجديد تتّصل بالعلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وقبل أن يصل هامر

---

١٦٧ تمّت المعرفة بينهما عبر اللورد تومسون Roy Thomson صاحب صحف التايمز Times اللندنية وكذلك مجلة سكوتسمان Scotsman. راجع كتاب هامر Hammer, by Armand Hammer with Neil Lyndon G. p. Putman's Sons. New York 1987.

١٦٨ المرجع السابق (كتاب هامر).

١٦٩ كتاب " الجائزة " م. س. ص. (٥٧٥).

إلى موسكو في ١٩٦١/٢/١١، قرّر أن يتوقف لحسابه الخاص في عددٍ من الدول الأوروبية ثمّ في ليبيا بشكل عاجل يوم ١٩٦١/٢/٩ [١٧٠].

يقول هامر في كتابه Hammer عن زيارته السريعة القصيرة لطرابلس:

".. إنه صحيح تماما أن الساحة الليبية كانت يومذاك تعجّ بشتى الأصناف العجيبة الغريبة من الناس التي كانت تسعى إلى أن تزجّ بنفسها في دائرة الضوء والمال. وادّعى كثيرون من هؤلاء أنهم يمتّون بصلة القرابة للملك إدريس، وادّعى آخرون أنهم على صلة خاصّة به. قابلت خلال هذه الرحلة أحد أصحاب هذه الأوهام. إنه يحبّ أن يُعرف بالأمير الأسود بسبب صلاته العائلية بالملك، وأعتقد أن هذه الصلة هي إلى حدّ كبير من نسج الخيال. كان ضخم الجثة، لا يقلّ طوله عن ستة أقدام، وأتصوّر أنه يزن ٣٠٠ رطل تقريبا. كان يرتدي عمامة وأثوابا حريرية، كما كان يلفّ وسطه بحزام مرّصع يتوسطه خنجر ذهبي. لقد جاء إليّ في غرفتي بالهوتيل عند زيارتي الأولى لليبيا في عام ١٩٦١ [١٧١]، وقال لي إن بمقدوره أن يحصل لي على عقد امتياز (للتنقيب عن البترول) شريطة أن أعطيه مبلغ مليوني دولار مقدّما. لقد حاول إقناعي بأن هذا المبلغ يمثّل حجم الرشوة المعتاد لهذه العملية. وعندما رفضت الاستجابة لطلبه، اختفى بسرعة."[١٧٢]

وعلى الرغم من أن هامر لم يحصل خلال زيارته القصيرة لليبيا على أية عقود امتياز للتنقيب عن البترول، إلا أنه أحسّ على ما يبدو بوجود فرصة كبيرة له ولشركته فيها. يؤكّد ذلك قيامه على الفور في تلك الفترة بتأسيس شركة **Oxylibya** كشركة تابعة لشركة أوكسيدنتال الأم ومقرّها في طرابلس. [١٧٣]

ومن الأمور اللافتة للنظر أن هامر أسقط في كتابه الإشارة إلى أية شخصيات ليبية أخرى قابلها خلال تلك الزيارة القصيرة، أو أية شخصيات ليبية قامت بمهمّة تدبير اتصالاته ولقاءاته خلالها. [١٧٤]

وقد سلفت الإشارة إلى أن عام ١٩٦١ شهد نشاطا مكثفا من قبل اليهود الليبيّين حيث أن خمسة من قادتهم قاموا بتقديم عريضة مطالب إلى حكومة محمد عثمان الصيد في ١٩٦١/٦/١ وسعوا إلى مقابلة الملك إدريس بشأن تلك المطالب. [١٧٥]

١٧٠ راجع كتاب Dossier, The Secret History of Armand Hammer، تأليف Edward Jay Epstein، نشر Random House، نيويورك، الطبعة الأولى ١٩٩٦، ص. (٢١٩) بالإنجليزية.

١٧١ كان ذلك خلال فترة حكومة محمد عثمان الصيد.

١٧٢ كتاب Hammer، م. س. ص. (٣٣٤).

١٧٣ E. J. Epstein. م. س. ص. (٢١٩).

١٧٤ على الأرجّح أن هامر كان خلال تلك الزيارة على اتصال بالطاهر العقبي الذي كان قد شغل لعدّة سنوات منصب رئيس المجلس التشريعي لولاية طرابلس وحتى عام ١٩٦٢، والذي أصبح فيما بعد، منذ العام ١٩٦٦، ممثلا رسميا لشركة هامر في ليبيا. راجع تقرير السفارة الأمريكية رقم 418 – A المؤرّخ في ١٩٦٧/٣/١٧. الملف POL 15 – 1 Libya.

١٧٥ راجع مبحث " اليهود على الخط " بالفصل الرابع بالمجلد الثالث من الجزء الأول من هذا الكتاب. راجع أيضا مبحث " ضغوط يهودية " بهذا الفصل.

من " لجنة البترول " إلى " وزارة شؤون البترول "

واصلت " **لجنة البترول** " القيام بمهامّها التي ينصّ عليها قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ والمتمثّلة في الإشراف على تنفيذ ذلك القانون. وقد تعاقب على رئاسة اللجنة كلّ من:

- الدكتور أنيس القاسم — منذ ٢١ مايو/أيار ١٩٥٥.
- محمد السيفاط أبو فروة — منذ ٢٨ يوليو/تموز ١٩٦٠.
- خليفة عبد القادر — منذ ١٦ فبراير/شباط ١٩٦٢.
- الشريف رافع القاضي — منذ ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢.

وقد تمّ خلال حكومة عبد المجيد كعبار إعادة تنظيم لجنة البترول وجرى الاستغناء عن أسلوب دورية رئاسة اللجنة الذي كان معمولاً به، كما جرى تعيين كلّ من أبي بكر الأزمرلي وسالم سيف النصر وحسين بالعون أعضاء جدد فيها. كما جرى في ١٩٦١/٥/٤، خلال حكومة محمد عثمان الصيد، زيادة عدد أعضاء اللجنة وأضيف إليها كلّ من محمد عبد الكافي السمين ومحمد إبراهيم الميت وعبد السلام مصباح الزايدي.

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهّت إلى أسلوب عمل تلك اللجنة، والذي اتسّم بالبطء وبالمكتبية، فإن تركيبتها وتقييدها بضرورة مراعاة القواعد والمبادئ التي نصّ عليها قانون البترول في عملية منح الامتيازات التبرولية قد ميّز أداء تلك اللجنة بالحيدة وعدم الوقوع في المحاباة والمحسوبية.[١٧٦]

في عهد حكومة محمد عثمان الصيد، تمّ في ١٩٦١/٥/٤ استحداث وزارة جديدة هي وزارة **شؤون البترول** عُهد بها إلى فؤاد الكعبازي[١٧٧]، ولم يؤدّ استحداث هذه الوزارة الجديدة إلى إلغاء " لجنة البترول " التي ظلّت تمارس صلاحياتها المعتادة، إلا أن تعديلاً لقانون البترول أصدرته حكومة الصيد في ١٩٦٢/٤/٢٦[١٧٨] أعطى لوزير شؤون البترول حقّ الإشراف على عمل هذه اللجنة.

وقد بقي **فؤاد الكعبازي** في منصب وزير شؤون البترول إلى أن قدّم استقالته في ١٩٦٢/١/٢٨ حيث جرى تعيين **نوري بن غرسة** خلفاً له، ثمّ جرى استبدال الأخير بالدكتور **وهبي البوري** في التعديل الذي أدخله الصيد في ١٩٦٢/١٠/١١ على وزارته.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن تقريراً سرّياً، بعثت به السفارة البريطانية في ليبيا إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩[١٧٩]، عزا **استقالة الوزير الكعبازي** وتعيين **نوري بن غرسة** خلفاً

---

١٧٦ راجع F. C. Waddams . م. س. ص. (٥٩). ويشير بن حليم في مذكراته (ص. ٣٣٣ – ٣٣٥) أنها تعرّضت لضغوط وتدخّلات كثيرة في شؤونها واختصاصاتها من قبل خلفه رئيس الوزراء عبد المجيد كعبار ومن قبل رجال الأعمال عبد الله عابد.

١٧٧ كان يشغل منذ ١٩٦٠/١٠/١٦ منصب وزير دولة في تشكيلة الوزارة.

١٧٨ نُشر في عدد خاصّ من الجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٩ م.

١٧٩ التقرير يحمل الأرقام الإشارية 10135/62 ، VT 1015/12 بالملف FO 371/165732 22860.

له وإبعاد **محمد السيفاط** في بداية شهر فبراير/شباط ١٩٦٢ من منصبه كرئيس للجنة البترول إلى الصراع القائم يومذاك بين البوصيري الشلحي وعبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم من جهة، وبين خصومهم السياسيين من جهة أخرى، حول السيطرة على مقادير صناعة البترول في ليبيا. وقد استدلّ التقرير على ذلك بأن **الإذن** بتسجيل **الشركة الوطنية للنفط** (التي يملك مصطفى بن حليم وعبد الله عابد السنوسي حصّة كبيرة من أسهمها، كما يحتلّ كلّ منهما منصب مدير فيها) قد جرى منحه، بعد أن كان ذلك معطلاً من قبل، فور وقوع تلك التعديلات. [١٨٠]

أمّا استبعاد **خليفة عبد القادر** عن رئاسة "لجنة البترول" بأواخر شهر أكتوبر/تشرين الأول ١٩٦٢، فقد عُزي إلى عدّة أسباب لعلّ أرجّحها الفوضى التي صاحبت عملية طرح الامتيازات الجديدة للتنقيب عن البترول في منتصف شهر سبتمبر/أيلول من العام ذاته [١٨١]. أمّا **الشريف رافع القاضي**، الذي حلّ محل خليفة عبد القادر في رئاسة اللجنة، فهو معروف بصلته الحميمة بناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي الذي يُعتقد أنه كان وراء نصح الملك بالتدخّل وإلغاء عملية طرح الامتيازات البترولية الجديدة على أساس وجود ممارسات غير نظيفة صاحبت تلك العملية [١٨٢]. كما انضمّ إلى عضوية اللجنة أيضاً **محمد أرحيم** الذي سبق له أن شغل عدّة مناصب هامّة من بينها مدير عام وزارة الدفاع، وهو معروف أيضاً بصلته القوية بالبوصيري الشلحي (وقد حلّ محمد أرحيم خلفاً لمحمد عبد الكافي السمين الذي كان معروفاً بصلته القوية بالبوصيري الشلحي وقرابته بمصطفى بن حليم).

كما شهدت حقبة حكومة الصيد قيام وزير شؤون البترول في مطلع شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٢ بإصدار قرار بتعيين **صالح المنصوري** [١٨٣] مديراً عاماً لشؤون البترول من ضمن أعضاء لجنة أعضاء البترول.

---

١٨٠ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع فصل "حكومة الصيد .. الصراع بين وليّ العهد وناظر الخاصّة الملكية" بالملجد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

١٨١ راجع رسالة المستر د. ر. كولارد D. R. Collard من السفارة البريطانية في طرابلس إلى الخارجية البريطانية، المؤرّخة في ١٩٦٢/١١/٢١ والتي تحمل الرقم الإشاري 15312/62 , VT 1531/14 بالملف FO 371/165767 .

١٨٢ المصدر السابق.

١٨٣ كان صالح المنصوري يشغل من قبل منصب سكرتير المحكمة العليا الاتحادية.

تعديلات قانون البترول

تعرّض قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ لعددٍ من **التعديلات الشكلية والموضوعية**. أمّا التعديلات **الشكلية** فيمكن إيجازها على النحو التالي:

- التعديل المتعلق بتحديد تاريخ سريان قانون البترول والذي صدر به مرسوم ملكي مؤرّخ في ١٩٥٥/٥/٢١ (نشر بالجريدة الرسمية للمملكة – العدد رقم (٤) بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٩ م.).
- التعديل الذي أملاه إنشاء " **وزارة شؤون البترول** " والتي انتقل إليها الإشراف على الهيئات البترولية المتمثّلة في " **لجنة البترول** " بدلاً من وزارة الاقتصاد الوطني. وقد تمّ التعديل بموجب القانون رقم ٦ **لسنة ١٩٦٢** الذي صدر به مرسوم ملكي مؤرّخ في ١٩٦٢/٤/٢٦ (نشر بالجريدة الرسمية للمملكة في عددٍ خاصّ صادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٩ م).

أمّا أول **تعديل موضوعي** هام لقانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، فقد وقع خلال حكومة محمد عثمان الصيد وصدر به مرسوم ملكي في ١٩٦١/٧/٣ م. [١٨٤]

يقول الدكتور **علي أحمد عتيقة** في كتابه " **أثر البترول على الاقتصاد الليبي** " [١٨٥] في توضيح أسباب وملابسات هذا التعديل:

" .. عندما صدر القانون (٢٥ لسنة ١٩٥٥)، وفي غمرة الاهتمام بتشجيع الشركات على دخول البلاد، لم يلاحظ إلا القليلون بأن القانون منح الشركات عناصر تشجيع فوق المعتاد، وللحدّ الذي يجعل نصيب الدولة من مواردها ضعيفاً فيما لو اكتشف النفط بكمياتٍ تجارية. إلا أن عدم معرفة المسئولين باحتمال وجود النفط ورغبة منهم في تشجيع دخول الشركات جعل هذه الاعتبارات ذات أهمية محدودة ونظرية في تصوّر الكثيرين. ولكن بعد اكتشاف النفط في ١٩٥٨ ثمّ في ١٩٥٩ بكميات تجارية بدأ الكلام عن مساوئ قانون البترول لسنة ١٩٥٥ من وجهة نظر البلاد المنتجة للنفط. وعندما اقترب موعد تصدير النفط في صيف ١٩٦١ أصبح الكلّ ينادي بضرورة تعديل بعض أحكام قانون البترول قبل تطبيقه في محاسبة الحكومة على حصّتها من عائدات النفط. "

أمّا الدكتور **شكري غانم** فيقول في هذا الصدد [١٨٦] :

" قبل أن يتمّ تصدير أول شحنة نفطية من البلاد بدأت الحكومة التفكير في تعديل القانون. وكان المشّجع على تعديل القانون أمران: أولهما، أن القانون نجح في هدفه الأساسي وهو إغراء الشركات للدخول إلى ليبيا لخلق رواج اقتصادي في

---

١٨٤ نشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة. عدد خاص. بتاريخ ١٩٦١/٧/١٥ م.

١٨٥ م. س. ص. (٤٨ – ٥١).

١٨٦ م. س. ص. (١٥١).

البلاد ومعرفة إمكانياتها النفطية .. وأصبحت ليبيا في عداد الدول المصدرة للنفط في مدّة بسيطة. وثانيهما أن تجربة التفاوض مع الشركات لتحقيق مزايا إضافية قد قبلت من الشركات وتمّ الحصول على عددٍ من المزايا أهمّها التنازل عن علاوة النضوب. "[١٨٧]

أمّا رئيس الوزراء الأسبق **محمد عثمان الصيد** فيقول في مذكراته تحت عنوان تعديل قانون البترول "[١٨٨] :

" فكّرت بعد ذلك في تعديل قانون البترول، لأن القانون صدر في وقت كنا فيه في حاجة ماسّة لاجتذاب شركات البترول ولم يكن البترول قد اكتشف بعد.

كما أن القانون منح إغراءات كثيرة، ومن ذلك مسألة إعفاء الشركات من تسديد الرسوم الجمركية التي أشرت إليها من قبل.

حين راجعت القانون واستفسرت الخبراء حوله، اتضح أنه بموجب هذا القانون فإن نصيب ليبيا من عائدات البترول لا يتجاوز نسبة ٣٠ بالمائة، في حين أن ٧٠ بالمائة تذهب للشركات، لذلك قرّرت مراجعة القانون حتى تحصل ليبيا على نصف العائدات، واستدعيت عراقياً مختصّاً في مجال قوانين البترول يدّعي الدكتور عدنان البهجهجي [١٨٩] وهو من خيرة الخبراء في شؤون البترول، وبالفعل حضر إلى ليبيا وعقدت معه عدّة اجتماعات بحضور وزير البترول السيد نوري بن غرسة ورئيس لجنة البترول الحاج محمد السيفاط. لم أكن خبيراً قانونيا، لكن الأشياء العامّة كنت أدركها. وطلبت من الخبير العراقي خلال هذه الاجتماعات تعديل القانون حتى نحصل على ٥٠ بالمائة على الأقل من عائدات البترول وإذا استطاع الحصول على نسبة أعلى عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة وما إلى ذلك سيكون أفضل، لكن أقل نسبة نقبل بها هي ٥٠ بالمائة.

طلب الخبير العراقي منحه فترة ثلاثة أشهر لمراجعة القانون الموجود وتعديله. كان ذلك في مارس (آذار) عام ١٩٦١ [١٩٠]، وكنت قد تحدّثت مع الملك، كما هو الشأن بالنسبة لجميع القرارات المهمة حول الموضوع. وعكف الدكتور البهجهجي على صياغة القانون الجديد، وبعد أن فرغ من إعداد القانون واللائحة التطبيقية اجتمعت معه بحضور وزير البترول ورئيس اللجنة، واتفقنا على أن يصدر

---

١٨٧ كانت لجنة البترول قد نجحت في الحصول على مزايا جديدة فيما يتعلّق بعلاوة النضوب بالنسبة للعقود التي أبرمتها مع الشركات منذ عقد الامتياز رقم (٧٣) الذي أبرمته في ١٩٥٧/١١/١٠ مع شركتي كاليفورنيا أسياتيك وتكساكو أوفرسيز. المرجع السابق . ص. (١٤٦ – ١٤٩).

١٨٨ م. س. ص. (١٥٤).

١٨٩ ورد اسمه في عددٍ من المصادر الأخرى على أنه الدكتور نديم الباجه جي وهو حاصل على درجة الدكتوراة في هندسة النفط من جامعة لندن، والتحق بمديرية النفط في العراق سنة ١٩٣٤ وظلّ يزاول بعد ذلك، ما يقرب من ربع قرن، الشؤون البترولية في شتى المناصب الحكومية، إمّا بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد شغل مناصب وزارية لعدّة سنوات ومثّل العراق في عدة جولات من مفاوضاته مع شركة النفط العراقية. راجع كتاب عبد الأمير قاسم كبّة. م. س. ص. (٧١).

١٩٠ قام الدكتور الباجه جي بأول زيارة له إلى ليبيا في مطلع شهر فبراير/شباط ١٩٦١ م.

القانون بمرسوم ملكي وذلك قبيل انعقاد مجلس الأمة، تفادياً للمشاكل التي قد تخلقها شركات البترول، وحتى نضع الجميع أمام الأمر الواقع.

وفي يوليو (تموز) ١٩٦١ صدر المرسوم بقانون البترول الجديد، وجاء فيه أن هذا القانون ينفذ فور صدوره. وبالفعل شرع في تطبيق القانون رغم استياء وتذمّر شركات البترول. وفي وقت لاحق أقرّ مجلس الأمة القانون. أدّت هذه الخطوة إلى تحسين مداخل ليبيا من عائدات البترول، وانتعش الاقتصاد الليبي انتعاشاً ملحوظاً. كان قراراً تاريخياً، يحقّ لي الآن الاعتزاز به. "

إذن فقد تمحورت الدعوة لتعديل قانون البترول حول **القضايا** التالية:

- إلغاء العلاوة التعويضية (علاوة الاستنزاف) التي كانت بمعدل ٢٥ % من مجموع دخل البترول.
- تخفيض نسبة الإستهلاك للاستثمارات من (٢٠ %، ١٠ %) إلى (١٠ %، ٥ %) عن فترتي ما قبل اكتشاف البترول وما بعده على التوالي.
- العمل بالسعر المعلن وليس بالسعر السائد (حيث كان واضحاً أن السعر الأول أعلى من السعر السائد).

وفي ١٩٦١/٧/٣ صدر التعديل المرتقب لقانون البترول وقد تناول التعديل عدداً من المسائل الجوهرية والشكلية (الإدارية) في مقدّمتها حصة الحكومة في الأرباح، وكان الغرض الأساسي من التعديل كما سلفت الإشارة، هو وضع ليبيا على قدم المساواة مع بلدان الشرق الأوسط وإلغاء المزايا التي كانت ممنوحة للشركات في السابق.[١٩١]

وقد واجهت **شركات البترول** التعديل بمعارضة شديدة[١٩٢]، وبخاصّة ما ورد بالفقرة الخامسة من المادة (١٤) من القانون المعدل المتعلقة بالسعر المعلن، الأمر الذي جعل الحكومة (حكومة الصيد) تتراجع وتقوم بتعديل جديد للقانون صدر في ١٩٦١/١١/٩[١٩٣] وقضى بإدخال بعض الضمانات القانونية لصالح الشركات، غير أن هذا التعديل بدوره لم يرض الشركات الأمر الذي اضطرّ حكومة الصيد إلى إصدار اللائحة البترولية رقم (٦)[١٩٤] بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣. **ومن الناحية العملية، فإن هذه اللائحة قد ألغت أهمّ البنود التي وردت في تعديل ١٩٦١/٧/٣ م.**

---

١٩١ لمعرفة خصائص ومزايا هذا التعديل راجع كبّة. ص. (٧٢ – ٨٢) وغانم .ص. (١٥١ – ١٦١).

١٩٢ كبّة. ص. (٨٢ – ٨٨) وغانم .ص. (١٦١ – ١٦٣).

١٩٣ نشر بالجريدة الرسمية للمملكة الليبية المتحدة. العدد (١٧) بتاريخ ١٩٦١/١٢/٦ م.

١٩٤ أشرنا من قبل إلى اللوائح البترولية ١ – ٤ وتاريخ صدور كلّ منهما. أما اللائحة رقم (٥) فقد صدرت في ١٩٦١/١/٢٩ م.

مؤتمرات البترول العربية [١٩٥]

باشر "**المجلس الاقتصادي**" للجامعة العربية منذ تأسيسه في عام ١٩٥٠ [١٩٦] في الاهتمام بالقضايا البترولية. كما كان من الإنجازات التنظيمية المبكّرة للجامعة العربية في مجال البترول تأسيس لجنة **خبراء البترول العرب**" التي تشكّلت بموجب قرار من مجلس الجامعة في ١٩٥١/١٠/١٠ واستمرّت في عقد اجتماعاتها وتقديم توصياتها. [١٩٧]

كان من بين التوصيات التي تقدّمت بها هذه اللجنة في عام **١٩٥٣** إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية توصية بإنشاء "**مجلس بترولي دائم**" في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وفي عام **١٩٥٥** تمّ إنشاء "**المكتب الدائم للبترول**" . ومن أهمّ الأعمال التي قامت بها هذه اللجنة التوصية بعقد **مؤتمر البترول العربي**.

وخلال الاجتماع الذي عقده **المجلس الاقتصادي** للجامعة العربية في أبريل/نيسان **١٩٥٧** تمّ اتخاذ قرار بعقد " **مؤتمر البترول العربي الأول** " خلال شهر **فبراير/شباط** من العام التالي **١٩٥٨**. وقد شاركت ليبيا في أعمال المجلس الاقتصادي المذكور بوفدٍ كان الدكتور أنيس القاسم رئيس لجنة البترول ضمن أعضائه.

وقد وردت، في تقرير بعث به السفير البريطاني **جراهام** إلى الخارجية البريطانية بشأن عقود الامتياز والأوضاع البترولية في ليبيا، إشارة عارضة إلى مشاركة الدكتور القاسم في ذلك الاجتماع جاء فيها:

> " .. من بين طلبات عقود الامتياز ذات الأهمية بالنسبة للحكومة البريطانية طلبان يتعلّقان بشركة " دارسي " (تابعة لشركة ب. ب.) يخصّان منطقتين شاسعتين في إقليم فزان. وكان هذان الطلبان معلّقين في انتظار الموافقة النهائية عندما عاد رئيس لجنة البترول أنيس القاسم (وصفه السفير بأنه مهاجر فلسطيني) من المؤتمر الذي عقدته الجامعة العربية بالقاهرة في أواخر أبريل/نيسان (١٩٥٧)[١٩٨] . لقد أبلغ السيد القاسم الشركة ما يُفهم منه أن الحكومة الليبية سوف ترفض منحها العقدين طالما أن شركة ب. ب. (الشركة الأم) ظلّت محتفظة

---

١٩٥ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الجزء الثالث من هذا الكتاب.

١٩٦ تأسّس بموجب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية المبرمة في ١٩٥٠/٤/١٣. انظر " المشاريع الوحودية العربية (١٩١٣ – ١٩٨٩) " دراسة توثيقية. إعداد الدكتور يوسف خوري. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثانية يوليو/تموز ١٩٩٠. ص. (١٦٠ – ١٦٣).

١٩٧ واصلت هذه اللجنة عقد اجتماعاتها وتقديم توصياتها حتى شهر ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٩ عندما تشكّلت منظمة " الأوابيك " د.وهبي البوري. محاضرة ألقيت في الدورة الرابعة لأساسيات صناعة النفط والغاز التي عُقدت في مقرّ الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول في الكويت، ما بين ٢/١٦ – ١٩٨٠/٣/١٣ م.

١٩٨ لا نشك في أنه يقصد اجتماع المجلس الاقتصادي ولجنة خبراء البترول بالجامعة العربية ذلك أن مؤتمر البترول العربي لم ينعقد إلا في أبريل/نيسان ١٩٥٩ كما سنرى.

بحصتها في " **مصفاة حيفا** " ، على أساس أن اجتماع القاهرة دعا الدول العربية إلى الامتناع عن منح عقود امتياز بترولية جديدة للشركات التي لها مصالح مع إسرائيل. "

ثمّ يضيف **السفير** البريطاني في تقريره المؤرّخ في ١٩٥٧/٥/١٦ [١٩٩] :

" إنني أعتقد أن موقف الحكومة الليبية قد تغيّر منذئذ. وعلى ما يبدو فإن الدافع وراء احتفاظ الحكومة بهذين الامتيازين هو تقليص مساحتهما من أجل تخصيص جزء منها لعقود امتياز في المنطقة نفسها، أحدها لشركة (أجيب) الإيطالية (موضع اهتمام السنيور ماتّاي الذي حصل مؤخّراً على عقد امتياز في إيران)، والآخر لشركة أمريكية مستقلّة يملكها المستر إيدوين بولّي Edwin Paully، وربّما آخر لشركة حكومية ليبية قد تُنشأ لاستغلال المعادن التي يمكن أن توجد في هذه المنطقة (فزان). "

ثمّ يختم السفير **جراهام** تقريره بفقرة جاء فيها:

" ويبقى علينا أن ننتظر لنرى إلى أي مدى سوف تتأثر سياسة الحكومة الليبية بالمؤتمر البترولي للدول العربية الذي جرى الاتفاق على إنشائه. غير أنني لا أتوقع أن يكون لنشاطات المؤتمر أي تأثير على سياسات الحكومة الليبية، أخذاً في الاعتبار أن قرارات المؤتمر سوف تكون مليّة من مصر (مع العلم بأن العراق لم ترسل مندوباً إلى المؤتمر) وأخذاً في الحسبان أيضاً أن الحكومة الليبية لن تكون راغبة في حرمان نفسها من منافع مادية بسبب انصياعها إلى قرارات دول عربية أخرى لا تملك ثروة بترولية. "

وفيما يتعلّق **بمؤتمر البترول العربي الأول**، الذي كان المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية قد أوصى بعقده في عام ١٩٥٨، فإنه لم يلتئم في **القاهرة** [٢٠٠] إلا خلال الفترة ما بين ١٥ – ٢٣ أبريل/نيسان من عام **١٩٥٩**. لقد انعقد هذا المؤتمر تحت شعار " **بترول العرب للعرب** " [٢٠١] . واشترك فيه ممثلون عن الدول العربية ومراقبون من إيران وفنزويلا ومن بلاد الخليج المنتجة للبترول وممثلو العديد من شركات البترول، وقُدّر عدد المشتركين بأكثر من (٤٢٠) شخصاً. وأصدر المؤتمر (١٢) قراراً انسجمت في أكثرها مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية [٢٠٢]. كما كان المؤتمر فرصة لاتصالات

١٩٩ يحمل هذا التقرير الرقم الإشاري JT 1534/2 وموجود بالملف FO 371/126063.

٢٠٠ تحفّظت السعودية على استضافة المؤتمر، كما قام صراع بين عبد الكريم قاسم وعبد الناصر على استضافة المؤتمر حيث رغب كلّ منهما بأن يستثمره لتكريس زعامته على الصعيد القومي. راجع توفيق الشيخ، " البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية " . دار الصفا للنشر والتوزيع. لندن. الطبعة الأولى ١٩٨٨. ص. (٣٨٩).

٢٠١ محمد جلال كشك. " قيام وسقوط إمبراطورية النفط " . دار النشر غير معروفة. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٨٦. ص. (٢٤).

٢٠٢ د. وهبي البوري .م. س. ص. (١٦).

ومباحثات جانبية كانت تجرى خارج قاعة المؤتمر، ما بين رئيس فنزويلا (وزير النفط الفنزويلي **بيريز ألفونسو**) ورئيس الوفد الإيراني (م. فرمان قوميان) ورؤساء بعض الوفود العربية من بينهم الوزير السعودي **عبد الله الطريقي**، أدّت إلى ما عُرف باتفاقية الجنتلمان لإنشاء **منظمة الدول المصدّرة للنفط** " الأوبيك " .

لقد شاركت ليبيا في أعمال المؤتمر العربي الأول للبترول، غير أنها غابت عن اجتماعات الدول العربية الست التي وقعت على " **اتفاقية تنسيق السياسة البترولية** " التي وافق عليها المجلس الاقتصادي للجامعة العربية في جلسته بتاريخ ١٩٦٠/٣/١٣ [٢٠٣] .

٢٠٣ يوسف خوري .م. س. ص. (١٨٤ – ١٨٥). ضمّت الدول العربية الست الموقعة على الاتفاقية المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية المتحدة، الجمهورية اللبنانية، والمملكة المتوكلية اليمنية.

الانضمام إلى منظمة أوبيك [٢٠٤]

كما مرّ بنا، فقد أنهى في الرابع عشر من شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٠ وزراء بترول كلّ من السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا اجتماعهم [٢٠٥] في **بغداد** (عهد عبد الكريم قاسم) الذي بدأ في العاشر من الشهر ذاته، معلنين عن تأسيس ما عُرف بمنظمة البلدان المصدرة للبترول Organizations of Petroleum Exporting Countries التي عُرفت اختصارا بمنظمة " **الأوبيك** " OPEC.

كان تأسيس هذه المنظمة – كما بدا يومذاك – بمثابة الرد الجماعي من قبل البلدان المصدرة للبترول على قيام شركات البترول الكبرى بتخفيض أسعار البترول الخام عدّة مرات خلال فترة قصيرة دون التشاور مع البلدان المنتجة، الأمر الذي ألحق خسائر فادحة بتلك البلدان. وقد أعلن المجتمعون أن هدف منظمتهم الجديدة يتمثّل في تنظيم إنتاج البترول والدفاع عن سعره، كما أجمع الحاضرون [٢٠٦] على التضامن بينهم في حال قيام الشركات فيما بينها بفرض الحظر أو المقاطعة على إحدى الدول. [٢٠٧]

ولم تُبدِ ليبيا في البداية ترحيباً ولا تعاطفاً مع المنظمة الوليدة حيث أنها رأت في قيامها وفي أهدافها تعارضاً مع رغبتها في تطوير صناعتها البترولية بأقصى سرعة بصرف النظر عن مستويات إنتاج البترول العالمي وأسعاره. ويُنسب إلى **محمد السيفاط**، الذي خلف الدكتور أنيس القاسم في رئاسة " لجنة البترول " ، قوله خلال تصريح أدلى به في **١٩٦١/١/٢٠**:

> " ليس لليبيا رغبة أو مصلحة في التحكّم في أسعار البترول أو مستويات إنتاجه في العالم. كما ليس لليبيا نية في الانضمام إلى منظمة الأوبيك في المستقبل، كما أن ليبيا عازمة على الإبقاء على أساس التعامل القائم حالياً بينها وبين شركات البترول والذي يقتضي مناصفة الأرباح بينها وبين تلك الشركات. "

إلا أنه لم يمض وقت طويل على الإدلاء بذلك التصريح، حتى سارت علاقة ليبيا مع منظمة الأوبيك على غير ما توقعه السيفاط [٢٠٨]. فخلال شهر **أبريل/نيسان** من العام **١٩٦٢** جرى الإعلان رسمياً أن حكومة محمد عثمان الصيد **طلبت الانضمام** إلى المنظمة. كما اتخذت المنظمة خلال مؤتمرها الرابع، الذي انعقد خلال الفترة من ٥ إلى ٨ أبريل/نيسان من العام ١٩٦٢ بمدينة جنيف، قرارها رقم (٣١/٤) **بقبول** ليبيا في عضويتها.

ويظهر أن انضمام ليبيا إلى منظمة الأوبيك قد أثار العديد من المخاوف لدى مسؤولي شركات **البترول العاملة** في ليبيا حيث كشف عن هذه المخاوف مضمون رسالة سرّية بعثت بها

---

٢٠٤ راجع ما ورد حول ظروف وملابسات تأسيس هذه المنظمة في الجزء الثالث من هذا الكتاب.
٢٠٥ حضرته دولة قطر كمراقب.
٢٠٦ كانت الدول المجتمعة تسيطر على ٨٠ % من صادرات البترول الخام في العالم.
٢٠٧ راجع كتاب " الجائزة " . م. س. الفصل (٢٦).
٢٠٨ جرى في ١٩٦٢/١٢/١٦ استبدال السيفاط بخليفة عبد القادر كرنيس للجنة البترول.

السفارة الأمريكية في ليبيا إلى الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٣ [٢٠٩] حول لقاء جرى بين أحد أعضائها وبين المستر ت. أ. **فان قريثوسين** T. A. Van Grithuysen الذي كان يشغل يومذاك منصب مدير عام شركة **أويزس** OASIS الأمريكية [٢١٠] العاملة في ليبيا. وكان من بين ما جاء في تلك الرسالة:

" .. إن المستر قريثوسين منزعج جداً بسبب انضمام ليبيا مؤخراً إلى منظمة الأوبيك. وهو يعتقد أن دول الشرق الأوسط ومن بينها ليبيا، التي تعتبر جديدة في مجال النشاط البترولي، لا تدري حقيقة ما يعنيه انضمامها إلى هذه المنظمة .. "

" إن المستر قريثوسين يعتقد أن قرار ليبيا بالانضمام إلى المنظمة جرى اتخاذه من قبل **رئيس الوزراء** (محمد عثمان الصيد) بنفسه، وأنه تمّ إقناعه بهذه الفكرة عن طريق السيد **نديم الباجيجي** (عراقي الجنسية - يعمل مستشاراً للبترول) كما أنه يعتقد بأن السيد **خليفة عبد القادر** (رئيس لجنة البترول الجديد) كان ضدّ فكرة انضمام ليبيا للمنظمة. "

ومن الواضح أن هذه المخاوف لم تحل بين الحكومات الليبية المتعاقبة وبين تطوير علاقتها بهذه المنظمة، بل وأن تلعب دوراً بارزاً في تأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول " أوابيك " (OAPEC) على ما سترد الإشارة إليه في الفصول التالية من هذا الكتاب.

---

٢٠٩ الرسالة تحمل الرقم الإشاري A – 87 بالملف المركزي رقم 873.2553.

٢١٠ ليست من بين الشركات السبع الكبرى.

حركة منح عقود الامتياز من جديد

شهدت حركة منح عقود امتياز التنقيب عن البترول بعض النشاط خلال الأعوام ٥٩ – ١٩٦١ فبلغ إجمالي العقود التي أبرمتها لجنة البترول مع شركات البترول خلال العام ١٩٥٩ (٧) عقود، وخلال العام ١٩٦٠ (٥) عقود، وخلال العام ١٩٦١ (٦) عقود. وبذا بلغ إجمالي عدد العقود الممنوحة حتى نهاية عام ١٩٦١ (٩٥) عقداً موزّعة على أكثر من عشرين شركة.

في ١٩٦٢/٢/١١، قرّرت " لجنة البترول " التوقف عن منح عقود امتياز جديدة للتنقيب عن البترول إلى حين انتهاء البرلمان الليبي من النظر في التعديلات المطروحة أمامه بشأن قانون البترول [٢١١] . ثمّ عادت اللجنة وقرّرت في مطلع شهر يوليو/تموز من العام ذاته دعوة شركات البترول إلى جولة جديدة من تقديم عروضها بشأن الحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول.

يقول **عبد الأمير قاسم كبّة** في كتابه " **المملكة الليبية – صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي** " [٢١٢] حول هذا الموضوع:

" .. قرّرت لجنة البترول في تلك السنة (١٩٦٢) الإعلان عن المناطق الشاغرة وفقاً لأحكام المادة السابعة من القانون المعدّل. وفي ٥ يوليو (تموز) ١٩٦٢ نشرت اللجنة إعلاناً في الصحف المحلية وبعض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمّن المناطق التي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقود امتياز فيها. ثمّ نشرت اللجنة إعلاناً ثانياً في نفس وسائط النشر تدعو فيه الراغبين في الحصول على عقود امتياز في المناطق المعلن عنها سابقاً للتقدّم بطلباتهم خلال فترة لا تتعدّى ظهر يوم السبت المصادف ١٥ سبتمبر ١٩٦٢. وقد طلب إلى أصحاب الطلبات إرسال ممثل عنهم في الساعة الواحدة من بعد ظهر نفس اليوم المذكور ليشهد فتح الغلافات المختومة الحاوية على العروض. ولكن قبل يومين فقط من حلول الموعد المحدد لفتح الطلبات أصدرت لجنة البترول بياناً أذيع من محطة إذاعة ليبيا ونشر في صفحها تؤجّل بمقتضاه موعد فتح الطلبات إلى أجل غير مسمّى.

وفي ١٥ سبتمبر، وهو الموعد النهائي الذي كان محدداً لفتح الطلبات، تجمّع ممثلو نحو عشرين شركة في مكاتب لجنة البترول في بنغازي وكان بعضهم يحمل مغلفات أو حقائب يدوية. وقد ألقى رئيس اللجنة خطاباً رحّب فيه بممثلي الشركات وأكّد على رغبة الحكومة في تطبيق أحكام القانون بعدالة ونزاهة. ثمّ أضاف إلى ذلك قوله إن أحد الغلافات المختومة الحاوية على عروض الشركات قد فتح سهواً وهذا سبب كافٍ لفسخ المزايدة والشروع بها من جديد. ويقال أن بعض الشركات تقدّمت بمزايا اقتصادية ومالية

---

٢١١ راجع مبحث " تعديلات قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ " بهذا الفصل.

٢١٢ عمل السيد كبّة لمدة عامين كمستشار اقتصادي مساعد في لجنة البترول الليبية. وقد صدر كتابه في عام ١٩٦٣ عن دار الأندلس للطباعة والنشر – بيروت . ص. (١٢٩ – ١٣٠).

مغرية إضافة إلى الشروط الدنيا المنصوص عليها في القانون. وكان أكثر التنافس منصبّاعلى القطع المجاورة للمناطق التي عثر فيها على حقول منتجة لا سيّما القطع المتخلي عنها من عقد الامتياز رقم ٥٩. ويقال أن **الشركة الوطنية** التي ألفها السيد **مصطفى بن حليم** مع جماعة من رفاقه ومصالح تعاونية أجنبية كانت متلهفة للحصول على قطعة من الأراضي التي تخلّت عنها **أويزس** من عقد الامتياز رقم (٥٩). وممّا تجدر ملاحظته أن هذه الشركة التي أحدثت مشاكل كثيرة في المحافل البترولية في ليبيا لا تملك رأس مال يكفي لأكثر من حفر بئر عميقة واحدة غير أن إدارتها تتوقّع بيع جزء من العقود التي قد تحصل عليها على غرار ما فعلت شركة نلسن بنكر هنت مع ب. ب. " .

ما أشار إليه السيد كبّة أكّدته الوثائق البريطانية السرّية. وعلى سبيل المثال، فقد أكّدت الرسالة التي بعث بها المستر د. ر. كولارد D. R. Collard من السفارة البريطانية بليبيا إلى وزارة الخارجية بلندن بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦ [٢١٣] الوقائع الآنفة المتعلّقة بقيام رئيس لجنة البترول يوم ١٩٦٢/٩/١٥ بإلغاء المناقصة المتعلّقة بالعروض التي قدّمتها شركات البترول. كما أكدّت هذه الرسالة ما تردد حول قيام مصطفى بن حليم باقناع الملك بأن شركة البترول الوطنية الليبية " National Petroleum Company of Libya " التي يملك (بن حليم) أسهما فيها ويرأس مجلس إدارتها، لم تلقَ معاملة عادلة من لجنة البترول، وأن ذلك " ضارّ بالمصلحة الوطنية " . كما أشارت الرسالة إلى الدور الذي لعبه ناظر الخاصّة الملكية **البوصيري الشلحي** في إقناع الملك بوجود معاملات غير نظيفة ورشاوي تحكّمت في قرارات لجنة البترول، الأمر الذي جعل الملك يتدخّل في الموضوع ويصدر توجيهاته بإلغاء تلك المناقصة.

وقد ترتّب على الممارسات التي صاحبت هذه الجولة الفاشلة في حركة منح الامتيازات البترولية أن توقفت عملية دعوة الشركات لتقديم عروض جديدة طوال السنوات التي تلت إلى بداية عام ١٩٦٦ خلال حكومة حسين مازق كما سنرى.

---

٢١٣ الرسالة تحوي الأرقام الإشارية 1530/62 ، VT 1531/11 ، الملف FO 371/165767.

عبد الله عابد والنشاط البترولي

يقول مصطفى **بن حليم** في مذكراته [٢١٤]:

في تلك الفترة كان أهمّ " **مراكز الفساد** " في عهد الحكومة التي تولّت بعدي هو **عبد الله عابد السنوسي**، الصديق الحميم لرئيس الوزراء الجديد، والحليف العتيد لأهمّ رجال الحاشية الملكية. "

وبالطبع فبن حليم يقصد برئيس الوزراء الجديد **عبد المجيد كعبار**، كما يقصد بأهمّ رجال الحاشية الملكية **البوصيري الشلحي** الذي كان يشغل منذ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٤ منصب ناظر الخاصّة الملكية.

وفضلاً عن ذلك، فإن بن حليم قد أورد في موضع آخر من المذكرات نفسها [٢١٥] أنه قال للملك إدريس في إحدى المناسبات:

" إنه لا يعرف شيئاً أوسع من طمع عبد الله عابد السنوسي إلا رحمة الله سبحانه وتعالى. "

وما قاله بن حليم عن فساد وشدّة طمع عبد الله عابد قد يكون صحيحاً، وقد أكّدت ذلك الوقائع والوثائق المتعلّقة بتلك الحقبة. وعلى سبيل المثال:

- فعبد الله عابد هو الذي دعا الثري الإيطالي الكونت **مارزوتي** لزيارة برقة في خريف عام ١٩٥٤ (خلال فترة حكومة بن حليم) بغرض إقامة تعاون اقتصادي معه لاستغلال الأراضي التي كانت مملوكة للكونت في منطقة الجبل الأخضر خلال حقبة الاحتلال الإيطالي، وهي الدعوة التي أغضبت عدداً من الشخصيات والقبائل في المنطقة وأثارت ردود فعل واسعة استوجبت تدخّل الملك [٢١٦].
- كما أن عبد الله عابد هو صاحب شركة " **ساسكو** " التي تعاقدت مع حكومة كعبار في ١٩٥٨/١٢/٢٠ بشأن إقامة **طريق فزان** وهو المشروع الذي تحوّل إلى فضيحة مالية وسياسية أدّت إلى سقوط حكومة كعبار في ١٩٦٠/١٠/١٦ [٢١٧].

وعندما بدأت شركات البترول الأجنبية تتّجه نحو ليبيا باهتمامها ونشاطها، لم يتوانَ عبد الله عابد في أن يضيف " **البترول** " إلى مجالات نشاطه التجاري والمالي المتعددة.

---

٢١٤ م. س. ص. (٣٣٤).

٢١٥ ص. (١٣٤).

٢١٦ راجع ما ورد حول هذا الموضوع في الفصل الرابع " حكومة مصطفى بن حليم .. السنوات العصيبة " بالمجلد الثاني/الجزء الأول من هذا الكتاب.

٢١٧ راجع فصل " حكومة عبد المجيد كعبار .. واكتشاف النفط " بالمجلد الثالث/الجزء الأول من هذا الكتاب.

- فقد سلفت الإشارة إلى الدور الذي لعبه عبد الله عابد في دفع حكومة كعبار إلى إلغاء مشروع الاتفاق مع رئيس شركة **"أجيب"** الإيطالية السنيور **"أنريكو ماتّاي"** [٢١٨] ثمّ الدور الذي لعبه بعد ذلك في تخصيص عقد الامتياز البترولي رقم (٨٢) لشركة **"كوري"** الإيطالية في **١٩٥٩/١١/١٩** وعقد الامتياز رقم (٨٥) لشركات **"أوزونيا"** و **"ديّا"** و **"وأكيتان ليبيا" في ١٩٦٠/٣/٣٠** [٢١٩].
- كما سلفت الإشارة إلى أن المستر **هامر** صاحب شركة **أوكسيدنتال** زعم بأن عبد الله عابد طلب منه في عام ١٩٦١ رشوة مقدارها (٢) مليون دولار من أجل أن يحصل له على عقود امتياز بترولية في ليبيا.[٢٢٠]

يشير تقرير أعدّته السفارة الأمريكية في ليبيا يحمل الرقم (٢٥) ومؤرّخ في ١٩٦٠/٧/٢٩ أن من بين الأسباب التي دفعت **الملك إدريس** إلى إصدار منشوره الذي اشتهر باسم **" بلغ السيل الزبي "** في ١٩٦٠/٧/١٣ هو ما تناهى إلى علمه عن الرشاوي الكبيرة التي تمّ تبادلها من أجل إتمام الصفقة المتعلّقة بامتيازات شركتي **" كوري "** و **" أوزونيا "** . وفي عبارة التقرير:

" إن الفساد المالي في أوساط المسؤولين الحكوميين مشكلة مستمرّة ليس في ليبيا فحسب ولكن في معظم الدول النامية. وقد حظى هذا الموضوع في ليبيا باهتمام متزايد في الصحافة وفي البرلمان وفي الأوساط الشعبية خلال الأشهر الأخيرة على الرغم من معرفة السفارة بأن درجة انتشار الفساد ليست بأكثر ممّا كانت عليه في السنوات الماضية. وعلى العموم، فيبدو أن الإشاعات التي تردّدت حول حجم الرشاوي المتعلّقة بمنح عقود الامتياز البترولي لشركتي كوري الإيطالية وأوزونيا هي التي حفّزت الملك على أن يعلن استياءه بشكل رسمي. " [٢٢١]

إذن، وفقاً لما سبق، فإنه لا يوجد شك في تورّط عبد الله عابد بهذه الممارسات المالية الفاسدة في مجال البترول. ولكن هل كان عبد الله عابد بمفرده؟ أم كانت له تحالفات، وكان معه شركاء؟!

مصطفى بن حليم، كما مرّ بنا، يؤكّد أن عبد الله عابد وجد في علاقته الوطيدة برئيس الوزراء كعبار وفي تحالفه مع ناظر الخاصّة الملكية البوصيري الشلحي حافزاً ومعيناً وسنداً، وهو أمر دلّت عليه الوقائع وأثبتته الوثائق فضلاً عن شهادة بن حليم نفسه. غير أنه لا بدّ من تسجيل أن عدداً من المصادر والوثائق يشير إلى **تورّط بن حليم نفسه في علاقة سياسية/تجارية** مع عبد الله عابد.

---

٢١٨ راجع مبحث " إجهاض محاولة الاتفاق مع ماتّاي " بهذا الفصل.

٢١٩ أفاد تقرير أمريكي يحمل الرقم (٣٨٠) ومؤرّخ في ١٩٦٠/٤/١٤ أن السفير الإيطالي في ليبيا في تلك الفترة السنيور ماريو موندييلّو Mario Mondello لعب الدور الرئيسي في تأمين وساطة عبد الله عابد السنوسي مع رئيس الوزراء كعبار للحصول على امتياز شركة كوري الإيطالية. (الملف 873.053).

٢٢٠ راجع مبحث " مساعي هامر المبكّرة " بهذا الفصل.

٢٢١ التقرير موجود بالملف 773.00 راجع بهذا الخصوص مذكرة المحادثة التي جرت في مبنى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ ١٩٦٠/٨/١٧ بين مارتن جونز Martin Jones من شركة أمّو وبين المستر جون بكل John F. Buckle والمستر ريتشارد باركر Richard F. Parker من قسم أفريقيا الشمالية بالإدارة الإفريقية. أيضا بالملف 773.00

فالدكتور **مجيد خدوري** يقول في كتابه " ليبيا الحديثة – دراسة في تطوّرها السياسي " [٢٢٢]:

" وقد قوّى بن حليم علاقته بالشلحي (إبراهيم) بعد عودته إلى ليبيا (من المهجر)، كما أنه أصبح ذا صلة متينة مع السيد عبد الله عابد السنوسي أحد أفراد الأسرة السنوسية وصفيّ الشلحي، وكان الثلاثة، وكثيراً ما يُشار إليهم "بالثلاثي"، يتعاونون تعاوناً وثيقاً أدّى إلى نجاحهم في عالمي المال والسياسة. "

كما أن **البرقية** السرّية رقم (٨٨) المرسلة من السفارة الأمريكية في بنغازي عند منتصف ليل ١٩٥٤/٤/٩ تؤكّد أن مصطفى بن حليم بدأ مشاوراته الليلة السابقة من أجل تشكيل حكومته بمساعدة عبد الله عابد السنوسي [٢٢٣].

كما تؤكّد وجود هذه العلاقة بين بن حليم وعبد الله عابد مؤلفة كتاب " **ليبيا – الثورة المراوغة** " حيث تقول:

" لقد شكّل السيد عبد الله عابد مع رئيس الوزراء الأسبق بن حليم ومستشار الملك الشلحي ثلاثياً تُوظّف السياسة بواسطته لخدمة التجارة. " [٢٢٤]

كما سلفت الإشارة إلى أن **برقية** بعثت بها السفارة الأمريكية إلى واشنطن تحمل الرقم (٤٤١) بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٢ أفادت بأنه، وفقاً لمصادر أشارت إليها، فإن السيد عبد الله عابد بعث في تلك الفترة ببرقية إلى بن حليم في باريس (حيث كان يشغل منصب سفير ليبيا لدى فرنسا) عرض عليه فيها عودته إلى **رئاسة الوزارة** مقابل تنازل بن حليم له عن عقد الشراكة الذي كان يزمع إبرامه مع الثري اللبناني **إميل البستاني**.[٢٢٥]

غير أنه حسب اعتقادنا، فإن **أهمّ واقعة في سجل العلاقة التجارية/السياسية** بين عبد الله عابد ومصطفى بن حليم هي تلك المتعلّقة باشتراكهما سوياً ومع آخرين خلال صيف عام ١٩٦١ في تأسيس " **شركة البترول الوطنية الليبية** " Libyan National Petroleum Co. وهي الواقعة التي نعتقد أن بن حليم تعمّد إغفالها وعدم الإشارة البتّة إليها في مذكراته.

---

٢٢٢ تعريب الدكتور نقولا زيادة. من منشورات دار الثقافة ببيروت، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر – نيويورك. الطبعة الأولى ١٩٦٦. ص. (٢٧٨ – ٢٧٩).

٢٢٣ الملف 773.00 راجع ملحق عيّنات من الوثائق الأمريكية بالجزء الأول من هذا الكتاب.

٢٢٤ روث فيرست Ruth First. " Libya – The Elusive Revolution " ، من منشورات African Publishing Coy, New York، الطبعة الأولى ١٩٧٥ . ص. (٨١).

٢٢٥ البرقية موجودة بملف الخارجية الأمريكية رقم (873.053). راجع ما ورد بهذا الخصوص في مبحث " رجال أعمال عرب " بهذا الفصل.

شركة البترول الوطنية الليبية

يفيد أحد تقارير السفارة البريطانية [٢٢٦] أنه تمّ في جنيف بسويسرا خلال النصف الأول من شهر يوليو/تموز ١٩٦١ تسجيل شركة باسم " **شركة البترول الوطنية الليبية** Libyan National Petroleum Company " . كما ينقل التقرير ذاته أن صحيفة " **طرابلس الغرب** " الحكومية نشرت في عددها الصادر يوم ١٩٦٢/١/١٨ تقريراً صحفياً عن الشركة المذكورة كان من بين المعلومات التي وردت فيه:

- أن الحكومة الليبية وافقت على تأسيس الشركة المذكورة وأن أغراضها تشمل عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول وتسويقه في ليبيا.
- لا توجد مساهمة حكومية في رأس مال الشركة.
- أن رأس مال الشركة المبدئي هو (٥٠٠) ألف جنيه ليبي، وأن ٥١ % من أسهم الشركة سوف تكون مملوكة لليبيين وأن ٦٨ % من هذه الحصّة سوف يتمّ طرحها للاكتتاب العام من قبل الجمهور خلال شهر فبراير/شباط ١٩٦٢، وأن القيمة الاسمية لكلّ سهم سوف تكون جنيهين. كما أن مركز الشركة الرئيسي سوف يكون في طرابلس، وأنه تمّ تسجيل الشركة رسمياً لدى وزارة الاقتصاد الوطني (وفقاً لأحكام القانون التجاري الليبي).

كما أفاد تقرير السفارة البريطانية المشار إليه أنه وفقاً للمعلومات المتاحة للسفارة فإن الشركات الأجنبية المرتبطة بالشركة الوليدة هي:

١- جمعية تعاونية سويدية باستوكهلم تعرف باسم Sverige Olje.
٢- شركة كيروانـي بأوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية The Kirwanee Oil Company of Oklahoma.
٣- الجمعية التعاونية العالمية للبترول The International Co – operative Petroleum Association (Central Bureau of Petroleum) وهي جميعة نشطة في مجال التسويق في هولندا وبريطانيا. (Cracca – Libya).
٤- الجمعية التعاونية لمصافي البترول بكنساس بالولايات المتحدة الأمريكية National Co – operative Refinery Association of Kansas.
٥- شركة الصحراء الليبية للزيت The Libyan Desert Ol Company، وهي تابعة لشركة أمريكية تعرف باسم Texfel Petroleum Company بدالاس بولاية تكساس ومديرها هو D. D. Felmann.

ووفقاً للتقرير ذاته، فإن **مجلس إدارة** الشركة الجديدة يتألف من:

١. مصطفى بن حليم (رئيساً).
٢. عبد الله عابد السنوسي (نائباً للرئيس).

---

٢٢٦ التقرير مؤرّخ في ١٩٦٢/١/١٩ ويحمل الأرقام الإشارية VT 1531/4 1530/62 , بالملف FO 371/165 767.

٣. مصطفى العجيلي [٢٢٧].
٤. اسماعيل بن لامين [٢٢٨].
٥. إيرني كارلسون Erni Carlson عن شركة Sverige Olje.
٦. ويليام س. سميث William C. Smith عن شركة Kirwanee Oil Company.
٧. مايلز كاودين Miles Cowden عن شركة Toxfel.

وقد تناول السفير البريطاني **ستيورات** في تقرير مطوّل له بعث به إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ١٩٦٢/٢/٩ بعض الوقائع ذات الصلة بموضوع هذه الشركة جاء فيه:

" في أواخر شهر يناير (كانون الثاني) ١٩٦٢ (١٩٦٢/١/٢٨) جرى إبعاد **فؤاد الكعبازي** من منصب وزير شؤون البترول وحلّ محله في المنصب ذاته **نوري بن غرسة**. وعلى الرغم من أن الأول (الكعبازي) لم يمارس سيطرة فعلية كبيرة على شؤون البترول، **إلا أنه استطاع مع ذلك أن يستخدم ما لديه من نفوذ لمنع استغلال صناعة البترول في ليبيا لمصلحة أصدقاء البوصيري من أمثال عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم**. فابن غرسة من أصدقاء البوصيري، وفور تعيينه وزيراً لشؤون البترول تمّ إصدار الإذن بتسجيل **أول شركة ليبيّة خاصّة في مجال البترول**، والتي يشغل عابد وبن حليم منصبي عضوين في مجلس إدارتها. هناك نقطة تحول حول هذا الموضوع جديرة بالملاحظة، فرئيس الوزراء **بن عثمان** قام في الخريف الماضي بعرقلة تسجيل هذه الشركة. وفي بداية شهر فبراير/ شباط (١٩٦٢/٢/١٦) جرى تنحية **محمد السيفاط** [٢٢٩] رئيس لجنة البترول الذي كان يعارض تسجيل الشركة المذكورة وتمّ استبداله **بخليفة عبد القادر** [٢٣٠].

٢٢٧ ذكر تقرير أعدّته السفارة البريطانية بتاريخ ١٩٦٩/٧/١٤ (قبل الانقلاب بأشهر قليلة) أن الدكتور مصطفى العجيلي هو ضمن مجموعة من رجال الأعمال الطرابلسيين الناجحين والمعروفين بصلتهم القوية بآل الشلحي. الملف FCO 39/380.

٢٢٨ اسماعيل بن لامين كان خلال الهيئة البرلمانية الأولى (١٩٥٢ – ١٩٥٦) نائباً عن مدينة مصراته واختير رئيساً للجنة الاقتصاد والمالية بالبرلمان وهي اللجنة التي نظرت في مشروع قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥، وقد وقّع تقرير اللجنة نيابة عنه النائب عبد السلام بسيكري مقرّر اللجنة. غاب عن اجتماعات مجلس النواب التي نوقش خلالها مشروع قانون البترول، كما غاب عن الجلسة التي تمّ خلالها التصويت على مشروع القانون. اختاره بن حليم وزيراً للمالية في التعديل الذي أدخله على تشيكلة وزارته في ١٩٥٦/٣/٢٦، ورغم أنه كان يشغل منصب وزير خلال الانتخابات النيابية في يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ (حكومة كعبار) إلا أنه أسقط في تلك الانتخابات.

٢٢٩ يوصّف السيفاط بأنه كان من المقرّبين جداً إلى حسين مازق، وبأنه أحد خصوم البوصيري الشلحي، وكان معروفاً بممارسته لصلاحيات أكبر من تلك التي يمارسها الوزير في مجال البترول.

٢٣٠ التقرير يحمل الأرقام 10132/62 , VT 1015/12 بالملف FO 371/165732 22860. ولا يملك المتابع للوقائع المتعلّقة بهذه الشركة أن يمنع نفسه من الإحساس بوجود زحف منظّم من قبل الثلاثي الشلحي وعابد وبن حليم على قطاع البترول بدأ بقرار المصالحة بين بن حليم والبوصيري خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٥٩ ثمّ باستقالة بن حليم من منصب سفير بفرنسا وتفرّغه للتجارة ثمّ بإبعاد الكعبازي والسيفاط عن منصبيهما خلال شهر واحد تقريباً ثمّ بالزحف على لجنة البترول بتعيين عناصر معروفة بصلتها القوية بهذا الثلاثي.

أمّا **محمد عثمان الصيد** فيورد في مذكراته الفقرة التالية بشأن ملابسات تأسيس تلك الشركة:

" في صيف عام ١٩٦١ أسّس السيد عبد الله عابد السنوسي ومصطفى بن حليم والدكتور مصطفى العجيلي شركة للتنقيب عن البترول، وطلبوا مقابلتي، وحدّدت لهم موعداً في منزلي وأخبروني بتأسيسهم شركة للتنقيب عن البترول، وعبّروا لي عن رغبتهم في أن تكون شركة ليبيّة، تضمّ طرابلسيين وبرقاويين وفزانيين وطلبوا مني أن أرشّح لهم أحد أقاربي ليكون عضواً مؤسّساً معهم، فقلت لهم لا يمكنني أن أرشّح أحداً من أقاربي ولكنني أرشح لكم منصور محمد خليفة من أعضاء مجلس الشيوخ الفزانيين. " [٢٣١]

وتشير الوقائع إلى أن مؤسّسي الشركة طرحوا في ١٩٦٢/١/٢٠ بقية الحصّة الليبية في رأس مال الشركة (٣٤ %) [٢٣٢] للاكتتاب العام من قبل الجمهور، وأعلنت الشركة في ١٩٦٢/٥/٢٠ أنه تمّ الاكتتاب في أسهم الشركة بزيادة تعادل ١٠ % من رأس المال المطروح. [٢٣٣]

أمّا فيما يتعلّق بنشاط الشركة، فيبدو أن نيّة مؤسّسيها كانت متّجهة منذ البداية إلى الحصول على عقود امتياز للتنقيب عن البترول في ليبيا ثمّ التنازل عن هذه العقود لشركات أخرى تملك الخبرة والإمكانات الفنية والمالية المناسبة.

يقول الصيد في مذكراته [٢٣٤] بهذا الخصوص:

" وطلبوا (يقصد بن حليم وعابد والعجيلي) بعد ذلك توصية للجنة البترول حتى تمنحهم عقود امتيازات للتنقيب عن البترول، فتحدّثت مع رئيس لجنة البترول موصياً إياه طبقاً للشروط التي ينصّ عليها القانون، وحين ثبت للجنة البترول أنهم يريدون الحصول على عقود امتياز لبيعها إلى شركات أجنبية مؤهّلة للعمل رفضت لجنة البترول طلبهم. وعقب تعيين نوري بن غرسة وزيراً لشؤون البترول اتصل به ناظر الخاصّة الملكية وطلب منه منح هذه الشركة عقود امتياز."

وقد لا يكون بعيداً عن الحقيقة أن رئيس لجنة البترول آنذاك السيد **محمد السيفاط** (الذي لم يكن يخفي خصومته للثلاثي البوصيري وعابد وبن حليم) قد لمس هذا التوجّه لدى المجموعة المؤسسة للشركة الأمر الذي دعاه للتصريح في ١٩٦٢/٢/١١ بأن لجنة البترول لن تطرح امتيازات بترولية جديدة على الشركات الراغبة إلا بعد أن يفرغ البرلمان من مناقشة وإقرار التعديلين اللذين أدخلا على قانون البترول رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٥ وصدرا بمرسومين ملكيين (في غياب البرلمان) في شهري يوليو ونوفمبر/تموز وتشرين الثاني ١٩٦١.

---

٢٣١ م. س. ص. (٢٠٣).

٢٣٢ بقية الحصة وهي ١٧ % سبق تملّكها من قبل بن حليم وعابد والعجيلي وبن لامين.

٢٣٣ من المفيد للباحثين معرفة أسماء بقية المساهمين في رأس مال هذه الشركة.

٢٣٤ م. س. ص. (٢٠٣).

وليس مستبعداً أن يكون هذا التصريح هو وراء **إبعاد السيفاط** من رئاسة لجنة البترول وحتى عضويتها في ١٩٦٢/٢/١٦ (أي خلال أقل من أسبوع من تاريخ الإدلاء بـه) [٢٣٥]. ولـم يكـن غريباً إثر ذلك أن يصرّح مصطفى **بن حليم** (رئـيس مجلـس إدارة الـشركة الجديـدة) فـي ١٩٦٢/٣/١٧ بأن شركته سوف تتقدّم بطلبات للحصول على عدد معقول من الامتيـازات فـي القسم البترولي رقم (٤). كان ذلك التصريح قبل أن ينتهي البرلمـان مـن مناقـشة التعـديلين المذكورين [٢٣٦]، وكذلك قبل أن تعلن لجنة البترول عن نيّتها في دعـوة الـشركات إلـى تقـديم عروضها للحصول على عقود امتياز جديدة (؟!).

وكما مرّ بنا [٢٣٧]، فقد نشرت لجنة البترول في ١٩٦٢/٧/٥ إعلاناً فـي الـصحف المحليـة وبعض الصحف والمجلات الأجنبية يتضمّن المناطق التي يمكن تقديم طلبات للحصول على عقود امتياز فيها ثمّ نشرت اللجنة الإعلان في وسائط النـشر ذاتهـا وحـدّدت اللجنـة ظهـر يـوم ١٩٦٢/٩/١٥ موعداً أقصى لتقديم الطلبات. غير أنه قبل يومين فقط من حلول الموعد المحـدّد لفتح الطلبات أصدرت اللجنة بياناً أذيع من محطة الإذاعة ونشر في الـصحف المحليـة تأجّـل بمقتضاه موعد فتح الطلبات إلى أجل غير مسمّى. غير أنه في ١٩٦٢/٩/١٥ أعلن رئيس لجنـة البترول أثناء اجتماعه بممثلي الشركات المتقدّمة بطلبات عن فسخ المزايدة والشروع بهـا مـن جديد.

ويشير عدد من المصادر [٢٣٨] والوثائق [٢٣٩] إلى ناظر الخاصّة الملكية **البوصـيري الـشلحي** وإلى مصطفى **بن حليم** على أنهما لعبا دوراً في إقناع **الملك إدريـس** بالتـدخّل فـي موضـوع المزايدة الخاصّة بتلك الجولة في منح عقود الامتياز وإلغائها بحجّة وجود تلاعب ورشوة كبيرين فيها. ويسود الاعتقاد بأن سبب تدخّل بن حليم والبوصيري في هذا الموضوع هو أن شـركتهما (شركة البترول الوطنية الليبية) لم تنل في تلك الجولة ما كانت تأمل الحصول عليه.

لقد ترتّـب على هذه الوقائع نتائج عديدة كان من بينها إبعاد **خليفة عبد القادر** عـن رئاسـة لجنة البترول واستبداله في ١٩٦٢/١٠/٢٩ **بالشريف رافع القاضي** الذي كان معروفـاً بـصلته القوية بناظر الخاصّة الملكية، وكذلك تأجيل عملية منح الامتيازات الجديدة إلى أجل غير مسمّى.

ولا يعرف إلا القليل جداً حول **نشاط هذه الشركة** ومآلها فيما بعد إلا أنه مـن الواضـح أن حظوظ هذه الشركة قد تعثّـرت بسبب تأجيل عملية منح الامتيازات إلى أجل غير مسمّى، وإلغاء لجنة البترول (١٩٦٣)، وتأسيس المجلس الأعلى لشؤون البترول (١٩٦٣) ومصرع البوصيري الـشلحي (أبريـل/نيـسان ١٩٦٤)، وهـي عوامـل نحـسب أنهـا جميعـاً جعلـت

٢٣٥ كان الوزير فؤاد الكعبازي قد أبعد عن وزارة شؤون البترول قبل ذلك بقليل في ١٩٦٢/١/٢٨، ومعروف أن الكعبازي أيضاً كان يشكّل عقبة في طريق الثلاثي الذكور.

٢٣٦ اعتمد البرلمان الليبي التعديلين المذكورين في ١٩٦٢/٤/١٩.

٢٣٧ راجع مبحث " حركة منح عقود الامتياز من جديد " من هذا الفصل.

٢٣٨ كتّة. م. س. ص. (١٢٩ – ١٣١).

٢٣٩ راجع التقريرين المرسلين من السفارة البريطانية في ليبيا بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦، ١٩٦٢/١١/٢١، الأرقـام الإشارية VT 1531/10, VT 1531/11 بالملف FO 371/1765 767.

بن حليم يصرف النظر عن خدمة مصالحه التجارية والمالية عن طريق هذه الشركة وبخاصّة بعد النجاح الذي حقـّقه ماليا وتجاريا عبر مشروعات أخرى كما سوف نرى[٢٤٠].

ومن الأمور اللافتة للنظر أنه، على الرغم من أن تأسيس مثل هذه الشركة يُعدّ عملاً رائـداً ومن حقّ المشاركين فيه أن يتفاخروا به، إلا أن بن حليم أسقط من مذكراتـه أيـة إشـارة إلـى موضوع هذه الشركة وملابسات تأسيسها ونشاطها. إننا نحسب أن هذا الإغفال المتعمّد من قبل بن حليم لكلّ ما يتعلـّق بهذه الشركة [٢٤١] هو في اعتقادنا محاولة منه لتجنـّب تقديم الدليل القـاطع على وجود علاقة تجارية قوية بينه وبين السيد عبد الله عابد الذي وصفه هو نفسه في مذكراتـه بأنه " **أهم مراكز الفساد** " خلال العهد الملكي.

---

٢٤٠ راجع مبحث " رجال سياسة وتجارة وبترول " بهذا الفصل.

٢٤١ ينطبق هذا على مذكراته وكذلك على الردود التي نشرها في صحيفة " الشرق الأوسط " بـشأن مـا ورد على لسان محمد عثمان الصيد من اتهامات له.

رجال أعمال عرب

شهدت الفترة التي أعقبت اكتشاف البترول في ليبيا توافد عددٍ من رجال الأعمال والأثرياء العرب بحثاً عن فرص للاستثمار فيها.

من ذلك ما أشار إليه تقرير أمريكي [٢٤٢] مؤرّخ في ١٩٦٠/٣/١ بشأن وصول:

- مهدي القباني (سعودي)، الذي وصل إلى طرابلس في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٥٩ وكان مهتمّاً ببناء فندق في مدينة طرابلس.
- عبد الله على رضا (كويتي)، الذي وصل إلى طرابلس في مطلع ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٩ وكان معنياً بإقامة نشاط تجاري يتعلّق بشركات البترول.
- محمد علي رضا [٢٤٣] (سعودي)، الذي وصل من جدة إلى طرابلس في مطلع شهر يناير/كانون الثاني ١٩٦٠ وكان يبحث عن شريك ليبي من أجل القيام بنشاط تجاري في ليبيا يشمل إدارة ميناءي بنغازي وطرابلس، وتأسيس شركة طيران محلية ومشروعات نقل وتجارة متنوعة، كما كان يفكر في الحصول على توكيلات بعض الشركات الأمريكية في ليبيا، وكان يعتزم استثمار نحو (١٥) مليون دولار في هذه المشروعات كما شرع في إجراءات تسجيل شركة خاصّة به في ليبيا.
- إبراهيم زاهد (سعودي من جدة)، الذي وصل إلى ليبيا في ديسمبر/كانون الثاني ١٩٥٩ وكان مهتمّاً بالاستثمار العقاري في طرابلس وبنغازي وبناء مشروعات سكنية.
- يوسف الغانم (كويتي) وقد وصل إلى بنغازي في مطلع شهر فبراير/شباط ١٩٦٠ وأسّس شركة نقل وهندسة مع (أخوة أبو عجيلة) في بنغازي.

وقد تضمّن تقرير السفارة الأمريكية تعليقاً حول هذه الظاهرة، كان من بين ما جاء فيه:

" إن هؤلاء الأشخاص معروفون بأنهم يملكون ثروات هائلة. وهم يمثّلون فئة من التجار العرب الذين كانوا أثرياء قبل اكتشاف البترول في بلدانهم. "

" وقد استقبلهم الليبيّون بطريقة جيدة، وهؤلاء الزوّار يبدون كما لو أنهم يتحرّكون على أرضية معروفة لديهم، ويُعرف عن هؤلاء الزوّار الكرم بقدر ما يعرف عنهم قدراتهم الفائقة على إدارة نشاطهم التجاري. "

---

٢٤٢ التقرير رقم (٣١٨) بالملف (873.0511860).

٢٤٣ أورد التقرير ذاته بشأن السيد محمد علي رضا أنه استقبل وتناول الغداء مع الملك إدريس عدّة مرّات. ويرجع ذلك إلى صلة للملك مع آل الرضا بجدّة الذين استضافوه أثناء زيارته للسعودية عندما كان أميراً. كما أفاد التقرير بأن محمد علي رضا كان يمهّد لزيارة الوزير عبد الله الطريقي (الوزير الأحمر) لليبيا، وأنه حذر المسؤولين الليبيّين من ميول الطريقي لسياسة تأميم البترول، وأن تلك الميول قد تغضب الشركات الأمريكية وتتعارض مع رغبة ليبيا في تطوير صناعتها البترولية.

" وحتى الآن لا **توجد مظاهر رفض** معلنة (من قبل الليبيّين) ضدّ هذا الغزو[٢٤٤]. لقد عبّرت بعض الدوائر التجارية عن مخاوفها من المنافسة التي يشكّلها هؤلاء الضيوف لهم. غير أنه على الصعيد الرسمي فقد تمّ استقبالهم **بالترحيب**، على الأقل ظاهريا. "

" ونظرا لأن هؤلاء الضيوف يملكون سيولة مالية لاستثمارها، فمن المنتظر أن يشكّل هؤلاء " النواة " إن لم تكن الغالبية العظمى للاستثمارات الأجنبية في ليبيا. "

كما يضيف التعليق:

" ويبدو أن هؤلاء (المستثمرين العرب) يلقون في ليبيا **ترحيباً أكبر** من ذلك الذي استقبل به أي مستثمر من دول المشرق أو غيرهم من المستثمرين الأجانب. ولم تظهر في **التقارير الصحفية** الليبية الموجّهة ضدّ الاستثمارات الأجنبية في ليبيا أية إشارة إلى هؤلاء المستثمرين العرب بالاسم، بل على العكس من ذلك، فقد كانوا موضوع بعض المقالات التي حملت طابع **المديح** لهم. "

وقد أشار عدد من تقارير وبرقيات السفارة الأمريكية في ليبيا[٢٤٥] إلى أن **محمد علي رضا** سعى إلى شراء توكيل شركة " **جنرال موتورز** GM " الأمريكية في ليبيا الذي كان مملوكا لرجل أعمال إيطالي من جينوا يدعى **Carlos Almagiar**. وفي هذه الأثناء قامت السلطات الليبية بإصدار أمر بطرد المدعو **Alfred Levy** (يهودي فرنسي) الذي كان يشغل منصب مدير للوكالة. وكان أمر الطرد بحجّة أن المدعو ليفي متّهم بالقيام بنشاطات لصالح إسرائيل ومعادية للثورة الجزائرية. وقد ادّعى ليفي أن أحد الأشخاص الليبيّين الذين كانوا يعملون لمصلحة محمد علي رضا كان وراء هذه الاتهامات.

وتفيد برقية بعثت بها السفارة الأمريكية في جدة تحمل الرقم (٦٧٢) بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٩ أن **علي رضا** (شقيق محمد علي رضا)، وهو وزير دولة سعودي بدون حقيبة، تعرّض أثناء وجوده بأحد شوارع مدينة نيويورك خلال تلك الفترة إلى تحرّش أحد العناصر ذات الصلة بالمنظمات الصهيونية في نيويورك وأن ذلك التحرّش كان بسبب الموقف المزعوم لمحمد علي رضا من اليهودي ليفي في ليبيا.[٢٤٦]

---

٢٤٤ هذه هي الكلمة التي استخدمها التقرير الأمريكي " غزو " " Invasion " .
٢٤٥ راجع التقرير رقم (٣٨٠) المؤرّخ في ١٩٦٠/٤/١٤، الملف 873.053.
٢٤٦ الملف السابق.

ومن بين رجال الأعمال العرب المشرقيين، الذين أظهروا اهتماما بالسوق الليبية بعد اكتشاف البترول، الثري اللبناني **إميل البستاني** [٢٤٧]. وتنسب برقية سرّية بعثت بها السفارة الأمريكية في طرابلس بتاريخ ١٩٦٠/٤/١٢ ذات الرقم (٤٤١) أن **سليمان البستاني** محامي إميل البستاني أبلغ أحد موظفي السفارة الأمريكية في طرابلس أن **عبد الله عابد السنوسي** كان شديد الاستياء إزاء موضوع الشركة التي كان السيد إميل يزمع تأسيسها بومذاك مع مصطفى **بن حليم** (الذي كان سفيراً لليبيا في فرنسا)، حيث كان عبد الله عابد يخشى من المنافسة التي سوف تشكّلها هذه الشركة له.

وقد نسبت البرقية ذاتها (بالملف 873.053) إلى المصدر اللبناني أن عبد الله عابد كان حريصاً على إفشال مشروع الشراكة بين البستاني وبن حليم إلى درجة أنه (عابد) **أبرق إلى بن حليم يعرض عليه العودة إلى رئاسة الوزارة مقابل رفض الأخير لموضوع الشراكة** [٢٤٨]. وقد أكّد المصدر اللبناني استمرار الجهود المشتركة بين بن حليم و البستاني من أجل تأسيس الشركة رغم وجود هذه التدخّلات. [٢٤٩]

وقد علّقت **السفارة الأمريكية** على المعلومات التي أدلى بها المصدر اللبناني بقولها:

> " إن مصدر المعلومات معروف لموظف السفارة في بيروت. كما يعتقد الموظف بأن المصدر جدير بالثقة وبالاعتماد عليه كما طلب المحافظة على السرّية بشأنه. كما أضاف التعليق بأن شركة البستاني **CAT** تمّ تسجيلها في ليبيا في وقت قصير جداً متغلّبة على صور التأخير المعتادة. "

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الليبية (حكومة الصيد) تلقّت في مطلع شهر يناير/كانون الثاني ١٩٦٢ عرضاً من دولة **الكويت** بأن تشارك الأخيرة في مشروع بناء **مصفاة للنفط** في ليبيا.

---

٢٤٧ كان إميل البستاني إحدى الشخصيات العربية التي شاركت في مؤتمر البترول العربي الأول بالقاهرة (أبريل/نيسان ١٩٥٩) وقد طرح على المؤتمر اقتراحاً مفاده أن تخصّص الدول العربية النفطية نسبة ٥ % من دخلها للإنفاق على تنمية الدول العربية غير النفطية، وقد تصدّت أصوات كثيرة لمعارضة الاقتراح تحت شعار أنه مؤامرة استعمارية ضدّ مطلب التأميم. وهناك اعتقاد بأن الشركات الأمريكية هي التي قامت باغتيال البستاني فيما بعد.. راجع محمد جلال كشك. م. س. ص. (٢٤). وقد أورد اللواء مطيع السمّان في كتابه " وطن وعسكر .. قبل أن تدفن الحقيقة في التراب " أن إميل البستاني زاره في مكتبه مرّتين بدمشق يوم ١٩٦٢/٧/٢٦ عندما كان الأول قائداً لقوى الأمن في سوريا، وأن إميل البستاني كان يخطّط ليخلف فؤاد شهاب في رئاسة جمهورية لبنان، وأنه توفى بعد أيام قليلة من وقوع انقلاب ٨ مارس/آذار ١٩٦٣ (في سوريا) إثر سقوط طائرته الخاصّة التي كان يستقلها وبرفقته المهندس مروان خرطبيل في البحر عند إقلاعها مباشرة من مطار بيروت وهي في طريقها إلى دمشق وعمان . من منشورات بيسان للنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الأولى يناير/كانون الثاني ١٩٩٥. ص. (٣١١ – ٣١٢).

٢٤٨ لابدّ أن يكون مصدر المعلومة المتعلّقة بهذه البرقية المزعومة هو بن حليم ذاته.

٢٤٩ لم يشر بن حليم في مذكراته إلى هذا الموضوع رغم أهميته وأبعاده.

رجال سياسة وتجارة وبترول

كما هو معروف، فقد كانت ليبيا غداة حصولها على استقلالها في أواخر عام ١٩٥٩ وعلى امتداد السنوات الأولى للاستقلال، فقيرة شحيحة الموارد، وكان جلّ النشاط الخاص؛ التجاري والزراعي، بيد اليهود وبقايا الإيطاليين، فلم يكن يتعاطاه من بين الليبيّين سوى قلة محدودة، ولم يكن من بينهم من كان يمكن أن يوصف بالثراء إلا نفر قليل جداً.[٢٥٠]

بعد قيام دولة الاستقلال اتجه معظم الليبيّين الذين كانوا على قسط من التعليم والخبرة في العمل الإداري إلى شغل الوظائف الحكومية بما في ذلك التدريس والالتحاق بالجيش والشرطة، كما بقي الليبيّون الذين كانوا يمارسون بعض صور النشاط التجاري والزراعي والحرفي الخاص في مواقعهم ولم يتسرّب منهم سوى عدد محدود جداً إلى المناصب الحكومية والعامة وذلك عبر الترشيح لعضوية المجالس التشريعية بالولايات والبرلمان الاتحادي أو من خلال التعيين لعضوية مجلس الشيوخ.

وقبل بدء النشاط البترولي في ليبيا عام ١٩٥٦، لم يعرف معظم رجال الحكم **الخلط** بين السياسة وممارسة النشاط التجاري الخاص، ولا التنقل بين الوظائف السياسية والأعمال الخاصّة.[٢٥١]

وتدل الوقائع أن معظم رجال النخبة الحاكمة في ليبيا خلال العهد الملكي كانوا على قناعة ورضا بالنفوذ الأدبي والاجتماعي والسياسي الذي تمدّهم به المناصب العامة التي يصلون إليها. وكان جلّهم يكتفي بالمرتب الشهري المتواضع الذي يتلقاه[٢٥٢]. كما كانت حياة الناس بسيطة متواضعة ومتطلباتهم محدودة فضلاً عن أنه لم يكن بالبلاد أثرياء. فلم يكن للثراء ولا للثروة الأهميّة والسطوة والنفوذ التي تضاهي ما يجلبه المنصب السياسي أو الوظيفة لصاحبها.

---

٢٥٠ يقول الدكتور على عتيقة في كتابه " أثر البترول على الاقتصاد الليبي ١٩٥٦ – ١٩٥٩ " (لم تكن هناك إلا نسبة قليلة جداً ممّن كانوا يعتبرون أغنياء من بين الليبيّين، وحتى هؤلاء لم يصل إلا القليل منهم إلى دخل يزيد عن ألفي جنيه سنوياً). م. س. ص. (٧٩).

٢٥١ هذه الظاهرة كانت وما تزال معروفة جداً في الغرب وبخاصّة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومعروف أيضاً أن الغرب وضع لهذه الظاهرة تقاليدها وضوابطها، كما أوجد اللوائح والقوانين التي تنظمها وتمنع استغلال الوظيفة وتجعل المتجاوزين لها عرضة للمساءلة والمحاسبة وبخاصّة في ظل وجود الصحافة الحرّة والرقابة البرلمانية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض صور هذه التجاوزات كانت وراء الفضائح المالية والسياسية التي عرفتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في السنوات الأخيرة.

٢٥٢ أورد محمد عثمان الصيد في الصفحة (١٥٠) من مذكراته (م. س)، أن الراتب الشهري للوزير في عام ١٩٦١ كان (١٢٠) جنيها (ما يعادل ٣٦٠ دولاراً ولرئيس الوزراء (١٥٠) جنيهاً (ما يعادل ٤٥٠ دولاراً) مع علاوة ضيافة للوزير قدرها (١٢) جنيها. وتجدر الإشارة إلى أن طلاب الدراسات العليا الليبيّين في بريطانيا على سبيل المثال كانوا يتلقّون خلال الفترة ذاتها مكافأة شهرية قدرها (٤٠) جنيهاً فضلاً عن استمرار صرف مرتباتهم لهم داخل البلاد أي أنهم كانوا يتلقّون ما يعادل نصف راتب الوزير تقريباً.

ومن جهة أخرى، فقد نظّم **الدستور الليبي والتشريعات الأخرى** بعض جوانب العلاقة بين الوظيفة العامّة والنشاط الخاص. فقد نصّ **الدستور** في المادة (٩٠) منه على أنه:

" لا يجوز للوزراء أن يتولّوا أي وظيفة أخرى في أثناء الحكم، أو أن يمارسوا أي مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة، ولا أن يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة أو المؤسسات الخاضعة لإدارة الدولة أو مراقبتها، كما لا يجوز لهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو أن يشتركوا اشتراكاً عملياً في عمل تجاري أو مالي. "

كما اشترط **قانون الانتخاب رقم ٥ لسنة ١٩٥١** (المعدّل سنة ١٩٥٥ و ١٩٥٩) ألا يكون المرشّح لعضوية مجلس النواب موظفاً بإحدى الشركات المساهمة أو شركات التوصية بالأسهم أو ذات المسؤولية المحدودة أو مديراً أو عضواً بمجلس إدارتها أو وكيلاً عنها سواء أكانت هذه الشركات وطنية أو أجنبية، كما اشترط في المرشّح ألا يكون من أعضاء البيت المالك.

غير أن الصورة السالفة تغيّرت كثيراً مع بداية النشاط البترولي بالبلاد في عام ١٩٥٦، حيث تغيّر شكل الثراء والثروة وحجمها ونفوذهما الاجتماعي والسياسي، وبدأ الخلط والتداخل شبه السافر بين النشاط السياسي والتجاري وبين الشأن العام والشأن الخاص وجرى توظيف الأول لخدمة الثاني. وقد جلب هذا الخلط معه الكثير من الاتهامات للعهد ورجاله بالفساد والرشوة واستغلال النفوذ.

وإذا كانت بعض هذه الاتهامات عارية عن الصحة وبعضها الآخر لا يخلو من مبالغات إلا أنه لا يوجد شك في أن عدداً محدوداً ومعيّناً من رجال النخبة الحاكمة انغمسوا، إمّا أثناء وجودهم في مناصبهم أو بعد خروجهم منها، في ممارسات حتى وإن لم يشكّل بعضها خرقاً واضحاً للقوانين واللوائح، إلا أنها تعتبر دون شك تجاوزاً للأعراف والتقاليد الصحيحة ممّا جعلها مضرب مثل للفساد المالي والجشع واستغلال النفوذ. ويمكن الإشارة في هذا الخصوص إلى فئتين [٢٥٣]:

الأولى: وهي التي اكتفت باستغلال مناصبها بأسلوب مباشر وفجّ في الحصول على عمولات ورشاوي مالية نظير تسهيلها لأطراف معينة إبرام تعاقدات مع الحكومة بالتجاوز لما تنصّ عليه اللوائح والقوانين.

الثانية: وهي التي قامت باستغلال نفوذها السياسي السابق أو الحالي، المباشر أو غير المباشر، في الحصول على مزايا وتسهيلات وإبرام صفقات تجارية لصالحها وبخاصّة في مجال البترول.

---

٢٥٣ راجع ما ورد في المجلد الثالث/ الجزء الأول من هذا الكتاب وما ورد بالمباحث " إجهاض الاتفاق مع ماتساي " و " عبد الله عابد والنشاط البترولي " و " شركة البترول الوطنية الليبية " و " رجال أعمال عرب " بهذا الفصل.

منافسة أمريكية أوروبية

لم تقتصر **المنافسة الأمريكية/الأوروبية** في ليبيا على مجال الحصول على عقود امتياز التنقيب عن البترول، فقد تجاوزتها إلى التنافس في شتى المجالات المرتبطة بنشاط شركات البترول، من ذلك **مشتريات** تلك الشركات لمختلف مستلزماتها. وقد أشارت إلى هذا الموضوع عدّة وثائق أمريكية من بينها رسالة مؤرّخة في ١٩٦٢/٦/٢٠ نقل بموجبها وزير الخارجية الأمريكية بالنيابة إلى السفارة الأمريكية في ليبيا معلومات وتوجيهات صادرة عن وزارة **التجارة الأمريكية** كان من بين ما جاء فيها:

" إن وزارة التجارة تعبّر عن امتنانها للملاحظات التي وردت بالتقرير الاقتصادي الربع سنوي الذي أعدّته السفارة الخاص بالفترة من ١ يناير/كانون الثاني إلى ٣١ مارس/آذار ١٩٦٢. وبالنظر إلى **حجم نفقات شركات البترول** المتوقع لهذا العام (والذي يقدّر بنحو ٢٨٠ مليون دولار)، فإن وزارة التجارة ينتابها انزعاج شديد لكون مشتريات معظم شركات البترول من المعدات سوف يتمّ الحصول عليها من **مصانع أوروبية**. "

" إن وزارة التجارة تبذل قصاري جهدها من أجل زيادة المبيعات الأمريكية في الخارج. ومن ثمّ فإن التطوّرات الواردة بتقرير السفارة تُعدّ انتكاسة كبيرة لجهود الوزارة. "

وتختم الرسالة [٢٥٤] بعبارة جاء فيها:

" إن وزارة التجارة سوف تبذل قصاري جهودها لإطلاع أصحاب المصانع الأمريكية في مجال معدات حقول البترول أملا في أن تساعدهم هذه المعلومات على تفهّم أوضاعهم وبالتالي محاولة التغلب على نقاط الضعف لديهم. "

---

٢٥٤ الرسالة تحمل الرقم الإشاري CW 10179 بالملف 873.2553.

تعاون الخارجية الأمريكية مع شركات البترول [٢٥٥]

أشرنا في مبحث سابق إلى موقف بعض شركات البترول الأمريكية العاملة في ليبيا المعاضد لبقاء بن حليم رئيساً للوزراء، وكيف أن هذه الشركات نقلت وجهات نظرها هذه إلى الخارجية الأمريكية. وتوجد مجموعة من الوثائق الأمريكية التي تدلّ على استمرار **الحوارات وتبادل الرأي ووجهات النظر بين رجال الخارجية الأمريكية وبين مسؤولي هذه الشركات.**

من هذه الوثائق، **مذكرة محادثات** جرت بمبنى الخارجية بواشنطن يوم ١٩٦٠/١٠/١٨ [٢٥٦] بين مسؤولين في **شركة جولف** للبترول Gulf Oil Co. هما المستر **نيكولو بيجناتللي** Nicolo Pignatelli والمستر **تشارلز تومبسون** Charles Thompson وبين ثلاثة مسؤولين في الإدارة الإفريقية بالوزارة من بينهم المستر ويليام ويتمان مدير مكتب أفريقيا الشمالية بالإدارة. وقد تطرّق الحديث من الجانبين إلى ظروف وملابسات تعيّن محمد عثمان الصيد رئيساً للوزارة. وقد ورد على لسان المستر بيجناتللي (الذي يشغل منصب ممثل شركة جولف في منطقة البحر الأبيض المتوسّط) أنه وجد رئيس الحكومة الصيد خلال زيارته له "بدائيا" "Primitive" و "متحفظا" "Reserved" . كما يُفهم من مذكرة الحوار هذه أن الخارجية الأمريكية فوجئت بتعيّن الصيد رئيساً للحكومة وأنها تتوقع ألا تبقى حكومته طويلاً.

كما تحدّث المستر بيجناتللي خلال هذا الاجتماع عن ضرورة **ارتباط الشركات (البترولية) بالمجتمعات المحلية** وإشراك المواطنين الليبيّين في مختلف مستويات النشاط بالشركة، كما ألمح إلى نيّة شركة جولف لتأسيس " **شركة خدمات** " يكون قوامها عدد من الليبيّين ومهمتها تقديم المشورة والنصح لشركة جولف بشأن عملياتها في ليبيا، وأن المشكلة التي يواجهها مثل هذا المشروع هي كيفية العثور على عددٍ كافٍ من الليبيّين المؤهّلين الذين يستطيعون الاضطلاع بمهام هذه الشركة.

وتشير **مذكرة محادثات** [٢٥٧] مماثلة جرت يوم ١٩٦٢/٢/١٩ إلى موضوع " **التعاون بين وزارة الخارجية وشركات البترول بشأن نشاطها الخارجي** " . وقد شارك في هذه المحادثات الأدميرال **بيرك** Arleigh Burke القائد السابق لعمليات الأسطول البحري الأمريكي والذي كان يومذاك يعمل مع **شركة تكساكو** Texaco Oil Co. وخمسة مسؤولين من الخارجية الأمريكية (عن إدارتي الشرق الأدني والإفريقي). وقد تطرّق الحديث – كما يتبيّن من المذكرة – إلى أهداف الرئيس المصري **عبد الناصر** من وراء محاولته السيطرة على ليبيا والدور السوفييتي في هذا الصدد، كما تناول الحديث **الدور الذي ينبغي أن تلعبه شركات البترول العاملة في ليبيا من أجل إبقاء ليبيا إلى جانب الغرب.**

---

٢٥٥ راجع ما ورد بشأن دور الشركات البترول إزاء سياسات بلدانها بالجزء الثالث من هذا الكتاب.

٢٥٦ الملف 773.00.

٢٥٧ الملف 873.2553.

وقد تطرّق الأدميرال بيرك خلال الاجتماع إلى المخاوف التي تسود أوساط الشركات من مغبّة مناقشة هذه القضايا (السياسية) فيما بينها إذ قد يجري اتهامها – من قبل بعض الدوائر الأمريكية – بأنها تمارس سياسات احتكارية، وهو ما دفع بالشركات إلى أن تبحث هذه القضايا ثنائياً بينها وبين الدبلوماسيين الأمريكيين سواء في واشنطن أو في السفارات المعنية. كما أشار الأدميرال إلى أن **شركات البترول الأمريكية تكون عادة، في بعض الحالات، على دراية بمجريات الأمور داخل البلدان المعنية، بدرجة تفضل تلك التي تملكها البعثات الدبلوماسية الأمريكية بتلك البلدان.**

المزيد من النشاط البترولي [٢٥٨]

لقد واصلت شركات البترول نشاطها وعملياتها في ليبيا، وقد أدّت الاكتشافات البترولية التي شهدها ١٩٥٩ إلى زيادة في هذا النشاط.

- ففي مجال **عمليات المسح** كانت أعداد الفرق الشهرية خلال السنوات من ١٩٦٠ وحتى نهاية العام ١٩٦٢ على النحو التالي:

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
فرق المسح الطبوغرافي	٥٨	٧٦	٤١
فرق المسح الجيولوجي	٣٥٥	٣٥٦	٣٣٤
فرق المسح المغناطيسي	١٩	٨	١٣
فرق قياس الجاذبية	٦٠	٢٧	٢٠
فرق المسح الزلزالي	٤٧٣	٤٣٩	٣٥٩
فرق إزالة الألغام	٥١١	٣١٢	٢٠٣

- أمّا **عمليات الحفر** فقد كانت البيانات الخاصّة بها خلال السنوات ذاتها:

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
– عدد الآبار الاستكشافية	٧١	٩٧	١٠٩
– عدد الآبار التطويرية	٦٨	١٣٠	١٢٢
– الأعماق المحفورة (بآلاف الأقدام)	٩٣٧	١٣٣٢	١٥٨١
– النسبة المئوية للآبار التجريبية المحفورة التي وجد بها بترول أو غاز	١٠ %	١٩ %	٢١ %

- كما تطوّرت **أعداد العاملين** بشركات البترول في ليبيا خلال الحقبة نفسها كما يلي:

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢
ليبيّون	٧٦٠٠	٧٩٥٠	٨١٥٠
أجانب	٢٦٥٠	٢٧٠٠	٢٨٥٠

- كما شهد **إنفاق شركات البترول** على عملياتها في ليبيا خلال الحقبة ذاتها ما يلي (بملايين الجنيهات الليبية):

---

٢٥٨ اعتمدنا في هذه البيانات على ما جاء في كتاب F. C. Waddams . م. س. ص. (١٩٢).

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	الإجمالي
داخل ليبيا	٢١	٢٨	٤٠	٨٩
خارج ليبيا	٤٠	٤٣	٦٦	١٤٩
الإجمالي	٦١	٧١	١٠٦	**٢٣٨**

وكان من نتائج هذا النشاط أن ازدادت **الاكتشافات البترولية**. فقد بلغ عدد هذه الاكتشافات خلال العام ١٩٦٠ أربعة، كان أهمها اكتشاف حقل " الدفة " لشركة أويزيس بمنطقة الامتياز رقم (٥٥) حيث بلغ معدل الإنتاج اليومي (٧٦٦) برميلاً.

أمّا في العام ١٩٦١، فقد اكتشف البترول في (١٨) بئراً من مجموع (٩٧) بئراً وفي (٩٨) بئراً تطويرية من مجموع (١٣٠) بئراً تمّ حفرها جميعاً خلال هذا العام. وكان من أهمّ الاكتشافات في هذا العام حقل " **الراقوبة** " الذي اكتشفته أسّو سرت في عقد الامتياز (٢٠) وكان البترول بمعدل (٣٠٠٠) برميل يومياً على عمق ٥٤٦٠ قدم. وكذلك حقل " **جالو** " الذي اكتشفته شركة أويزس في عقد الامتياز (٥٩) بمعدل إنتاج يومي (١١٨٨) برميلاً، وحقل " **السرير** " الذي اكتشفته شركة ب. ب. في منطقة عقد الامتياز (٦٥) بمعدل إنتاج يومي بلغ (٣٩١٠)، وحقل " **السانية** " الذي اكتشفته الشركة الفرنسية س. ب. ت. ل. في منطقة الامتياز (٢٣) بمعدل إنتاج يومي بلغ (١٩٣٢) برميلاً.

أمّا في العام ١٩٦٢، فقد تمّ اكتشاف البترول في (٢٢) بئراً من مجموع (١٠٩) بئراً استكشافية تمّ حفرها خلال هذا العام، كما تمّ اكتشاف البترول في (٨٨) من مجموع (١٢٢) بئراً تطويرية رقم (٥٩)، واكتشاف شركة موبيل لحقل " **العورة** " بعقد الامتياز رقم (١٣)، واكتشاف شركة أويزس مرّة ثانية لحقل " **بولحيضان** " في عقد الامتياز رقم (٥٩) وحقل " **سماح** " بالعقد والمنطقة نفسيهما.

إنتاج البترول وتصديره وعائداته

اقتصر إنتاج البترول خلال العامين ١٩٦١، ١٩٦٢ على شركتي **أسّو** استاندرد Esso Standard و**أويزس** Oasis الأمريكيتين كما يتضح من البيان التالي: (بآلاف البراميل)

	١٩٦١		١٩٦٢	
	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي	الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي
شركة أسّو استاندرد	١٨,٢	٦,٦٤٢	١٢٦,٢	٤٦,٠٧٣
شركة أويزس	–	–	٥٧,٧	٢١,٠٦٠
الإجمالي	**١٨,٢**	**٦,٦٤٢**	**١٨٣,٩**	**٦٧,١٣٣**

وقد شهدت السنتان ١٩٦١، ١٩٦٢ إنشاء **ميناءين** لتصدير البترول، الأول هو **" ميناء البريقة "** وقد تمّ إنشاؤه بواسطة شركة **أسّو استاندرد** لتصدير نفطها من حقل زليطن وتمّ إفتتاحه في **١٩٦١/١٠/٢٥**، وقد استعمل أيضاً من قبل شركة إسّو سرت. وقد بلغ إجمالي عدد الشحنات من هذا الميناء في عام ١٩٦١ (٣٥) شحنة، وفي العام التالي (١٧٥) شحنة.

أمّا الميناء البترولي الثاني فهو **" ميناء السدرة "** ، وقد تمّ إنشاؤه بواسطة مجموعة **شركات أويزس** لتصدير نفطها من حقل (الظهرة)، وتمّ افتتاحه رسمياً في **١٩٦٢/١١/٢٤** وقد استعملته أيضاً فيما بعد شركتا موبيل وأموسير، وبلغ إجمالي عدد الشحنات المصدرة من هذا الميناء خلال العام ١٩٦٢ (٩٣) شحنة كلها لشركات أويزس. وقد سبق وصاحب إنشاء هذين الميناءين بناء ومدّ خطوط أنابيب لنقل البترول الخام من الحقول التابعة للشركات وإنشاء الخزانات وبقية المنشآت البترولية اللازمة.

وتمّ شحن **أول شحنة** من البترول الخام من ميناء البريقة يوم **١٩٦١/١٠/٢٥** على ظهر الباخرة **" إسّو كانتربيري "** وكانت وجهتها إلى بريطانيا، وقد بلغت جملة **صادرات** البترول الليبي خلال العام ١٩٦١ نحو (٥,٦) مليون برميل. ويوضّح البيان التالي **الدول المستوردة** للبترول الخام الليبي خلال عامي ١٩٦١، ١٩٦٢ (الكميات بملايين البراميل):

الدولة المستوردة	١٩٦١	١٩٦٢
بريطانيا	٣	٢١
إيطاليا	-,٨	١١
ألمانيا الغربية	-,٠١	١٠
بلجيكا	-,٧	٧
هولندا	-,٥	٧
فرنسا	-,٢	٢
الولايات المتحدة الأمريكية	-	٧

أمّا **عائدات** الحكومة الليبية من البترول قبل عام ١٩٦١، فقد اقتصرت على مبالغ ضئيلة تمثّلت في ما تحصل عليه من الشركات كرسوم توقيع عقود الامتياز وإيجارات كما يتضح من الكشف التالي:

السنة المالية	الإيرادات البترولية (المبالغ بآلاف الجنيهات)
١٩٥٦/٥٥	٥١
١٩٥٧/٥٦	٦٢
١٩٥٨/٥٧	٧٧
١٩٥٩/٥٨	٩١
١٩٦٠/٥٩	٩٧
١٩٦١/٦٠	١١٥

وقد شهدت السنة المالية ١٩٦٢/٦١ مشروع الحكومة الليبية لأول مرّة في استلام حصة من عائداتها من مبيع البترول الخام، حيث بلغ إجمالي ما حصلت عليه الخزانة العامة من مبيعات البترول ومن الرسوم والإيجارات عن تلك السنة نحو (٢) مليون جنيه أي ما يعادل ١٠ % تقريباً من إجمالي إيرادات الحكومة التي بلغت في تلك السنة نحو (٢٦) مليون جنيه. أمّا في السنة المالية ١٩٦٣/٦٢ فقد بلغ إجمالي عائدات ليبيا البترولية نحو (٧) ملايين جنيه أي ما يعادل ٢٥ % تقريباً من إجمالي إيرادات الحكومة التي بلغت في تلك السنة نحو (٣١) مليون جنيه.[٢٥٩]

---

٢٥٩ د. عتيقة م. س. ص. (٥٢)، وإحصاءات وزارة شؤون البترول وبنك ليبيا.